
بازدید شد
۱۳۸۲
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب مطول
مؤلف تفتازانی
موضوع
شماره قفسه
شماره ثبت کتاب
۸۷۲۳
بازدید شد



٢

نقلت من خط خاتم المجتهدين الشيخ الاجل علي بن عبد العالي قدس الله سره ونور رمسه هذه العبارة بلا تغيير

هذه الابيات الطيبات مع هذه العبارة منقوله من خط السيد فخر المجتهدين خاتم المتبحرين ادام الله ظله العالي

هذه الابيات الاربعه ماثورة لدفع كيد الاعادي ينبغي المداومة عليها

كفاية الله خير من توقيت — وعادة الله في الاعداء تكفيت

كاد الاعادي فما ابقوا ولا تركوا — عيبا وطعنا وتقبيحا وتهجينا

ولم تزد فيّ في سر وفي علن — على مقالتي الله يكفينا

فكان ذاك ورد الله كايدنا — بغيظه لم ينل ما مؤمّلينا

كتبه الفقير علي بن عبد العالي حامدا ومصليا

نقله الفقير عبد الوحيد عفي عنه في شهر شوال

٤ ٣
٢٤٩٦
٣٤/١/٣١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان، وخصصنا
ببدايع الايادي وروايع الاحسان، اتقن بحكمته نظام العالم
على وفق ما اقتضته الحال، واورد برافته رزق الانام في طرق
الانعام والافضال، والصلوة على نبيه محمد من نبع من
ضيضي الكرم والسماحة، واشرف من نبغ من دوحة الشرف
والفصاحة، وعلى اله واصحابه الذين بهم لالا غرة الحق واشرق
وجه الدين، واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين،
فان احق الفضايل بالتقديم، واسبقها في استيجاب التعظيم
هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف، والتصدي للاحاطة بما في
الصناعات من النكت واللطايف، لا سيما علم البيان المطلع على
نكت نظم القران، فانه كشاف عن حقايق التنزيل اية مفتاح
لدقايق التاويل فايق، تبيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة
ايضاح لمعالم الايجاز واثار الفصاحة، تلخيص لغوامض كل
كتاب ادقه ومفصله، تقريب للعويص على فوايد مجمله ومفصله،
قواعد كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل مواردة
عن النقاب الاكباه الى اسرار التنزيل، بطهره لباب
وصفه، ومنه تعرف عجايب بحار اساليبه وصفا، لا يدرك
الواصف المطري خصايصه وان يكن سابقا في كل وصفا، ثم انه
قد وقع في ايدي جماعة من اسراء التقليد، فطفقوا يتعاطونه
من غير توثيق وتشييد، يخوضون في تحرير مقاصده حول القيل
والقال، ويقتصرون من تقرير لطايفه على ذكر المقام والحال،

لا تخرج عن ربقة التقليد اعناقهم، حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم،
ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصايرهم، حتى ينطبع دقايق التعقل
في ضمايرهم، كل تضاعف عليهم اللجاج والعناد، وحل صنا عنهم الانحراف
عن منهج الرشاد، فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة البيان، او التفطن
للمحة الخفية المكان، واني بعدما قضيت من تقيض الفنون وطري،
واجلت في مستودعات اسرارها قداح نظري، بعثني صدق الهمة
في الارتقاء الى مدارج الكمال، وفرط الشغف باخذ العلم من افواه
الرجال، على الرحلة الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم
ارباب الفضايل، حرسها الله عن بوايق الزمان، وحماها عن
طوارق الحدثان، فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم
والمعارف، واستلاذ الاماني من عيون اللطايف، وصرفت
شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق علم البيان، ادراج الشيوخ
الذين حازوا قصب السبق في مضامره، وابحاث الحذاق الذين
غاصوا على غرر الفوايد في بحاره، وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح
كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام
قدوة الانام، افضل المتاخرين، اكمل المتبحرين، جلال الملة والدين
محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه
شآبيب الغفران، واسكنه فراديس الجنان، اذ قد وجدته
مختصرا جامعا لنور اصول هذا الفن وقواعده، حاويا لنكت مسايله
وغوامضه، محتويا على حقايق من لباب اراء المتقدمين، منطويا
على دقايق من نتايج افكار المتاخرين، بالغا عن غاية الاطناب
ونهاية الايجاز، لا يحوم عليه نخايل السحر ودلايل الاعجاز،
ففي كل لفظة منه روض من المنى، وفي كل سطر منه عقد من الدرر

وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى العلم قد عُطّلت مشاهده
ومعاهده، وسُدّت مصادره وموارده، وخلت دياره ومراسمه،
وعفت أطلاله ومعالمه، حتى شغرت مجالس الفضل على الأفاضل، واستوطن
الأماثل زوايا الخمول، يتلهفون مما ندر من أطلال العلوم والفضائل،
ويتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل، هكذا يذهب
الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الأثر، لكن لما رأيت توفر رغبات
المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحقيقه، وامتداد أعناقهم نحو الإحاطة
بجمله وتفاصيله، وأكثرهم قد حُرموا توفيق الاهتداء إلى ما فيه من
مطويات الرموز والأسرار، إذ لم يقع شرح يكشف عن وجوه خرائده
الأستار، ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال
من غير أن يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال، وبعضهم قد تصدّوا لسلوك
طرائق من غير دليل، فأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل، أخلست
من أثناء التحصيل فرصا، مع ما أتجرع من الزمان غصصا، وطفقت
أقتحم موارد السهر غائصا في لجج الأفكار، والتقط فرائد الفكر من
مطارح الأنظار، وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار إليهم بالبنان،
ومطالعة الكتب المصنفة في فن البيان، لا سيما دلائل الإعجاز وأسرار
البلاغة، فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة، ثم جمعت لشرح
هذا الكتاب ما يذلل لك صعاب غرر صفاته الأبية، ويسهل طريق الوصول
إلى ذخائر كنوزه المخفية، وأودعته فرائد لطيفة، وشحنت بها كتب القوم،
وفوائد شريفة تمخضت بها أذهان الأذكياء، وغرائب نكت اهتديت إليها
بنور التوفيق، ولطائف بكر انجذبتها من عين التحقيق، وتمسكت في
دفع اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف، وتجنبت في رد ما أورده
عن مذهب البغي والاعتساف، وأشرت إلى حل أكثر غوامض المفتاح

والإيضاح، ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح،
وأومأت إلى مواضع زلت فيها أقدام الآخذين من هذه الصناعة، وأعرضت
عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة، ورفضت التأني كلاءة
تحفظا لتحقيق الواجبات، وما فرضت على نفسي ستمر في تطويل الواهيات،
وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف،
رماني الدهر بالأرزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال،
فصرت إذا أصابتني سهام تكسرت النصال على النصال، وذلك
من تواتر أخبار بتفاقم المصائب في العشائر والإخوان، عند تلاطم
أمواج الفتن في بلاد خراسان، لا سيما ديار بها حل الشباب تمائمي
وأول أرض مس جلدي ترابها، فلقد جرد الدهر على أهاليها سيف العدوان،
وأباد من كان فيها من السكان، فلم يبق منها وطابها إلا دمنة لم تكلم من
أم أوفى، ولم يبق من خربها إلا قوم بليدح عجبي، كأن لم يكن بين الحجون
إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر، فطرحت الأوراق
في زوايا الهجران، ونسجت عليها عناكب النسيان، وضربت بيني
وبينها حجابا مستورا، وجعلتها كأن لم تكن شيئا مذكورا، وإلى الله
المشتكى من دهر إذا أساء أصر على إساءته، وإن أحسن ندم عليه
من ساعته، ثم ألجأني فرط الملال وضيق البال إلى أن تلفظني
أرض إلى أرض ويمجني رفع إلى خفض، حتى أنخت بمحروسة هراة
حماها الله عن الآفات، فغمضت أعيني منها على جنة النعيم بلدة طيبة
ومقام كريم، لقد جمعت فيها المحاسن كلها، وأحسنها الإيمان واليمن
والأمن، فشاهدت أن قد سطعت أنوار العلم والهداية، وخمدت
نيران الجهل والغواية، وظل ظل الملك ممدودا، ولواء الشرع بالعز
معقودا، وعاد عود الإسلام إلى روائه، وآض روض الفضل إلى آيه

ونظم شمل الخلايق بعد الشتات ۞ ووصل حبلهم عقيب البتات ۞

واستظل الانام بظلال العدل والاحسان ۞ وارتعوا في رياض الامن

والامان ۞ كل ذلك ببيامن دولة سلطان الاسلام ظل الله على انام ۞

مالك رقاب الامم ۞ خليفة الله في العالم ۞ حامي بلاد اهل الايمان ۞ ماحي

آثار الكفر والطغيان ۞ ناصر الشريعة الغراء ۞ سالك الطريقة المستقيمة ۞

باسط بساط العدل والانصاف ۞ هادم اساس الجور والاعتساف ۞

رافع لواء الولاية في الآفاق ۞ مالك سرير الخلافة بالاستحقاق ۞

المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان ۞ المتمثل لقول الله يأمر بالعدل

والاحسان ۞ الخالص طويته في اعلاء كلمة الله ۞ الصادق نيته باحياء سنة

رسول الله صلعم ۞ خليفة ملك الآفاق سطوته ۞ والحق كان عداه آية

سلكا ۞ يحوم حول ذراه العالمون كما ۞ تزى الحجيج ببيت الله معتكفا ۞

يحيى نسيم رضى منه الزمان وكم ۞ مكافح بلظى من سخط هلكا ۞

اطارها عقة من نصله فهبا ۞ الى السماك لواء الشرع قد سمكا ۞

وصادف الرشد منها كل معتسف ۞ قد كان في ظلمات الغي منهمكا ۞

فالدين صار قرير العين مبتسما ۞ والملك اقبل بالاقبال ممتسكا ۞

علا فاصبح يدعو الورى ملكا ۞ وربما فخرا عينا غدا ملكا ۞

وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث

الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت ۞ لا زالت اعلام

دولته محفوفة بالنصر والتأييد ۞ وخيام عظمته مكنوفة بالعز والتأبيد ۞

واقطار الارض مشرقة بانوار معدلته ۞ واغصان الخيرات مورقة ببركة

سحايب رأفته ۞ فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام ۞ وشيد

بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام ۞ وامطر على العالمين سحايب

الافضال والانعام ۞ وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام ۞

اقامت في الرقاب له ايادي ۞ هي الاطواق والناس الحمام ۞ فوافت

الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ۞ ووهبت نسيان الاحبة والوطن ۞

وجرت بهم الطايفة مغبوطا محظوظا ۞ وبعين عناية الله ملحوظا محفوظا ۞

فشد ذلك عضدي ۞ وهز من عطفي حتى رجعت الى ما جمعت وشرعت

الذيل لتصحيحه وترتيبه ۞ واستنفذت الرجل والخيل في تنقيحه

وتهذيبه ۞ واضفت اليه ما سمح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر ۞

وسنح بعون الله النظر القاصر ۞ فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوايد

ودرجا مشحونا بنفايس الزوايد ۞ فجعلته تحفة للحضرة العلية ۞ وخدمة للسدة

السنية ۞ لا زالت ملجأ لطوايف الانام ۞ وملاذا لهم من حوادث الايام ۞

وحصنا حصينا للاسلام ۞ بالنبي وآله عليه وعليهم السلام ۞ والمرجو من خلاني

وخلص اخواني ان يشفعوني بصالح الدعاء ۞ ويشكروا لي ما عانيت

في هذا التأليف من الكد والعناء ۞ والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين

الذين هم للحق طالبون ۞ وعن طريق العناد ناكبون ۞ وغرضهم تحصيل الحق

المبين ۞ لا تصوير الباطل بصورة اليقين ۞ وهذا الغرض موصوف عزيز

المرام ۞ قليل الوجود في هذه الايام ۞ فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد

وفشا الجدال والتحدي بين العباد ۞ ولكن فاني من الله اسأل الجميل

في العاجل ۞ فحسبي ارجو من الثواب الجزيل في الآجل ۞ وما توفيقي الا

بالله عليه توكلت واليه انيب ۞ بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله اداء لحق شيء مما

يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء

باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ

عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة

بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه

يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها
فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا
تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد
فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان
في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا
لم يقل الحمد للخالق والرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه الحمد
بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات
تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان
ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة
على اختصاص الحمد وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه منا ان اللام
في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على
ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة
اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب والعدول
الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر
النكرة مثل سلام عليك ونحو ذلك لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به
الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع
في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام
لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا لا يكون ثمة استغراق
وما في على ما انعم مصدرية او موصولة اما لفظا فلا يحتاج الموصول الى التقدير
اي انعم به مع تعذر في المعطوف عليه اعني علم لكونه مما لم نعلم مفعولا وثمن
زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف
او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي

هو من اوصاف المنعم الكمل من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور
العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس
السامع كل مذهب لكن ثم اثره صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج
اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي يحتاج في تعيشه الى
التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل
الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل
احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدودات والمعقولات الصرفة
وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليه بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم
معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب
على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول
الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا
بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونا عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع
لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتحقق بايات تدل على ان
شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق
بين الحق والباطل بقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة
الاستهلال وتنبيها على جلال نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى
خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه
رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعا اليه
لانه الشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى العرايض
لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على
انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح
الا لله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز

ويقال للكلام البين فصل بمعنى المفصول فصل الخطاب البين من الكلام
الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل
من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون
الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل
بدليل اُهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت
اعرابيا فصيحا يقول اهل واُهيل وآل واُويل الاطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد
اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ
وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة
للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ
قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق
انشاء الله في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل
استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع
غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والجواب
انقدم علم البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع
من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية
لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله
من جملتها مع ان هذا دعا منه وكل حزب بما لديهم فرحون
اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية
واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في
نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف
الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار

والمزايا الخارجة عن طوق البشر وهو وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم
في جميع ما جاء به لينقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من
اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات
وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر
ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا
ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك
ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه
بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم
وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان الوجه يعرف بذلك
بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال
وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين
العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز
من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراك حقيقته لانسان
الا حاط بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا
تحت علم ان مل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز بالنفس بالاستار
المحتجبة تحتها الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة
تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة
بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح ونظم ما
في هذا على اصطلاح المص والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل
على النبي عليه السلام ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل لا توالبها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف
اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالبها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه
حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ

والا لما كان للطايف العلمين مدخل فيه لانها انما تتعلق ببعض الالفاظ فلهذا
اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته
كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه
اعظم ما صنف جر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة
بيان لما نفعا تميز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث
احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته
فلكل شيء مراتب بعضها اليق به فمن وضع في موضعه فهو احسن
وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
ترا انها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب
الكلام ولكونه اكثرها للاصول اي القواعد وهو متعلق بمحذوف يفسره قوله
جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل
وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب
الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال
الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير
تكلف وليس كل مأول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رايحة
الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه
وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان
القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزايد المستغنى
عنه وعن التطويل وهو الزايد على اصل المراد بلا فايدة وستعرف الفرق
بينهما في باب الاطناب والتعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على
الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من
التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد

والى التجريد لما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا
لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة
وهي حكم كلي منطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم
القي الى المنكر يجب توكيده فانه منطبق على ان زيدا قايم وان عمرا راكب
وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر
يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا
من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها
الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات
القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص
من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح
اجتهادا وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل
الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك
جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا
في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه
اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل
مد اليد الى شيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث
اضافة للمصدر الى الفاعل والمفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر
تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في اختصاره
تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يؤول الفعل
المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب
والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز
وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى
ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون

كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط
المص في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا
وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا او تعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر
منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث
واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوايد عثرت اي اطلعت
في بعض كتب القوم عليها اي على الفوايد وزوايد لم اظفر اي لم افز في كلام
احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوايد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم
على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدها يعني لم يتعرضوا لها
لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب اي احسن
في جعل المقطعات كتب الاية فوايد ومخترعات خاطره زوايد وسميته
تلخيص المفتاح وانا اسأل الله تعالى لا نوف لتقديم المسند اليه ههنا
حسن اذ لا يقتضي للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة
الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح
او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي
وكافيّ لا إله غيره فعلى هذا كان الانسان يقول وانا اسأل الله تعالى
المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما
في قوله نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية
واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المقدم كما صرح
به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد
وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجاعل
الليل سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا
اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان
المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول

ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول
والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني
والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعلم منه خروج
شرع بالاستقراء وقيل رتب على مقدمة وثلثة فنون لان ما ذكر فيه ان كان
يتوقف عليه المقصود فمقدمة والا فانه والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث
كما يتبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود
في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يجر
منه ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة
اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة
في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك كما ينبغي ولما كان الكلام وهو لما كان
يتوقف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة وجب الاحتياج اليها
والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم
يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه
ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها
وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم
ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف
احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكر
صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب
من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان
هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا
شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير
ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة
والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة

وجادت فهو لمين والفتح به اي فرع يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة
والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح
وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها
الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ
ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر
بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصف بها الاخيران
فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم
يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير
الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة
الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف
والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المص بان اللفظ
الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد
وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا
للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو
وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد
والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم
لمعان مختلفة لما يكون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل منهما الفصاحة والبلاغة
يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفا له
ثم عرف كل واحد منها على حدة بخصوصه ولم يتعرض لجمع الحقايق المختلفة
في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك بين الانسان
والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على كل من الثلثة من اطلاق اللفظ
المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يمكن تعريف
تعريف مطلق العين الى الشمس والذهب وغير ذلك فمنع اي تفسير

الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه اخذه من
اطلاقاتهم واعتبارا منهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس
ما يصلح لتعريفها بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب
عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون من الشيخ والسكاكي ثم لما كانت
معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة
وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة
في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي
اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون
فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر
النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل
عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزر في قول
امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في
البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ
اسم الفاعل ومرفوعات ان روي بالفتح من استشزره اي رفعه
واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى
ومرسل تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر
والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على
الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب
في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل
في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء
التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال
مستترف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة
فيجب ان يكون مستترف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه

الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وهو ان
الانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما
الى الآخر كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي
ومن المتنافر ما هو بعيد ومنها البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس
ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر منه دخلا من الشفة الى الحلق
لانا نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق
الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها
او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذره
فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف
المتقاربة في المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل
على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه
عربيا فلا يخرج فيما سورة فيها المشحد عن الفصاحة واين بعضهم بان اتصاف
وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب اتصاف وصف الكل وهذا غلط فاحش
لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة
الكلام لا وصف لجزء ما والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي
فاسد لانه لم ولو سلم فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم
الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منها عربية كما اشترط
في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير
تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح
والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة
الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنها ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث

عنه في كتب اللغة المبسوطة كما في تكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي
حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي
جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكره
جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة فهاجت
به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم
وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكأون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم
دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو
مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما
اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في
الدقة والاستواء او سريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق
واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله
وجهه بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لانهم لم يعثروا على هذا
الاستعمال وان يكون هذا مولدا ماخوذا من السراج على انه لا يبعد ان يقال
ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال
سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من
كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي بمقابلة المتعارف وهي بحسب قوم
دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي بمقابلة العذبة
فالغريب يجوز ان يكون عذبا فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زايد
لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى
مخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي
منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي لم تؤنس استعمالها
والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب
استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر

واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب
القبيح هو الذي يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع
كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا
وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا
غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية فيخرج كونه مخلا بالفصاحة
المبتذلة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت
ان شيئا منها ليس فرد الغرابة والمخالفة لا تخل بها فلا مشاحة والمخالفة اي كون الكلمة
على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير
ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور يعور واستحوذ
وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست
من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة
فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت
عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس
الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان تمجه
السمع ويتبرأ من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل
الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو
الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك
الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك
لموافقته اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر
لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى مما ليس
تكأكأتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم وقد ذكر هنا وجه آخر الاول

... السامع والا فلا تخل بالفصاحة
... هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الصوت
... كما عرف في موضعه وضعف هذين
... السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح
... بة وصوت طيب منكر وكم من لفظ
غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشيء للقطع
باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا اطلخم
ودلع دون نحو ثبت وعلم والرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى
ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال له
بالفصاحة امر البلاغة بتصيير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت
باختلاف المقامات كما يجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة
في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو
زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات
في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون كل كلام مشتمل على الكلمات الغير
الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر
الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء
الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند
الجمهور كالاضمار قبل ذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان
كان مثل هذه الصورة اعني اتصال الفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش
وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم ۞ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله
لما عصى اصحابه مصعبا ۞ ادى اليه الكيل صاعا بصاع ۞ ورد بان الضمير

والقمط وهي في النظم احسن منها في النثر
القبيح هو الذي يعاب استعماله مطلقا و
كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها
وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر
غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال تعف
المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت
ان سلامتها من التنافر والغرابة والمخالفة لا تخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة
على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير
ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يأبى وعور يعور واستحوذ
وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست
من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة
فكأنه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة لا تكون على وفق ما ثبت
من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس
الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكره من الكراهة في السمع بان تمجه
السمع ويتبرأ من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل
الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس بسماعه ومنها ما تستكرهه نحو
الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك
الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك
لموافقته اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر
لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى مما يشتمل
تكاكأتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم وقد ذكر هنا وجهين الاول

انها انما ادت الى الثقل لانه دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة
الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الصوت
فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين
الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح
يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ
غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشيء للقطع
باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا الجفخ
ولمع دون لمحت وعلم والرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى
ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال
بالفصاحة ما يمنع البتة تصيير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت
باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك وفي الفصاحة
في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو
زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات
في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون كل كلام مشتمل على الكلمات الغير
الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر
الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء
الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند
الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان
كان مثل هذه الصورة اعني اتصال ضمير الفاعل بالمفعول به جائزا عند الاخفش
وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله
لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وقوله

للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله اعدلوا
هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه
زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان تكون الكلمات
ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب
اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلاء ومنه
ما هو دون ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى
معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدأ خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد
في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا
اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد
لكن معنا بدل المدح باللوم دون الذم او الهجاء كما عابه الصاحب قال الصاحب
فان في امدحه امدحه ما بين الحاء والهاء من القرب وتعليه اراد ان فيه شيئا من الثقل
فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة
ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل كقوله فسبحه والقول
باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد
وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه
امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر
كل التنافر وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع
الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع
اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحكاية مثلا
وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة
والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام
ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ

على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف واضمار او غير ذلك
مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان
سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب
ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون
اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي
كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو
ابرهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا
ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه
في الفضايل الا مملكا اعطي الملك والملك اعني هشاما ابو امه اي ام ذلك
المملك ابوه اي ابو ابرهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن
اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي
الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه
وتقديم المستثنى على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل
وهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدأ
وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم
الخبر وكلا الوجهين يوجب تعقيدا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا ليس مماثله في
الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثله في الناس فالصحيح ان مثله
اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل
واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من
المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم
البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على المقصود
كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب اي تصب بالرفع هو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ

في دلائل الاعجاز والتعجب وتسكب عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع
وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه
كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني
ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضيني ولكنه اخطأ في الكناية
عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال
من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة
الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة
الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال
لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كأنهما
تبخلان بالمطر واللبن قال الشاعر الا ان عينا لم تجد يوم واسط
عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل يستعمل الجمود في مطلق خلو العين من
الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به عن المسرة لكونه لازما
لها عادة قلنا هذا مما يخل بصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد
المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد
المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع
انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط
عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى
البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس
المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق
فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة
ليحصل الفرح والسرور وهذا اذا نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد
الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في المستقبل
السرور والفرح بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه

اكب عليه ولازمه لملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده هذا
هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه
عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب
الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كأنه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب
نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع
غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لأتسبب بذلك الى وصل
يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية
نهاية وهذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في سأطلب لمجرد
التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير
ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار هو ذكر الشيء
مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات
فكثرة التكرار كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك
من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو صفة لفرس عدو
الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسن الجري لا تتعب
راكبها كأنها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها
متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف
والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها
وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي
ففيه اضافة حمامة الى جرعا وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا
وتأنيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعا الى حومة وهي معظم الشيء واضافة
حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت
بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان
بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمعه كذا في الصحاح وفيه نظر

لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان
فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي
صلى الله عليه وسلم الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب
بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات
المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة
انت والله ثلجة في خيار ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من
الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر
عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة
بن الحارث بن شهاب وما اورده المص في الايضاح من كلام الشيخ مشعر
بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شيء لا
غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث واذا اورد الحديث مثالا
لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا واذا اراد بتتابع الاضافات ما فوق
الواحد لا يقال لم لم يشترط ذلك كما اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة
التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول
مما يعضدان او يوجبان ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة
كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك
عبده وقوله ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم
ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي
قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال
باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج
بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي
الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة
بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض

لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء
اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ
ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة
في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن
المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله
يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق
وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة
او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده
في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب
وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته
فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقدر على التعبير عن كل مقصود
له بكلام فصيح وهذا ممتنع لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا
اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار
غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح
وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف
غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور
قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لا البعيد
المقيس المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء للسببية والبلاغة في الكلام
مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص
اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى
الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيد الحكم والتاكيد مقتضاها
ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى
الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه

حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم
المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين
وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام
متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم
كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له
وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والحذف
والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير
ذلك فتعدد تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار
اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك واختلافها عين اختلاف
مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية
كما سيجيء الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجيء
اعتبار مناسب لحال المقام وهو اما ان يكون متعلقا باجزاء الجملة او بالجملتين
فصاعدا ولا يخفى شيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد
لكونه عاريا عن التأكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تأكيدا واحدا او اكثر
او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا
بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند او غير
مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة
اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل واما
الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز
والاطناب على الوجه المذكور في بابه وهذا حديث اجمالي فصل علم المعاني
اذا تمهد هذا فمقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه
او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او
المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط

او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام
تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير
والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما
فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه
باب عظيم الشأن رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين
مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها ولانه
باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز
والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب
لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر
وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني
فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب
الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الآراء ويسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور
ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه ذلك فمقابل
الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام
ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد
اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر ولكل من
ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا لكلمات
الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا
او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام
آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند
الثبوتي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا

المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبار
مناسب وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار
المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام
للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب
السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه
وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ
ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ
لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة
دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية
لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام
كالتأكيد والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع
لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة
له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته
للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما تقال ضربي زيدا في الدار
ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى
الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار
المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون
المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما
وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد
القاهر بالنظم حيث يقول النظم تاخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض
التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم
الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان
تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد

وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج
اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال
مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع او وهو يسرع او قد اسرع الى غير
ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في
الحروف التي تشترك في معنى ثم يتفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا
من ذلك في خاص معناه نحو ان تأتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال
وبان فيما يتردد بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن
وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل
موضع الواو من موضع الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب
بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور
المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها
ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ
لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير
مثلا له مزية في لفظ وهو في آخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت
آخر قبيحة والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من
حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ له
الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم
مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا او
غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يحصل عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ
لها الكلام وكثيرا ما ينصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد
معنى الكثرة والعامل فيه ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون

اي في كثير من الاحيان بسبب ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما سيجي بلا غرو في
هذا الشارح الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر
في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ
نفسه وفي بعضها انه يصف الكلام باللفظ لا للمعنى حتى ان المعاني مطروحة في
الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا يشك ان الفصاحة
من صفات الالفاظ فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين
انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات
الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث
نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير
اعتبار التركيب فح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المص
وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول
كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا
نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام يقع به التفاضل
ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك
ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال
معنى فصيح وانما النزاع في ان منشاء هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى
والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل
هو الذي يدل باللفظ على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى
المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعاني ثوان والشيخ يطلق على المعاني
الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم
النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا
بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام
ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ

المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي
يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبتها انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد
بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها انما يريد بالالفاظ الالفاظ
المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة
والعامة ولنشر الى اصل كلامه على هذا بل هو يصرح بمراده كما قال لما كانت المعاني
تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق
تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف
الترتيب ثم اذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن
معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني
لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة بحسب اللغة اعني المزايا والكيفيات
والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة
التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس
لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان
يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه
في بيت اخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته
في ذاك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ
وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما ذكر الشيخ ثم انه شدد
النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل
مبلغ وقال سبب الغفلة عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو
وصف له من اجل امر عرض في معناه ثم لم يعلموا انا نعني الفصاحة التي يجب للفظ
لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من
اللحن في الاعراب والخطاء في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان تكون مذاقة الحروف
وسلاستها مما يوجب الفضيلة وتؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان تكون الاعجاز به

ويكون هو الاصل والعمدة وما اوقعهم في الشبهة انه لم يتيسر تأمل بقول الشيخ في بعض
والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما
تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه
دل بتلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال (ولها)
اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد
الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم
عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة
وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان
يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر
سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما
الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات
فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع وكثيرا من
هذا الفن تراه لا تقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى
وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب
من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة
لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا
كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في
كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه
والثاني حد لا يمكن ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب
من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فمما لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في
بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني
فلا يدفع الفساد على ان الحق ان هو حد الاعجاز بمعنى مرتبة اي مرتبة للبلاغة
ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله

لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظما وبلاغة فكان
بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وما البحث بين النوم
واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف
الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن
معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد
الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف
الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كما في شرحه ولا يخفى
ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في
امتناع معارضته وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز
واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة
هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء
باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد
من اسباب الاخلال بالفصاحة ويتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى
المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى
علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد
البلاغة ولفظ يتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية
المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما
يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة
والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم مما تقرر على
ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد
الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة

مستكرة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والنحو والصرف
يعني علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح
لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح
بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل
حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه
اي ما به يتحققان ويحصلان الى الاحتراز عن الخطأ في تادية المراد والا لربما
ادي المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف
البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى
الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة
مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من
غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يعرف مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض
منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام
على ما صرح به المص يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال
فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره
وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بلاغة المتكلم
لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما
ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة
مرجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين
وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك
العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح
من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه
تمييز السالم من الغرابة يعني معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليتحرز عن
الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة

ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في
تكاكاتم ومسترجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة
واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج
فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة
القياس عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره
منه ما يبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة
عن غيره وانما قال متن اللغة يعني العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد يطلق
على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او علم
النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك
ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يبين في
هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم
ولا بالحس تمييز السالم عن التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام
تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ليحترز بها عما يجب ان يحترز
عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التادية
وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز
عن الخطأ وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي
المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا
اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التادية علم المعاني فالمراد
بالاول اول الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول
المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطأ
لا نفس الخطأ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة
منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة ترجع الى غير هاتين من العلوم

ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة
توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به
وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها
انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم
يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة
علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة واما الفن الاول علم المعاني
قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به
ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه
زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل
الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب
زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة يضبطها جهة وحدة باعتبارها
تعد علما واحدا مفردا بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة
فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه
وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة
ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من
تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها
والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه
بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو
لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية
هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم
نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي
او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته
وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد

اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد
عن هذين الاعتبارين ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمصنف قد جرى
على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون
يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها
تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة
الجميع فممتنع لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين
فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض
فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له
من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة
كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل
المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية
المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث
انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم ان يكون علم
المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير مثلا وهذا واضح الفساد وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد تقتضيها
الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
اذ ليس فيه ان الحال الفلاني تقتضي ايراد التشبيه او استعارة او كناية ونحو ذلك
فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي
بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث
يقول الحال المقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله

الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال
بعينها قلت قد تسامح في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال وان المقتضى الحال عند التحقيق
كلام مؤكد وكلام ذكر فيه المسند اليه او حذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام
ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا تصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد
وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام
حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام
لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار
ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد
اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما
عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام
في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ
في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق
عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء
حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي
تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة
البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني له
حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء
وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه
اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على ان معرفة
حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا بالتتبع

علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام
السكاكي على اخذ التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين
بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف
بحسب عرف ان مثل امرئ القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان
يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد له
فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب
من ادلتها التفصيلية وهو نظر واقول لا يعلم من قوله توفية خواص التراكيب حقها
الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به المقام
الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او
منكرا ووالله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب
حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك
او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك
فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه تطبيق الكلام
لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا
لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح
عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها اذ ليس له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل
تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات
البلغاء ومجازاتها على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطف والعجب
من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي
انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فوقعوا في التعسف وما يشبهه
فكذا تامل ما يحقق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف
علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وبحثه المقصود

من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته
والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة
عن نفس القواعد على ما مر في تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي
خارجة عن نفس المقصود آ احوال الاسناد الخبري ٢ احوال المسند اليه ٣ احوال
المسند ٤ احوال متعلقات الفعل ٥ القصر ٦ الانشاء ٧ الفصل والوصل
٨ الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء
لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع
النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا
يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر
بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات
فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في
الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان
يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا
فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد
هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد
يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والظرف ونحو ذلك وهذا لا يختص بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما
ذكر وقد يكون للمسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر
او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام
البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه
بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة
لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر
والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه

او المسند فالذي يجب ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها
بابا برأسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر
الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة وفي رفع
تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات نفيا كلامه اكثر واظهر فالاقرب
ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما
عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا
ثلاثة ثم ميز ابين الفضلة والعمدة للمسند اليه او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له
مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من
احوال الجملة ما له مزيد شرف ولم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا
سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل
ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع
وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء
ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فاخبر
في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما
في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد
الازمنة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو
الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار وكما في قولهم الصدق
هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب
يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة
نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور
واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف
القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر
مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات

والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري
وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع
نسبة بين الشيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك مع
قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه
اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة
من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها
كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع وللخارج ولما في نفس الامر فاذا قلت
ابيع واردت به الانشاء الحالي فلابد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ
يقصد مطابقته له لكن الخارج بخلاف بعت الاخباري فانه لا خارج له يقصد مطابقته
بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان
النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل
لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن
ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل
قائله النظام ومن تابعه صدق مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد
خطاء غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
خطاء فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد
كذب والواو في قولنا ولو خطاء للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطاء ولو كان
خطاء والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم
جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو جازم يقبله والظن وهو الحكم
بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب
لان الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان
الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما جميعا من غير ترجيح فلا يكون
صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا اسند الاعتقاد

تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا نقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا
او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول
لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يذعن وقوع النسبة او لا وقوعها
وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد
في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار
وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك
لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما
صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها
المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا
عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا
شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس
في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا
لا نم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا
الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه
نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس
من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصله
الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين
الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم
لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل
في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع
فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فليتأمل فيه

يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
بنين المعينين بون بعيد نظرا بما ذكرنا فسا وما قيل ان الجواب الحقيقي مع
كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة بيان لسند
واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف
المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة
فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي
فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله عليه السلم
الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم
وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي
ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك
المنافقون فبعث الي النبي عليه السلم فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد
اي الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه
ان الخبر اما مطابق للواقع او لا فكل منها اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد
انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق
وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق
مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق
الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه
اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد
وفي الثاني عدمها مع توافق الواقع والاعتقاد وغيرهما وهو الاربعة الباقية
اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد
المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب ه

بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا
المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب
واستدل الجاحظ بقوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا
اخبار النبي عليه السلم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو
ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه
اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء
يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند الجاحظ كونه
لا يريدون بكلام الصدق الذي يكون هو من احل من اعتقادهم ولو قال لانهم ه
اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على عدم صدق
بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون
من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا
في نفس الامر فلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم
الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا
بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان
المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون
يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب
بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب
عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اي معنى
الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت
الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى
ان المعنى افترى ام لم يفتر بل هو مجنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له
لا يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت

خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في البيّنة نقل ائمة اللغة واستعمال العرب
ولا نزاع ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي
زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا واسطة بينهما وفيه بحث
واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري
في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل
على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه
ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى
مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس والحاصل ان كان فالمركب
اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق
ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب
بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل
العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف ونظر الوفق ثم الصدق والكذب
كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية
ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف
لما هو المصطلح في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح
فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها
الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه
وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح
للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بالباب
الخبري لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه
يقع الصناعات العجيبة ويقع فيه غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام
لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت
واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال

الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم
المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا او مسندا اليه وهذا الوصف
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم ينسب احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا
اليه والاخر مسندا والمقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها
لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية
فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية
عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها و
عكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدّر ان تلد ذكرا وقوله
حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله
لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم
ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكما لك
ستأتي هذا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي
هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك
ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم
او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد
بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه
اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى
لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفقوا على ان مدلول الخبر
انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى
او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت
وانتفاء ما نفي او لا معنى لهذا الا انما دلالة علية كما لا يخفى وكما صح ضرب زيد
الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وح لا يصح

الكذب ايضا للزوم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم
بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع
قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفائه
معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت
فرح زيد تفهم منه انه فرح وعدم الفرح احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك
من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت
او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد
قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين
وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس
بمدلول بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى
الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها
اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون هذه الثانية تمتنع
وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم
بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا
لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه
كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في خطبة التلويح وزعم العلامة
في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم
ولازمها استفادة منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح
في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المص في تفسير هذا الكلام حيث
قال لا يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من
الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل
فعدم حصوله عند المالانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر

فرع حصول العلم الاول

عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون
حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصول سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان
حصولهما انما هو من نفس الخبر فيترتب على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل
حصول الاول او على الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه
ثم لا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون
الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه
حافظا للتورية وح يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد
من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن
المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في
ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه
لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر
ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز
وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول
صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم
لكن هذا ينافي تفسير المص وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون
عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر
مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل
ثم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما
او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة
هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب
العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما
بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل
سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل ولا يسأل

العارف بما بين يديك اما هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله
هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظايره كثيرة يجب تركه لموجبات العلم
قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه
ماله في الآخرة من خلاق ولبئسما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد
صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم
حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فايدة الخبر
وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لان الآية من امثلة تنزيل العالم
بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان
لهم علم بذلك الشرى لما اشتروا انفسهم اي ليس لهم علم به فلا يشترون وهذا هو الخبر الملقى
اليهم لان هذا الكلام لم يوجه اليهم اعمال او على ان قوله ولقد علموا الآية خبر القي
اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم ولا دليل على كونهم عالمين
به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة
التفهيم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره
في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذ كان
قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو
واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه
اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة
ام لا فعلم ان ما يسبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو
من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه فرددت ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم
في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه
هل هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان
لا يجتمعان قط استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام
واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه وحروف الصلة

وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد
قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط
فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب
اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد
وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قايل به
وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب تاكيده اي الحكم بحسب الانكار
قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن
رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان
واسمية الجملة وفي المرة الثانية انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام
واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما
انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام
على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله
رسالة من الله ولهذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فقدلوا في نفي الرسالة عن الخروج
الى الكذب التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا لله
ولا نافي البشرية في اعتقادهم انما هو الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله
وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الآخر
لاتحاد المرسل والرسالة وان فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله تعالى
اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما يوحنا
ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قوينا هما برسول ثالث وهو بولس او
حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا
ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول
والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث
اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال

كل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر
فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا
لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التوكيد وليس على وفق مقتضى
الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما
عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان
المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من
كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء
الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم توكيد
الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما
نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه
اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة
الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل
اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه
فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء
اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف
المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان
قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق
من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في
انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل
انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة
ما الى جنس الخبر حتى ان النفس تتقاضى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه
لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان

زلزلة

زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في
التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر انها في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق
والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر
اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن
نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا على العرض من عرض العود
على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا
الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل
لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك
فيهم رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا
ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده امارات الانكار
ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل
والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان
يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد
لان مع من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم لكنه لا يتاملها ليرتدع
عن الانكار وقد ذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها
وقوله لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فاما تمثيل المثيل به بتاكيد
يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به
لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد وثانيهما انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل
ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير
نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل المقصود ان القصد انه قد يجعل انكار
المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله
كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا لتنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب

على سبيل الاستغراق مع كثرة الارتياب بين ذكر وال تأويلين احدهما ما ذكر في
السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون منافيا
لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب عنه بمعنى
ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح
الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي
ان يرتاب في انه من عند الله وهذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء
فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا
الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة
وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي لوزانه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل
التكرير لكن المذكور ههنا لا يدل الا انه تاكيد السؤال وهو انه قال لا ريب بيان
وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة
ان تقول هو ذلك الكتاب ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته
فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى
في علم البيان بالكناية وهي ذكر اللازم الذي ينتقل عنه الى الملزوم فما وجهه
قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك
نزلت هذا المقام والحال المختص منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام له
واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد
الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق
مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت المنكر كلا انكار ونزلته منزلة من هو
خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي
الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله
في المهد ينطق عن سعادة جده ۸ اثر النجابة ساطع البرهان ۸ ان قوله اثر النجابة

ساطع

ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار
والنطق مع انه رضيع في المهد فقيل هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر
لعدم السؤال حقيقة وذلك كناية عن ان هذه التراكيب ونحوها مما لا يلوح معناه
للسامع في بادي الراي ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان علته له
فيسوق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المتشوف الى كيفية بيانه المشرئب
الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات
السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا
لوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في
الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب
الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
كما ذكرنا فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو انه لا يخفى ان في تاكيد
الحكم نفيا كان او اثباتا ردا للانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه
رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل
ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء هو
بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه
فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون
ومن خصائصها ان ضمير الشان معها يحسن ما ليس يحسن بدونها نحو انه
من يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة
النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ۵ ان شواء ونشوة ۵ وخبب البازل الامون ۵
وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ۵ ان دهرا يلف شملي بسعدى
لزمان يهم بالاحسان ۵ ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا
وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد
الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعد على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه له

لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم السامع لصدق الرغبة فيه
والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا
واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى
الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون
فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقايد واما
لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار
عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو
رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على
ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه
قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تخبر المخاطب
على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان
لم يكن مخاطبك منكرا لتطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون
واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه
لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال
هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبرا او انشاء
ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة
عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان بعض الاسناد ليس بحقيقة ولا مجاز عنده
كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه
مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام كما
جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال لانا اخترناه لان نسبة الشيء الذي
يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا انما هو بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله
على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي
باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه مجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل

دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب
مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له
وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان
الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة
والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث
الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه
قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني
على زعمه انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات
وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من
هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان
ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد
الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم
الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو
ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية
لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم
متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع
لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه
بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه
له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب
قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له
وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختيار

كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه
مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل
وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط
كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها
فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن
كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك
جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا
ايضا اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف
ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا
عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل يحتمل فيتعين احتماله ان يكون المخاطب
مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ وان لا ان لا يكون عالما به والاول
لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة
الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل
ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح
به صاحب المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه
لم يجئ لم يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو عنده بناء على سهو او نسيان وانما
عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به
ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمص للاسناد
والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم
مع انه ليس حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه ليس حقيقة وكذا كل قول الشيخ
عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل
واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم
صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقوله

في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم
مما ذكر في تعريف المجاز اولا لما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا
نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون
عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على
السرائر وللقائل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه
على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال
والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة
ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد
انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول
وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني
وبعض تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما
في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول هو له على ما صرح
به فيما سبق وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا
مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات
فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان
اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل ح في التعريف
من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر
فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان
يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى
نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا

قوله

قوله
لقد لمتني يا ام غيلان في السرى

عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسناده الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات
فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد
بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء
اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليصم نهارك وليت نهاري
صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا
ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه
الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير
الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول بتأول متعلق باسناده
وحقيقة قولك تأولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او
الموضع الذي يؤول اليه من العقل لا تأولت وتاولت فعلت وتفعلت
من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز
وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد
اشار الى تفسير النوعين بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع
شتيت كمرضى ومريض يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان
والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده
الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان
اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله
في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير
الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني
للمفعول به للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل
مجاز فقد استعير الاسناد ما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير لفظ
اسم الاسد للرجل لمشابهته اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد
وانما الغرض تشبيه هذه العلاقة بعلاقة الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز

ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان
والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع
حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولهم شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب
الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس
في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة
مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد
اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر
وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل
عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا
من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه
من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان
ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التأديب
السبب الغائي وشد يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريف
للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل
وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه
مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا
الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشاء
الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون
مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله
نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب
فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه
ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما انه ليس حقيقة
وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان تكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور

من قبيل الاول اذ الجاهل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في فضله وعذابه
فيكون مما بنى للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فاعل وقس عليه نظائره والمعتبر
عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي
ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين
في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكذا ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى
السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو
قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار
وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين
وقولنا نومت الليلة واجريت النهر ومما اشبه ذلك من النسب الاضافية
والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او
غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما
حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز ومصح
العقل فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او المطلق
باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه
كما او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار
ماكرين والليلة مسروقة والامر مطاعا وكذا ايضا جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى
اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فيقدر فانه بحث نفيس
واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في نحو لم يبل
الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محدثة بقرينة اضافة التسلية اليها
فافهم وقس ولا ينتقض المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والقوم وقولنا
في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا ه
الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراده
ومعتقده وكذا اشفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع

ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اي تميز في بيان فائدة
هذا القيد وليس ذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو
قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة بهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان
صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم
من الحكم فيه لضرب من التأويل افادة للخلاف لا بوساطة وضع وقال اما قلت
خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع
وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة
نفس الكعبة وانما قلت لضرب من التأويل ليحترز به عن الكذب واعترض الشارح
عليه بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقوله لضرب من التأويل ولا بطلان عكسه
بما ذكره لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لا ما يعني ما عند
العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحكم عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة
خلاف ما في نفس الامر فاشار هنا الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة
كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول
الجاهل وللقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم
مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض
الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة
خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا
ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم
ولضرب من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه اسبق في الذكر والمقصود
بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل
مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من
دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بان مراده بغير ما هو
عند العقل غير ما في نفس الامر حيث يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف

حالها انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واخفى الكاذب بتاويل والقصد
الى انه اسناد الى السبب لا انه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد بغير ما
هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر
بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند
المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضايعا واسنادا خراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا
قلت المراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد
الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح
يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع
وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي
التعريف شاملا لما لم يخرج عنه الا ما تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت
الله البقل وخلق الله الافعال بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو
قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له
في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاول عند اخفاء حاله من الدهري
واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم
في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان
يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او الظاهر لانا نقول
فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص
عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة الخاص
بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام مستصعب [illegible]
ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله
اي قول الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي
على المجاز اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم
يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول ح بل حمل على الحقيقة لكونه

اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم
ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب
الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع
من ان رات راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع
وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اى مضيها واختلافها وفي
الاساس جذب الشهر مضت عامته ابطي او اسرعي حال من الليالي على تقدير
القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اى اصنعي ما شئت ايتها الليالي
فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق بالاستدلال
عقيبه اى عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل
الله اي امر الله وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على
انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدي والمعيد والمنشي والمفني فيكون الاسناد الى
جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي
اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت
الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد
باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر
الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في
الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية
مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه
مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد
ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه
بل حاله كحال ساير الالفاظ المستعملة في انه حقيقة او مجاز و[illegible]
يستبعد اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين

وانحصار الكلام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون
فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره
صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب جاءني ملاقاته المجاز
اسناد المجيء الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب
السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته
اي آيات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله او نحو قوله ايمانا للالتباس والمعنى
اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود
ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب له
يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع
عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس
لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن
الناصحين يوما نصب على انه مفعول تتقون اي كيف تتقون يوم القيامة
ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو فعل الله حقيقة
وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب يتسارع عند تفاقم الاحزان
الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج
الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في
الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا
هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان
سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ونحو ليصم نهارك
وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر والنهي الى ما ليس المطلوب
صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تقطع اوقات فلان على ما ... اليه
وكذا ليت النهر جار واصلوتك تامرك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي

من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة الحقيقة
لفظية كما مر في قول ابي النجم افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور
اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من
المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك
محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند
وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره
كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام
عن الموحد فانه على الموحد المحض اذ ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل
يدعي قيامه مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام
اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الاله لكن
امثال هذا ليست مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول
ولما احتيج في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر فمعرفة
عبارة عن اسناده الى من هو له فاعل هو الفاعل والمفعول به الحقيقي
لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة بجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي
لا بد من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة
لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة
اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية
اي لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند
رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل [illegible]
يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما
اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمني
بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت

لي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني
يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو ان يضرب المثل
بي لمن كان في محبتك فمن بعده الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع
عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال
اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت
الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو
اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني ويزيدك
ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل وجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذن ان
يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود
حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا
فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة
من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع
صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره
وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية
بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر
من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به
بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه
المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول
مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات
يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل
الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد
بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير

المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل
المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه
شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم
ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب
من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس
كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص
يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح
الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة
الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك
في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله
فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان اوقع للتشنيع لان قوله
نهاره صائم مما ناقش فيه بان الاستعارة الحاصلة في ضمير المستتر لان نهاره
كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين و
يستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لانه
لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه
ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني
رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله
تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس
كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم
يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية
لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابها مبني هذه الاعتراضات على ان
مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا
وهم لظهور انه ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع

حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع
ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب
تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا
المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وح يكون
المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا
بالحقيقة حتى تفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان
النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع
مطلقا على الحقيقة حتى يتوقف على السمع او المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه
قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة
بالكناية اعتراض قوي يذكر في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه
ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي
لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح في
كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من
باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة
بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا
نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة
مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا شخص صائم مطلقا والعرف لفلان
نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي
بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في عيشة راضية
والمعنى عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم
مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولم يعلم ان اضافة المشبه الى المشبه به فاسد
اي هذا التركيب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان
على التركيب المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة

وخفي

وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له حقيقة
ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس
قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوزه
اطلاق الاسم على الله من غير توقيف ولذا احتج بان الربيع استعارة بالكناية عنه
ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة
مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقيف
الباب الثاني احوال المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث انه
مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة
اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك التأكيد
وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان
كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على ساير الاحوال لانه عبارة
عن عدم الاتيان به وهو مقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه
والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به
لوجود القراين والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان
الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع
اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث لدلالة القرينة عليه
فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو
في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه
انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فمحتاج ان يتعلق به غرض مثل التبرك
والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول اليه
اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ
من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة
بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت

الى

من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا
هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل
فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل
كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين
او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه
بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما والفا
او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا والاهانة او تأتي الانكار لدى
الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل غيره او تعينه
او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة
او سآمة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك
كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكاخفائه
عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه
مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في
الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد
لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من امره كذا وكذا او بعد
ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد
يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل على وجه يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا
يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل يلاحظ الغرض الداعي سيأتي
الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشأن قاتله وانما المقصود ان يقتل
ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه يبلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن
ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة
او الطريقة في الحذف فانه لا توجد في الذكر او تلمح من العظامة الى حيث لا
يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا مثلت

كيف

كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما الاول فنحو
ان يجري على لسانه ذا ما جوزيه لفظاعته واضجار المتكلم واما الثاني فلا تقدر
على استماعه لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل
ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه
على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون
بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح
فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت
كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او
استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء
السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا اطال الكلام مع
الاحتجاج ويجوز ان يكون حيث يستعار الازمان وقد يكون بسط الكلام في مقام
الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك
من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك
من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية
او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة
ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل
اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض
المنصوص عليه بانه ان قامت قرينة تدل على ان حذف عموم الخبر وارادة تخصيصه
بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك
والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره
واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه
ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له
لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى

وان كان عامّ النسبة ولم يُرد تخصيصه كخبر من هذا الناس الحاج يغتنم منه
ان المراد كل احد ولا يحسن بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكر المسند
واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون
مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا تم المنافاة بين
وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة
واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه
وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم
في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف
وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض
من الاخبار كما مر هي افادة الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول
بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال
تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد
المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك
زيد حافظ للتورية فافادة تمام فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال
التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشارك فيه غيره كقولك
اعبد الها خلق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه
لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف
يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض متفاوتة اشار اليها بقوله فبالاضمار
لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل
الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي
الخطاب مع معين الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل
البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا

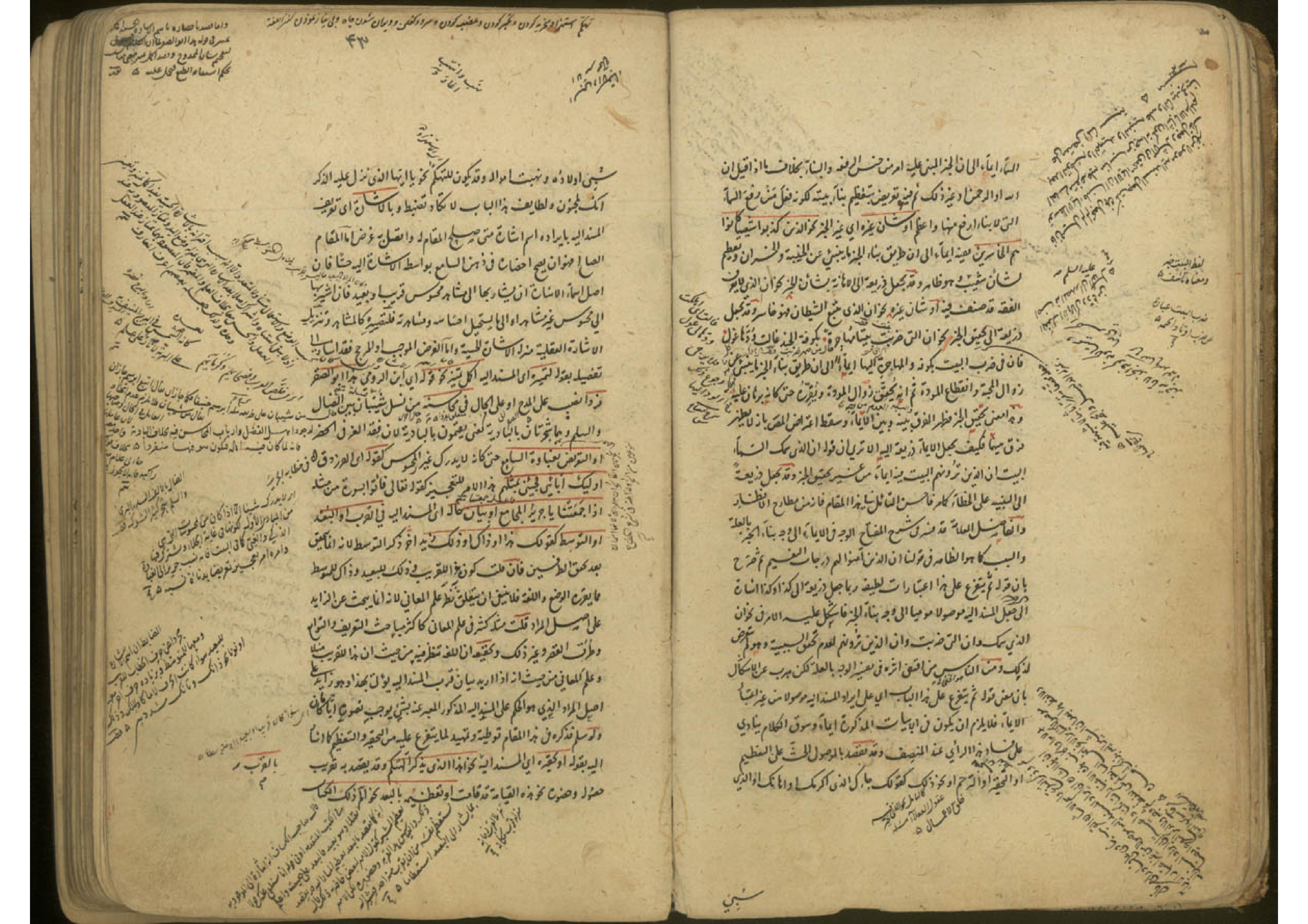
قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت
النهاية في الانكشاف لا بل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء
دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون
مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض
النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف
المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان
اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل ان تر
ان اكرم اليه او احسن فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن
كثير نحو ولو ترى الآية اخرجه في صورة الخطاب لقصد العموم وكذا قولهم لما
اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحمل على هذا المعنى عدم ارادة مخاطب
معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف المسند
اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية
المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث
يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم
جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا
بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث
لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة
والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء
بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا
القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد
التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها
ما يقع به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز
عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة

تقدم ذكره تحقيقاً او تقديراً والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا
موقوف على ان يكون معنى قوله ابتدا بعينه اي بعين لفظ يعين احضارا
لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شي آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك
يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص وبعد التسليم والتي يكون احترازا عن ساير
المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه
انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكر بعضهم من ان معناه اول
زمان ذكره وهو احتراز عن احضار في ثاني زمان ذكره كما في ساير المعارف
فانها لا تعيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة
في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة
والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه
الله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها
حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شي ومن زعم
انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد
فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله
كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما
لمفهوم المعبود بالحق والواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد
لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما
المعبود بالحق فيلزم استثناء الشي من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب
لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد
الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق
العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق
على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او
اهانة كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم

نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه
الى اللهب يدل على ملابسته اياه كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو
الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب
الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين
في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني
اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما
هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزم انه جهنمي سواء كان اسمه ابا
لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى
ابي لهب لا يكون من الكناية في شي ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا
في الشخص المسمى لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه
الموضوع لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا
جهنميا لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون
من الكناية في شي فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه
اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك
مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا
وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف
مدلوله بالعين والقلب بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح
جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه
وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر
والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشي بواسطة جملة معلومة الانتساب
الى المشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان
المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف
بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصصها ليس بحسب الوضع فتدبر

لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا
لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان
تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا لتخصيص
فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها
وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المص قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب
لاداء المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان
معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين
في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان
التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته
التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من
راد يرود جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع
لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه
وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة
ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومولى لها
يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون
غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها
زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه
وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه
ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة متشخصة ومما هو نص في
زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط
أعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على
عدم خوفهم النصارى منا ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة
التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم

لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية
ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلم يكن
مثالا لهما لا فرد ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نزهت مع الغواة بدلوهم
واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه
فاذا عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطا نحو قول عبدة بن
الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي
غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم
في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت
مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطا ورده المص بانه ليس فيه
ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان الخبر
والذوق شاهد صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون
اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر
ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا
العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة
للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب
والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن
على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون
جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال
بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر
ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي شان الخبر نحو قول
الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت
الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك



السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان
الله او الرحمن وغير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء
التي لا بناء ارفع منها واعظم او شأن غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا
هم الخاسرين فيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم
لشأن شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة بشأن الخبر نحو ان الذي يتبع
الفقه قد صنف فيه او شأن غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل
ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول
فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن
زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه
وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المعترض بانه لا يظهر
فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك السماء
البيت ان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة
الى التنبيه على الخطاء كما فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار
ومزال اقدام العلماء قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة
والسبب كما هو الظاهر في قوله ان الذين آمنوا لهم جنات النعيم ثم صرح
بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة
الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاستشكل عليه الامر في نحو ان
الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو غرض
لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال
بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا الباب اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار
الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي
على فساد هذا الرأي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم
او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولك جاءك الذي اكرمك واهانك او الذي

شبي

شبي اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر
انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف
المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام
الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان
اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريبا وبعيدا فان اشير بها
الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيله
الاشارة العقلية منزلة الاشارة الحسية واما الغرض الموجب والمرجح فقد اشار اليه
تفصيلا بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر
فردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال
والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر
او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق
اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله
اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد
او التوسط كقولك هذا او ذاك او ذلك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق
بعد تحقق الطرفين فان قلت كون هذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
مما يعرف من الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد
على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع
وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا
وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على
اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اي شيء كان
ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كالاشارة
اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به تقريب
حضوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب

تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير
لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا
تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار
اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربه زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكى
عنه غايب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب
اي هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غايبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه
حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله او ذلك قسم عظيم فافعلن
لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او للتنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة
للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اى عند ايراد اوصاف على عقب
المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء
وتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اى للتنبيه على ان المشار اليه
جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من اجلها اى من اجل الاوصاف التي
ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك
ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء
بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل
اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة
لجهل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك وباللام اى تعريف المسند اليه باللام
للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب
واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته
وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر

لكونه معهودا

الذي

الذي طلبت امرأة عمران كالانثى اى كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة
الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه
والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا
فان لفظ ما وان كانت تعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق
الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه
وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقراين نحو خرج الامير اذا لم يكن
في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد
للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل
او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد
كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخل على المعرفات نحو الانسان حيوان
ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي المعرف
بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد
الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات
تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك
عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل
من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك
ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا
وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود
منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار
الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم
الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد جنسه
فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن

واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقها على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد والمعرف باللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس فهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف باللام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما اشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة الحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف في قوله الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصده ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد

باعتبار الوجود وانفهام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما نطلقه على ما يعبد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين واثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير

معتبرة في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق
ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب
والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا
لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول
اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه قلت
الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في
صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث منه
نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف
التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح ينفصح عن ذلك في غير موضع ولو
سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول
ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا
وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق
المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول
كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة
ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها
رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان واما ما اورد في
البيان بلا التي لنفي الجنس لا تخلص من الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق
النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا
الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في سياق
الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة
خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل
ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل

او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل
او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان
قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو
سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام
بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول
والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا
القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا والله
يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك
ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع
قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي
استيعاب الآحاد والجمع يقتضي استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال
جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف
المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين
من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع
داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم
للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منهم
فهو تحكم بل هو اول المسألة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى
اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام
فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح في
اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من
العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام
باعتبار وهن البعض دون كل فرد بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب
الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي

هو القعود والقيام واشد مما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد
الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها بعض لو قيل وهنت العظام
كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع
شك في الشمول والاحاطة لان القيد في هذا الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى
غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل
من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام
باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم
بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان
قصده الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل
من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشاء هذا التوهم
سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد
مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال
في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى
وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى انه ما يريد شيئا
من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم
عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني
لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة
ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا
الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول
الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم
بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الا
تهافت وايضا لا دلالة للفظ ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل
ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه

التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم
بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قررته الاية وشهد به الاستعمال
وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر
عن صاحب المفتاح ثم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر
وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه
كان قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به
بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول
الجنسية والجمعية في جمل الجنس لان وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم
فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا
وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب
اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية
قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى
الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع
المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله
عنهما ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا يشهد
بذلك واما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح
الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم
ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق
يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه
بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق
كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن
الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد واما امتنع وصفه
بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد

الداخل عليه وهنا الاستغراق بمعنى كل فرد لا لمجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب
أسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة
من اشياء كل منها مشج فوصف المؤلف بوصف كل الاجزاء لانه هو بعينه
وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق
الى احضاره المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي
مهويّ وهو اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط
السآمة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد
ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع
والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد
الحبيب او لتضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك
في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان
عندي تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير
المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او
لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر
او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد وقد يكون الاضافة لاغنائها عن
تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه
يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد
وكالتحرج بينهم والتأخر نحو علماء البلد فعلوا كذا او كراهة السامع او المتكلم نحو
حضر اهل السوق او لتضمنها تحريضا على الاكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك
او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده
فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا
الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا

لطيفا

لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب
الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب اذا لم تعرف
الا اضافة جنسا وتعيينا كقوله لم يدرك على خوان الارض اللمحة من رأيتها بعين على
جنس الذاتي وذلك لان اسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف
اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في
قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما يجي ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد
اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل
من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة
اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله
وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها
وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه
واوفى بتأديته او التعظيم او التحقير بمعنى انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا
لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر
يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم
او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر
والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير
باعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بها
وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير جميعا نحو وان
يكذبوك فقد كذبت رسل اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا
ناظر الى التعظيم وقد جاء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا والتعظيم
والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم
المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع
كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن

التفرع بنسبة السآمة الى بين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى
ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف عليه بان التحقير مستفاد
من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او
من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا
في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد
ان التحقير المستفاد من الآية معلوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر
بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفح العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم
والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او
شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على
الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم من الكتاب فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان
العقوبة من الكريم الحليم اشد لقوله عليه السلام اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير
غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من
من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع
الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب
وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه
هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله والله خلق كل دابة من ماء فتوهم
بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا
اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفهم
ظاهر لان قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا
لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله
ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة
والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد وبهذا يحمل التنكير على ما يفيد
النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق

وبهذا يحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب
ان يستثنى من متعدد مستوفى حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس
مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة
الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن
ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا
ولا الى ما ذكره بعضهم من ان نحو قولك ما ضربت الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم
المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع
في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من جنس
الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير
وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن
العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل نطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا
اي بعدد نزر من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان جودك
واحسانك وعطاياك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد
التعظيم فكذلك التصريح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا
صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى
ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا
نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما
وصفه اي وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا
على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير
نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف
المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته
والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب
هنا واوفق بقوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه

فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول
في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية
فضالة بن كلدة من منسرح اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين
قد وقعا الالمعي ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي
يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع
خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات
اودى فلا ينفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله
الذي يظن بك الى اخره وصف له كاشف معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي
فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله في الكشف قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا
اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه
وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع
الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو
رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت
ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من افراد المتصف بالعلم والتوضيح عبارة
عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه
كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او
ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا
قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان
يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا
او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما
عظيما وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كالبيان ومنه قوله تعالى
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من

خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا
الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط
فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد
موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي فيها
التنكير ويحتمل ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من
خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد
المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف
المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرف قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب
كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك
فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه
صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة
القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الجملة الشرطية خبرية
بخلاف الشرط فان قيل كلامه ايضا مما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة
دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة
ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا
قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما
جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت
اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا
بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند
المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي عليه السلام
والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير

اي لتقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا
بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ
المسند اليه او عن حمله على معناه وقيل هذا ان امكن حمله على دفع توهم التجوز او
السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه
صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير
والقصد الى دفع التوهم كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
وذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث
التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما هو المراد في نحو لا تكذب انت من
ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل اليس يرد ذلك
التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت تعرف فانه يفيد تقرير
الحكم وتقويته قلنا لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى تصريحهم
بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وههنا انما هو لمجرد تقرير المحكوم
عليه على ان السكاكي لم يورد بحث تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل
بل انما اورد بحث تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة
الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل
في الايضاح كما سياتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل
هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر في المسند اليه مؤكدا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص
والاظهر ان قول السكاكي اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير
مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص
الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل كل رجل عارف وكل انسان حيوان
ان التاكيد انما لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس بشيء من التاكيد الاصطلاحي
ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المفتاح
على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر

اي ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت
او لتقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش
ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو
قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير
مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم
ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي
وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان
بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع
من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله
واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال
كل منهم بشان وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولولا ان اجمعين على
كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول
انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون
تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا
لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه
من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ واللام ليسمى تاكيدا بل المراد انه يمنع
ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما
نحو جاءني الرجلان كلاهما فنفي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون
الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي
رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما
بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر نحو نفس باعث

ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتأكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بان
يعقب المسند اليه بعطف البيان فلا يجاوزه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد
ولا يلزم كونه اشكالا في الدفع لجواز ان يحصل الايضاح منه اجتماعا وفائدة عطف البيان
لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل
الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح
كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان
لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان توسموا بهذا الاسم وتجعل
فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم
البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير
ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجريت عليها الاوصاف نحو جاءني الفاضل الكامل
زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه
اشعار بكونه علما في باب الصفة فان قلت قد اورد المفتاح بنوا قوله تعالى لا تتخذوا
الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورد
السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فالحق في ذلك
قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد
انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا
البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التأكيد على ما
هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا
للتأكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقريره ذلك ان لفظ الهين
حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل
لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين
من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات
جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضا حاملة الغرض وتفسير الوجها

الذي يفيده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال
على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعني به منهما
والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به وقوله يؤكده اي يقرره
ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ
محفوظة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين
اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل
اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان
كلا من اثنين وواحد وصف صناعي جيء به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من
دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير
بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب
الوصف فالآيتان مشتركان في ان الوصف فيهما للبيان والتفسير فان قيل ان
في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض
وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على
ما حررت مما لا مزيد عليه للمصنف وبه تبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب
المفتاح والمص على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه
عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع
ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على القصد
من متبوعهما الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية
فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان
اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة
لانها البتة لتكون للتخصيص او تأكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على
هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فمجوز

ان يكون ذكر اثنين و واحد للدلالة على التثنية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل الظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا يصح لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الالهة على ما هو التحقيق واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في نحو جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح اشارة الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الكتبين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الكتبين وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول واضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه

الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه ومن جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون بدل الكل ايضاحا وتفسيرا كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم تدل على ذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب

الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات
كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد
نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فلا تفصيل
المسند فيه بل حتى انما تعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه
اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى
يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان نقول وتفصيلهما معا قلت
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه
الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زايد على مجرد
اثبات الشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام فهذا مما لا
سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات
مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع
في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما
جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك
عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء
من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الاكل فالاكل رب فالنايم اذا كان المعرف
واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لان المعنى الذي يأكل فيشرب
فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع
عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو
لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك معا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن
اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح وفيه نظر لان القصر هيهنا
كونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن
لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن
عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئك كزيد بناء على ملابسة بينهما وملاءمة لانه

للاستيناف وهو رفع توهم تولد من الكلام المقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا اصح
فانه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد
ان زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما معا جاءاك
على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد
بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع
ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا
يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب
انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم
مجيء زيد قطعا واما في النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن
ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء
زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور
عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه
بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت والحكم متحقق الثبوت له فمعنى
ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال
او مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على
مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت
مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ترك كبدل
الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح
وقد وقع في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او
التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار
زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة
فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل باعتبار خارج وما قيل

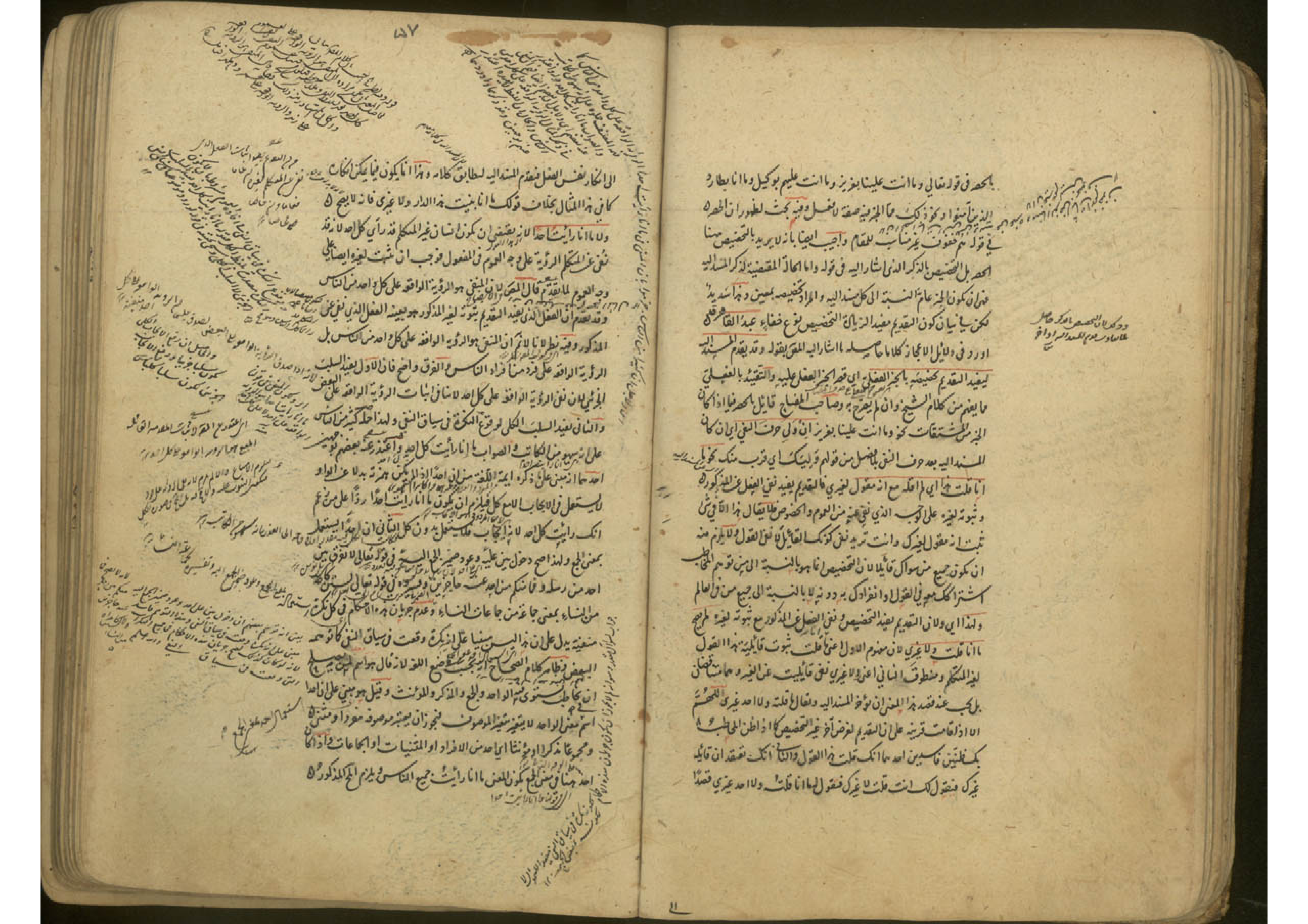
السكاكي من حروف العطف اي المغيرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيده
او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب
المسند اليه بالفصل وانما جعل من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة
عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند
فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه
بالمسند هنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح
انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون له
راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فايدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مختصا
ومقصورا والآخر مختصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني
لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد
لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم
من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص
المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون
المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون
غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل المسند اليه من بين
ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى
الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس
من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند
كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث
قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت
صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون
تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معناه لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون

على صفة

على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشأوه عدم التدبر وقلة الدربة
في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر
المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام
معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا تقصر
جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت
بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى
يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت قد تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك
يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقه طريق قولك هل سمعت بالاسد
وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف
انما جعل هذا معنى التعريف وفايدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فايدة
الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فايدة
المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر
المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة ان هو للتخصيص
والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في
الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو
او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم
الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب
هما فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند
فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف
بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم
على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي له

مع التقديم اسمه وترسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم
المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل
فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد والتقديم المسند
اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول وكلاهما
ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه
اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري
الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف
فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر
من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ولهذا الكلام ولاجل هذا اشار المصنف
الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل
لانه المحكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان يكون في اللفظ ايضا ان يكون ذكره
قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون
سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان
مرتبة العامل قبل رتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء ما يقتضي تقديم المسند عليه
سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه
ومن هنا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق
ألذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها
فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان
ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كما في تحيير ام السقط وقيل بان
امر الآل واختلف الناس فيه داع الى ضلال وهاد بعضهم يقول
بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد

آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القفنس على ما وقع
في الشروح لانه لا يناسب السياق واما للتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل
او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما الايهام انه لا يزول
عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في
الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار
ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على سبيل الاستمرار
لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك انا يشرب ويطرب دلالة على انه بعيد
الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب انا ويطرب
فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب
المفتاح اولان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول
خبر المبتدأ وبالخبر الثاني في الاخبار والقصد لما فهم من كلامه ايضا معنى خبر المبتدأ
اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون
تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الضرب
مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات
وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الضرب مثلا نعم لو قيل على
المفتاح لا تعرض للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع
كما سنذكره في بحث لو لم يبعد واستشهد الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة
تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في
مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد
هو قوله هم خفوف بتقديم المسند فيقول المصنف هذا التفسير للشيء باعادة لفظه
ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون
الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر هنا اسم فاعل
لان خفوف فاعل جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير



بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد
الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر
في قوله هم يخفون غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا
الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه
فهو ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد
لكن بيانه ان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر قدس سره
اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه
ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي
ما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان
الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي ان كان
المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك نحو ما
انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء
ثبت انه مقول للغير وانت تريد نفي كونك القائل له نفي القول ولا يلزم منه
ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب
اشتراكك معه في القول وانفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم
ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح
ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول
لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان
بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلت ولا احد غيري اللهم
الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب
بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله
غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلت ولا احد غيري قصدا

الى انكار نفس الفعل فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن ان كان
كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح
ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد
نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فوجب ان يثبت لغيره ايضا على
وجه العموم لما تقدم قال المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس
وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن
المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل
الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب
الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض
والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس
على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رأيت كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين
احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو
لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا ردا على من زعم
انك رأيت كل احد لانه في الايجاب فلا يستعمل بدون كل والثاني ان احدا يستعمل
بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين
احد من رسله وقوله فما منكم من احد عنه حاجزين وفسره في قوله تعالى لستن كاحد
من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذا الحكم في كل نكرة
منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه
البعض وظاهر كلام الصحاح [illegible] اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح
ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا
اسم بمعنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى
ومجموعا مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان
احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس ويلزم الحكم المذكور

وكلاهما فاسدان لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا
وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سبق فلا يكون
لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو مثله
في قوله تعالى قل هو الله احد اي لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رأيت
جماعة من الناس والمنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس
فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي
وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب
كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق
على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد رأى كل احد بل يكفيه
ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب
الكلي يستلزم السلب الجزئي فيمتنع ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره
المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا
لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ولزم الحكم المذكور وتحقيقه
ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال
الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رأيت احدا
لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي لزم ان يكون معتقد المخاطب عاما اذ كلامك
وهو انك رأيت كل احد في الدنيا لان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل
فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما بقي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه
المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو
اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب في التقدير بخلافه واعترض
عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني
عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير
احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك ه

او انت يشاركك الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم
رؤية احد من الناس ولو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل
فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على الالسنة وهي متقاربة ومتناسبة
انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف
النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا المحصل في نحو
ما انا قلت هذا مثل ما في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول ما وقع كثيرا في الكلام
فنقول محصول الكلام انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكم الشيخ
بانه تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما ذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون
حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك
انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته
واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت يشاركك الغير
كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه
لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت يشاركك الغير واما نحو
قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن
اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت
يشاركك الغير ولابد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما
فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت
ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح
ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا
اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت احدا من الناس فقضيته ان يكون انسان قد
قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون
هذا الكلام فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا
او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك

او انت تشارك الغير فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم
شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي
لم اقل شعرا انا الذي لم آكل اليوم شيئا انا الذي لم ار احدا من الناس لان اللازم
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال
شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا
اكلت شيئا ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي
ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب
في نفي الفعل واخطأ في ظن نفي الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او يشاركه الغير
كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي
ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطيا في اعتقاد
ان فاعله هو المذكور وحده او يشاركه الغير فيه تأمل ولا ما انا ضربت الا زيدا ه
لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر
عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين
عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض
النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي
ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نم ان ايلاءه
حرف النفي يقتضي ذلك جوابه انه قد سبق مثل هذا في تقديم المسند اليه وايلاءه
حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما يكون
المنازعة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد
وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطيا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب
بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان
ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في
هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا تكون

زيد

زيد مضروبا لك ولا لغيرك اصلا وهذا الجواب ذكره العلامة في شرح المفتاح ان
التقديم يقتضي ان ينفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك
الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين فيجوز ان
يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال
يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت
المنازعة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد
مضروبا له بهذا الضرب الذي وقع الغلط في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا
لانا نقول النقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المنازعة في فاعله فيكون هو ثابتا
لزيد ومنفيا عنه هذا خ وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ه
ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى
ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه
فالاستثناء انما هو من الاثبات في ذلك النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا
قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكأنه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا
وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره
المصنف ليس مخالفا لهم في مجرد التعليل بل نظرا الى ثمرة في قولنا ما انا قرأت القرآن
الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عنده لجواز ان يكون احد قد قرأ كل
القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة
للمتكلم غير مقروءة له لما مر هذا خ والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان
ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا
مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت
او يكون لكن قدم المسند اليه على حرف النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد
التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على
من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم ه

مشاركة اي الغير فيه اي في الجزء الفعل نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول نحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني نحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد ياتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان يقرر في ذهن السامع ويحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي ولم يمثل المصنف الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الغير المستتر وانت مؤكد على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تغلط في عدم الكذب في هذه الحالة التي تكلم فيها فاسند الى غير الغير وانما اسنده الى الغير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان فيما الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك انا او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطاء منه في فاعله فقصدت ازالة الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير

ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل مع انه لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والتابع العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يزيد الظرافة الا في التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم للمخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك انا وسعيت انا في حاجتك لتفيد وجود السعي منك مع من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لا لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يجوز الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملت لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم تعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرفت ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لسا هلة كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بني على كلامه ما بني والتعجب يغني عن التصريح هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كانه لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة

او اعتقد انه امرأة وتنازع الى الواحد فقط كما اذا عرف ان هذا اتاك من هو من جنس
الرجل ولم يدر ارجل هو ام امرأة رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز
مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي
من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المص ههنا انه اذا بني الفعل
على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على
المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على
المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان تقصد به الجنس او الواحد كان للتخصيص
ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على
ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل
لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد
يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا
كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المص اذا كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا
وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قايل بالحصر في نحو الله
يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما في المسند اليه مظهر معرف ومذهب
السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة
فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل
مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي
وما لا يليه وصرح باتفاق الحكم بين الصور الثلث في ان قولنا زيد عرف محمول
على الابتداء لكن لا على سبيل القطع لاحتمال التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد
الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا
فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر

عطف

عطف على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط والا اي وان
لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء التقدير
او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما في نحو انا قمت
ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم
لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق انه لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص
لانه لا يجوز تقديره كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت
جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فانه تاكيد لا يفيد الا
التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل
بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى
المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني
قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل وانما جعله من
هذا الباب ليكون يحتمل التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه
مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ
بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا
عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا
الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا جاءني رجل
على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب
فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد
المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهر ولا يفزع
واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله
اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر
واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب

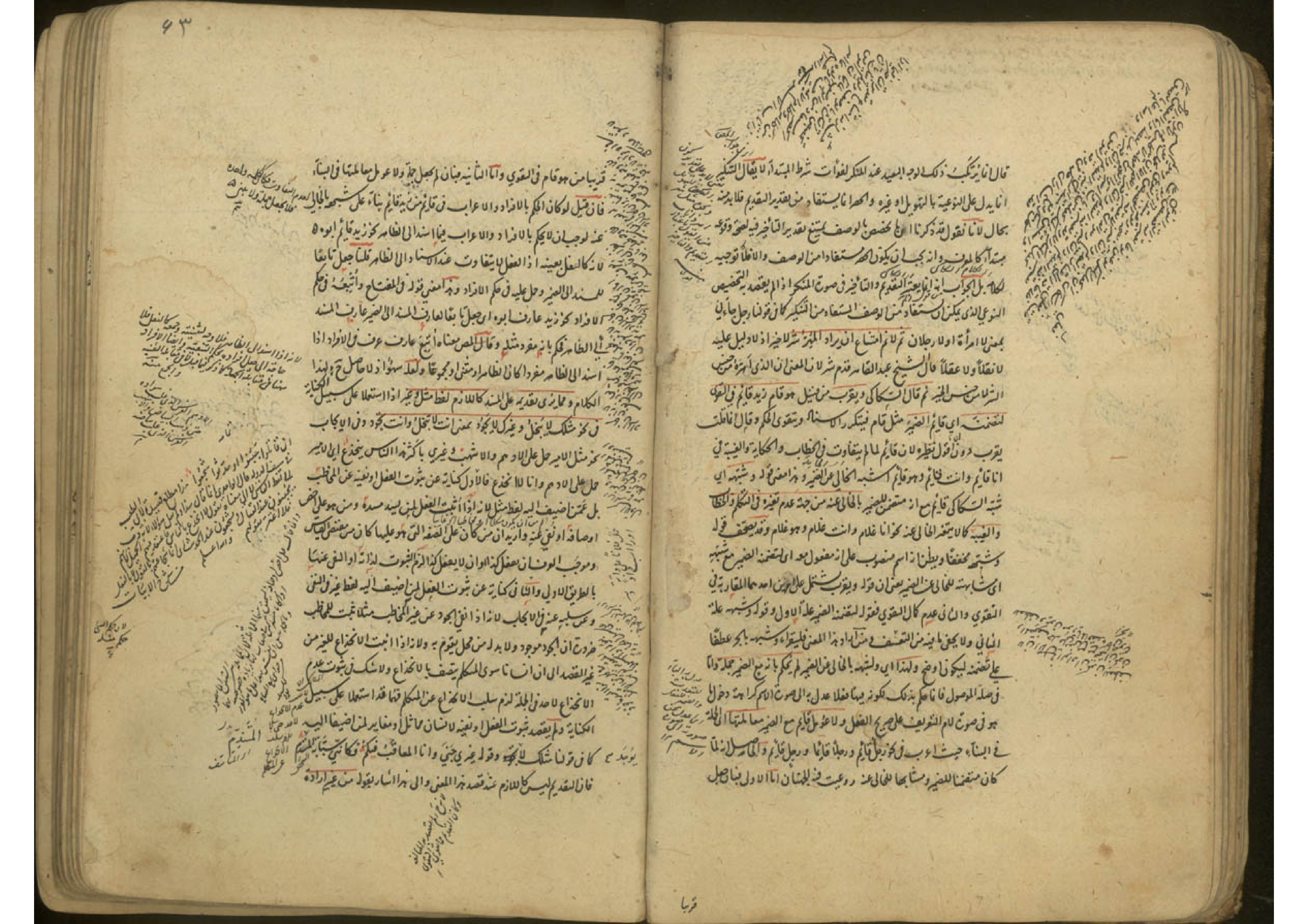
الاشر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع
شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى
شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيتم قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي لا
شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي
فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعل نكرة مخصصة بالوصف المقدر
المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب
الا شر وللقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة
الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالموقوف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا
يصح في الموقوف لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم
والتأخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء
على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني
معناه لا قصير من غير تقدير كونه في الاصل مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص
الحصري في نحو قولنا ما ضرب اكبر اخويك وهو في معنى ما ضرب احد الا كبر وفيه
اي وفيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي
كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا
والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما
واياما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم
بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق
ثياب وقول المؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام
فاعلا واما اذا جعل مبتدأ والغي سلخ ضميره فلا فتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل
تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر في جرد قطيفة

منع

فلنعتبر

قوله لو كان يشكى ... على خلاف العادة من تكلف الاحياء الشكوى الى الاموات وانباءهم بما يقاسونه من الجزع عليهم ومن النوائب بعدهم ... في حياته ... فاطلبني واعتقد عليه فاعتقني

فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما
التابع فلا نم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله
بيت بها قبل المحاق بليلة · وكان محاقا كله ذلك الشهر · فان كله تأكيد لذلك
الشهر وكالمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة
لو كان يشكى الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد · ثم اشتكيت
لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد · فان قوله وساكنه عطف على
قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند التخصيص
ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل
جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة
ولذا جعلوا الطير في قول المؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا
موصوفا واتفقوا على امتناع جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم
البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقدم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ
قائم ههنا بعينه واما قوله وكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما
يستشهد به يحتمل ان يكون كله تأكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق
على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه تفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على
الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز
تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء
وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقديم التأكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فلم
يقل به احد ثم لا نم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير
التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر
ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من
التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن يستلزم كلامه ذلك حيث



قال إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء لا يقال التنكير
إنما يدل على النوعية بالتهويل أو غيره والحصر إنما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه
بحال لأنا نقول قد ذكرنا أنه إذا تخصص بالوصف يمتنع تقدير التأخير فيه لصحة وقوعه
مبتدأ كالمعرف وإنه يجب أن يكون الحصر مستفادا من الوصف وإلا فلا توجيه
لكلامه بل الجواب أنه إنما يتعين التقديم والتأخير في صورة المنكر إذا لم يقصد به التخصيص
النوعي الذي يمكن أن يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كأن تقول رجل جاءني
بمعنى لا امرأة أو لا رجلان ثم لا نم امتناع أن يراد المهر شر لا خير إذ لا دليل عليه
لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لأن المعنى أن الذي أهره من جنس
الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي
لتضمنه أي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الإسناد ويتقوى الحكم وقال إنما قال
يقرب دون أن يقول نظيره لأن قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في
أنا قائم وأنت قائم وهو قائم أشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه أي
شبه السكاكي قائم مع أنه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو أنا غلام وأنت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله
وشبهه مخففا ويظن أنه اسم منصوب على أنه مفعول معه أي لتضمنه الضمير مع شبهه
أي مشابهته للخالي عن الضمير بمعنى أن قوله ويقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربة في
التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الأول وقوله وشبهه علة
الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن أراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا
على تضمنه ليكون أوضح ولهذا أي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بأنه مع الضمير جملة ولا
في صلة الموصول فإنا نحكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به إلى صورة الاسم كراهة دخول ما
هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها أي الجملة
في البناء حيث أعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل أنه لما
كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان أما الأول فبناء على

قربا

قربا من هو قام في التقوي وأما الثانية فبأن لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء
فإن قيل لو كان الحكم بالإفراد والإعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي
عنه لوجب أن لا يحكم بالإفراد والإعراب فيما أسند إلى الظاهر نحو زيد قائم أبوه
لأنه كالفعل بعينه إذ الفعل لا يتفاوت عند الإسناد إلى الظاهر قلنا جعل تابعا
للمسند إلى الضمير وحمل عليه في حكم الإفراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم
الإفراد نحو زيد عارف أبوه أي جعل تابعا للعارف المسند إلى الضمير عارف المسند
إلى الظاهر في الحكم بأنه مفرد مثله وقال المص معناه أتبع عارف عرف في الإفراد إذا
أسند إلى الظاهر مفردا كان الظاهر أو مثنى أو مجموعا ولعله سهو إذ لا حاصل له ولهذا
الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير إذا استعملا على سبيل الكناية
في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود من غير إيجاب
نحو مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب وغيري بأكثر هذا الناس ينخدع أي الأمير
حمل على الأدهم وأنا لا أنخدع فالأول كناية عن ثبوت الفعل أو نفيه عن المخاطب
بل عمن أضيف إليه لفظ مثل لأنه إذا أثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على أخص
أوصافه أو نفي عنه وأريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس
وموجب العرف أن يفعل كذا أو أن لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته أو النفي عنها
بالطريق الأولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن أضيف إليه لفظ غير أو النفي
وعكس سلبه عنه في الإيجاب لأنه إذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب
ضرورة أن الجود موجود ولا بد من محل يقوم به ولأنه إذا أثبت الانخداع للغير من
غير القصد إلى إنسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم
الانخداع لأحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل
الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل ونفيه لإنسان مماثل ومغاير لمن أضيفا إليه
كأن قولنا مثلك لا يجود وقوله غيري جني وأنا المعاقب فيكم فكأنني سبابة المتندم
فإن التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى وإلى هذا أشار بقوله من غير إرادة

تعريضا بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل له وقوله من غير تعريض معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي لم ينشا من ارادة التعريض كما تقول ضربتني من غير ذنب اي ضربا لم ينشا من ذنب كان قولك غيرك يفعل كذا معناه انا لا افعله فيه اتهام او يستعمل غير على سبيل الكناية ولا يلتزم فيه من ولا شبهة لكونه اي تقديم مثل وغير كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لان الغرض منهما الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سبق والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب الوضع ان يجوز التاخير ايضا لحصول الغرض بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا نحي بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما او قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير نفي الشمول عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا نعم ولكن لم

لم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة احتمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل عليه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان

سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي
عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وهنا المقتضية
لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض
وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا
بخلاف السالبة فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان
المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه
بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي
وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد
العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم
في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم
لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة
في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا
عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل
الافراد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فح يجب ان يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد فيكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل السلب العموم
فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون لفظ كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير
بالعكس وذلك لان لفظ كل لا يخرج عن افادة احد هذين الامرين المعنيين فعند
انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم
يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نم انه يجب
ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة
في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في
الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف
اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد

اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير
ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون
كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس
كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما
افاده حينئذ الاسناد الى كل لا شيء اخر فيكون كل للتقوية ولما كان لقائل ان
يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد
هنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع
منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة
المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة
فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم
يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا
على هذا من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه
للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس هنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين
على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة
ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا
يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام
ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط
في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم
كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا
يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا
انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم

بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا
عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم
يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم
كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فاما اذا جعلنا للنفي عن
جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله
قلنا تامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة
كما ذكره هذا القائل لانها قد تبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع
لا يقال سماها مهملة باعتبار السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول
المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية
افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها
والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على كونه
قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها ثم اذ القصد
انه بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة
ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم
يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين
وكذلك نص عليه الشيخ في دليل الايجاز الاشارات وههنا يجوز ان يكون
هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين على سور الكلية كما اذا في
الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب
تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في لغة العرب وقال عبد القاهر
في دلائل الاعجاز ان كلمة كل اذا تكون لشمول النفي واخواتها لنفي الشمول ان كانت كلمة كل
داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداة سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء
كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي
السفن وغير فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية

او التميمية او معمول للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان
يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان
كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل
المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير
عن اداة النفي اعم من ان يقع فيما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم
وغير ذلك مثل ما انشد المذكور اولا يقع نحو ما كل متمني المرء حاصلا فان
خصصت التاخير بالفعل فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته
اعم من اللفظ والتقديري دخل فيه العصيان واياما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف
واما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلها في حيز النفي بان
تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه
فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا
على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما او لم يدخل
اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يسوق المثال المذكور والمعنى بان اخرت
عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي لما عملا
لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان
كلا اصل فيه او مفعولا كذلك مثاله نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او
مقدما نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا
على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان النفي بما لا يتقدم معمول عليه بخلاف لم ولا
ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم
وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة
لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه
كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او على مبهم
كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا

وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت
الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه
اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى معمولا للفعل او
الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم
وكل الدراهم لم آخذه انا وما آخذا انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض
متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال
قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد
ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل
ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم
ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن
داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولا للفعل المنفي عم
النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي
عليه السلام اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله
كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم
النفي وشموله كل فرد ورد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا
كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال الشيخ
المعتمد في اثبات هذا الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن
وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم
وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا
فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما وثانيهما انه لما قال
النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال ذو اليدين بعض ذلك قد كان
فلم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له

لانه انما يناقض نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا
للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل
مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب
كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه
المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن
النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة وللقائل ان يقول انه
مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف
الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلهم ولا ضربت
كلهم ولا مررت بكلهم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت
عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة
تلجئ اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب
بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جايز لان كلا اذا اضيف
الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها
لما شملت على ضميره لان وضعها لافادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيف اليه
ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة مقدما ذكرها او في حكم المقدم الا انهم استعملوها
مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها عن القوة عما هي عليه فلذلك تعالى ان الامر
كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الامر ان كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء
المقام تقديم المسند وسيجي بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار
والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر
كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار
لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى متعقل معهود
في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب

لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة
والتزام تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل
ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة
صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود
وتفصيله بايراد مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في
احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص
مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال
ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك
لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون وفات الابهام
المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا الباب
بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان
لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه
اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تأخير المخصوص في اللفظ الا نادرا
وبهذا الاعتبار يصح تفسيره بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتأكيد مثل في نعم الرجل
رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لرفع تلبس المخصوص بالفاعل
كما في قولهم هو او هي زيد عالم مكان الشأن او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف
مقتضى الظاهر ويختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو
هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا انه راجع
الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بنى غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس
يقتضي جوازه واما لم يتعرض لنحو قولهم يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله
فقضاهن سبع سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر فيه بما
يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا
لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه

معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع
بعده في ذهنه فضل تمكن لان المحصل بعد معاناة التعب ومعاناة الطلب له
في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون
الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعني قصد الابهام
ثم التفسير يدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن وهو يقتضي
التزام تأخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل
ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى
ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشأن
دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل
وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر
موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن
او لانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء
ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله من مطلع ارخت عليها للظلام رواق
وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم
اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول
ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه
كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته
او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اي المتقن من نحر العلم اتقنه
زنديقا اي كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله
هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
وكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الاوهام
حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت العناية بتمييزه فابرز في معرض المحسوس

فكانه يري السامعين ان هذا الشيء المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة
والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فه
بمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع اي عجاب عنده ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه
عنده ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي
التهكم بالسامع والتعريض كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا
او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس
عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع
اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اي باب
المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي
احزن من شجي يشجى علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي
احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل به لادعاء
ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر
الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه
عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه
في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه
وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة
لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة
او تقوية داعي المأمور اي ما يكون داعيا للمأمور بشيء الى الامتثال والاتيان
به مثال لهما اي لمثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين
يأمرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي
المأمور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد التشاور وصحة
الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي صلعم

الى التوكل

الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوف بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال
او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا
بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا
حيث لم يقل انا العاصي لينبئك على ان كون العاصي عبدا لا ينبغي في ذكر عبدك
من استحقاق الرحمة وترقب التعطف ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من
وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى
قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا
بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب
الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات المذكورة
كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب لنفسه قال
السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه
ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فقط العبارة
او في تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر
المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول ادق بقوله بل
كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا
زيادة من المص ليس يصح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى
سواء كان الغيبة باسم مظهر او بمضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه
او في غيره وسواء كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن
كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المص من تعميم تفسير
السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا مأخوذا من التفات الانسان
من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا
في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله [illegible]

تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ورُوي بكسرهما فخصّص بها
المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم
والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات
لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتاً لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم
والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة
التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق
آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر
ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المفتاح
في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعاً من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات
هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر
غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظاً في اصغائه فلو لم يعتبر هذا
القيد لدخل في هذا التعريف اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو
ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا
ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر
او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا خذ بيدي وفي التنزيل أأنت
فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق
الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في
اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى
بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة
فانك الذي لا نظير لك في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا
كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان
يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب
فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر ويسبق الى بعض الاوهام من

كلام الامام المرزوقي ظاهر قول الشعر عائد الى انا
ويجوز ان يكون عائداً الى الموصول لكونه مشكلا
الغير من حيث حمله على التكلم كان ضمير الخطاب
في تجهلون في قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون عائدا الى
قوم لكونهم كما من حيث حمله على الخطاب و
على الظاهر لقوله المازني انا لا ولا يستحسنونه

ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء
قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول سمته حتى
يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان
الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى لامن
من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار
مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيداً
وهو ان يكون التعبير ان في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله
لنريه من آياتنا فيمن قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم
من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات
لنريه وتتماته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي
لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق
آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مخصوص
بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك
بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد
وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العاير قذى العين
وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي غمص تمض منها وباتت له ليلة
من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور
وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتاً وقول صاحب
الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر في
ان مذهبه كالسكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في باتت
والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار
الانتقال من الغيبة في باتت او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة
الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب

الى التكلم فيتبع ان فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن
الاول ان الانتقال انما يكون من شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال
في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة
فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني التفاتا عن الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان
الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل خطاب لمن يتلقى
منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك
حيث لم يقل من بعد ذلكم ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد
الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه
حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى
وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت
ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف
مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان
لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب
مثل التكلم في قوله من بناه جاءني وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم
ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره
فيه عند غيره وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند
السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف
مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق خلاف بينه وبين غيره ثم الحق
انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى
على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر
في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما لعدم المنظم كالجماعة ولم يجئ ذلك
للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين تعظيما للمخاطب
وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم كقول علقمة بن عبدة طحا بك

اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب
في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين
ولى الشباب وكاد يتصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقبال
على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث
لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعول ثان اي يكلفني ذلك القلب
ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول
محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من
الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور
وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي
عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت
تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا
الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم
ومن الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه
والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل
في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين
واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله
من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره
بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح
اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس
من الالتفات في شئ لان المخاطب بالبيت الاول امرأة والمخاطب بالبيت
الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء
هل تزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه التفات عند
الجمهور من الخطاب في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك لان المعنى وليك وهو قال انه

اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات
فليس منه لان المخاطب بهل يخزكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات
على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق
المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الدهر ظهري والفقر من قاصمات
الظهر وفي قول جرير اتنسى اذ تودعنا سليمى بفرع بشامة سقي البشام
ابيتي كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام
اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر
معنى فتتوهم ان السامع اختلج في قلبه شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم
ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة
ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كأنه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب
بقوله وفي اليأس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان
الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب آخر كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا
من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام
وقد تختص مواقعه بلطايف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة
ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر
بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك
الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك
الى ان يؤل الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله تعالى مالك يوم
الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف
مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين
والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة
الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع
والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب تقول خاطبته بالدعاء

اذا

اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك
الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره
وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من
اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون ذكرنا هنا
بيانا للعبودية ليلتئم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا لوسيلة الى طلب الحوايج
والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختصة بموقع هذا الالتفات هو ان فيه
تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه
ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المص جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف
هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم
الشأن حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل
اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان مخاطبته ادخل في التميز واغرق فيه
فكان تعليق العبادة بلفظ التميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد
ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر انه
توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجري عليه صفة من تلك
الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم والمحله
وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا
لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت
النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب
تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن
ساير الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وكيف
تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهده
ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر

اورده على اقسام منه وان لم يكن من المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى
تلقى المخاطب بغير ما يترقبه بحمل كلامه على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية
وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب
الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما
اراده تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول
القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج في حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على
الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول
القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل
الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض
الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد
ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان
يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير
بان يصفد اي بان يعطي المال ويهب من اصفد لا ان يصفد اي يقيد
ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون
حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف
على المخاطب اي تلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير
ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل
او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا
عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال
الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلي ويستوي
ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض
من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت
بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك

ومعالم

ومعالم للحج يعرف بها الناس وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم
ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق
علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم
من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما
ينفقون واجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة
لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق هذا على سبيل
التفنن دون القصد ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي
تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض
بمعنى يفزع وهذا اي النكتة والصواب ففزع بمعنى يفزع كثير في الكلام لاسيما في كلام الله تعالى
من ان يحصى ومثله اي مثل التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي التعبير بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين
لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي
يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وفي جميع ذلك وارد
على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال
كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة
الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض
فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف
في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة
وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع
للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله تعالى ان
الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين يقع وذلك يوم
يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما على ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول
الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر ومنه اي ومن
خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر

بمكانه وهو فاسد بان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة
اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع اسم في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع
الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك
موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته
عليه ويكون اللفظ تابعا كعرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة
لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك يميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم
ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع وذلك لان القلنسوة والخاتم
ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند
المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوه
الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعده حول اظبي كان امك ام حمار
اي ذهب المرود فمات الناس وانصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف
سنة لا يبالي الانسان منهم اهجينا كان او غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ
بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار
الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وحصل المعادلة بين
ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود
فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل
لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها
بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة وام
اكثر من ان يحصى وحسن في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ
بخلاف هل زيد قام نعم لا قلب فيه من جهة اللفظ لان الاسم كان ضميرا والضمير معرفة
كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الكلام
هو الام والمعنى على اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان تكون
امه ظبيا وان تكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا ايما وقع ٥

وقال

٧٤

وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي
في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق
انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل
كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة مظلمة بالغبرة ارجاؤه اطرافه
ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي
لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان
لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره
بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان
لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه
خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس
المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت من طينت السياع بالفدن اي القصر الشاهق اي الطين بالتبن والمعنى
كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها
ونحن نظن ان لن تستطاعا وللقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة
ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم
والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن
والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون داخلا في الرد كقوله ثم انصرفت وقد
اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام
على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذع
حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح
ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر ورأي مجرب
فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود والحق انه
ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب

ومعناه لم آلف منابت الشي القفيئة ووجدته اي لم آلف بهذه الصفة
بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجزع لان ما قبله
من الابيات يدل على انه جزع وتحزن منه الدم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه
جزع ولم يثبت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب
ورفض التحرز فانه من المطلب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد ابت
اي جرحت يصلح قرينة على ان لم أصب بمعنى لم اجزع واما جعله بمعنى لم آلف فلا
قرينة عليه مع ما فيه من تغيير النظم وذلك لان الكلام على اثبات الجزع لا ينافي ذلك
لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم أصب صار المعنى لم اجزع في هذه الحال بل جزعت
جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم آلف فالانسب ان يجعل جذع
البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما
اشار اليه المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة
عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض طراوة ندم في الاقتحام ولم يتطرق
اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب
وذلك لانه قال الغمى ثم انصرفت وقد نلت بارزة من الاعداء ولم ينالوا
ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم يبدلني الاقتحام ولا غلب في اختيار
التلاق والانكشاف بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي ه
وتكرر مبارزتي **الباب الثالث احوال المسند** اما تركه فلما مر في حذف
المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه تنبيها اي ان المسند اليه هو
العمدة العظمى والركن الاقوم والحاجة اليه اشد واتم حتى انه اذا لم يذكر
في الكلام فكانه ذكر ثم حذف قضاء لحق المقام كقوله اي قول ضابي بن الحارث
البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس
الرحل منزل ومأواه وقيار اسم جمل ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر
على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار

ايضا

ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب
التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما لافراده لامتناع العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر لكن ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان
احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر
ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا
آخر والثاني انه مرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان
مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا في عامل كما في قولك ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر
في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير
ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية
على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما
دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء
في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به
صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى
والصابئون الآية وقال الصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على
جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه
على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم
الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن
بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن
الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بأمر كنت
منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوي رماني على ان بريئا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف
فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع
بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى

كان منه البر مترعا والبر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف
قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لفرط الاستلم
ولو انهم قدروا المحذوف منها ان نصفوا ابا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا
بريا وكان الزمن منه مترعا والبر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد
قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا او قولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف
للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود
فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود واذا
اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على
نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى
حاضر او بالباب او نحو ذلك وفي الفائق فاذا من الحيثية التي يراد بها لزوم ما
بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيد بالخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت
ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت في يكون مفعولا
به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف في لا يكون معنا فالحاصل وقال
المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد ولو لم
تقدر لست بهنا اذا الشرطية لكنه لا يراد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ
لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا
وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا
وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا وان في السفر الذين
قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا
ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل
مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان
عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر
لو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز لان ان الحاضنة له والمتكفلة

لشانه والمزجى عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والقصر يعني بها
مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا اي
على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكررة ظرفا وان لم يقصد اليه اذ بدون ضيق المقام
فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون
فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم ه
لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة
والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير
المقدر فلو ظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم
فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون
انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد
والعامل مع بقاء التأكيد قال صاحب الكشاف هذا ما تقتضيه علم الاعراب
فاما ما تقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم
المختصون بالشح البالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة
المبتدأ والخبر يعني كان قولنا انما سعيت في حاجتك هو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص
فكذا انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان في
انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانما ليس بمبتدأ بل تأكيد مقدم وهذا الكلام
صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين
حذف المسند اي فصبر جميل اجمل وحذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الكشاف
تنكير الغائبة بالمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف المذكر فانه يكون نصا
في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ويرجح حذف المسند اليه بانه
اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر وللاخبار بان الصبر الجميل
اجمل لا يدل على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا
وحمله على حذف المبتدأ اوفق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية

على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجل قرينة لفظية وحالية وفي هذا
نظر لان وجود القرينة شرط للحذف اذ لا يجوز الحذف اصلا والقرينة هنا حالية اذ
اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا
المعنى بسهولة ورجح حذف المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب
فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون
كون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قوله ه
صبر جميل اذا اجل منه صبر غير جميل وليس المعنى عليه بل على انه اجمل من الجزع وبث
الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الهتنا ثلثة او في الوجود
آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الجزء الموصوف والمميز او ولا تقولوا الله والمسيح
وامه ثلثة اي متساوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين ه
بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح وقد يكون
المسند مبتدأ على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو
قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك يخرج عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه
اذا اوليت ام والهمزة جملتان مشتركان في احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند
وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد
ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد
بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير
انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقوله مع القدرة على المفرد احتراز عن نحوه
الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقام زيد ام قعد لان كل
بدل من فاعل في صفة ونحو مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان يكون منقطعة
نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للمحذوف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق ه
نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف
المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال

محقق

محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل
ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن
الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره
مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى
من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية
لا فعلية ومن ثم جعل الاولى مبتدأ والخبر جملة فعلية لتطابق السؤال ه
ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب
ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند
عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن
سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه
قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع
وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل اي يبكيه من
يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي ه
المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي
يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقح يقال طوحته الطوائح
واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات والمطيحات ومما يتعلق بمختبط وما
مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل
اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل عنه اليه استحضارا للصورة
وذلك للامر الهائل وفضله اي فضل ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا
للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال
على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرار الاسناد

اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم
ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد
اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه
لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند
ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة
للمسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول
نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل
رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل
والمعارض ان الفضل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل
على ظاهره بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين من حيث
لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل
وتقديمه على الفاعل على الظاهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبانه في
اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقدم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع
واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل
ولا مقتضى للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع
نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله
أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما
او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد وكالمسند كذا او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه
كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القراين كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك
وحصول التعجب بدون الذكر لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما التعجب المتكلم
للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه

غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا
للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب
من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع عدم
افادة نفس التركيب تقوي الحكم فخرج ما يفيد التقوي بحسب
التكرير نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال تقوي
الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد
التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر
الاسناد فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح
بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند
مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في
عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه
محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببي ايضا
لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد
حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند
السببي لانا نسلم ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق
وانطلق بالنسبة الى زيد لا بالجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق
او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة
وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه
عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف
وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا
الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان
المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده

وما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلاف
في زيد منطلق ابوه ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون
ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد
بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق
مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر انه مراد
السكاكي فالمسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس سببي والا لكان
المناسب ان يورد في الفعل مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل
وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق
ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف
فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو
زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يفعله فمن الجملة عبارات المفتاح اوضح
ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها الكرم في الرستمين
وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين
واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين
جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف
على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان
الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش
والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال
وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى
يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر
امثلة المسند الفعلي ايضاحا للتفسير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا
مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل ههنا
ضايعا ولذا ترك المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير

تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند على المسند اليه فلو كان قصده امثلة لافراد المسند لكان
المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي
وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر
للفطن العارف لصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق
لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد ابوه
انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعايد بشرط ان لا يكون
ذلك العايد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو
قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعايد ونحو زيد قام وزيد هو قائم
لان العايد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت
به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كرمت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحوه
قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا
لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعايد اعم من الضمير وغيره
فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب المفتاح
هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك
المسند اي جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند
تعليق اثبات له لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا
يستدعي الاسناد اي ما يعم بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند
على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما
فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدأ يه
اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه جعل
مبتدأ او وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او
انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل والفعل ليس مبني على شيء لما عرفت من تفسير
والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى بعض وهو اخوه ثم علق

على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند
السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند
وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع
معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد
تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول
او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع
الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند
سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق
وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون
جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي
يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب
ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا اعم من ان المسند السببي لا يكون الا
جملة وقعت مسندا الى المبتدأ ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محكوما
هو الزمان وضميره عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان
المسند السببي كونه اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت
كونه كذا وح لا يكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو تعسف لما ذكرنا
اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو
الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد
هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة
وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا
الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على
وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس والآن وغدا فانه يحتاج الى انضمام
قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد

الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه
يقتضي تجدد الكل وحدوثه يقتضي تجدد الكل وظاهر ان الزمان غير قار الذات
لا تجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت
عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيها فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه
وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف
يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتاملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويجدد
النظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكامل
بارهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل
لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه
ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا
وهو ما يجتمع فيه الدوام لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت
له دايم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو
الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان
ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت
به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق
لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد
فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله
ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق
والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول
وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء
فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب زيادة البعد الموجب
لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان
ما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد

زيد به دون الخبر ليكون الخبر لتربية اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد
في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ هو
الحاصل لزيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك
زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله
وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انحاء اعني تلك الصفة
متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف
بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف
بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر
حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها
وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي
ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم
الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع
او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق
او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة
وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني
اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته
اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو
فليرجع اليه وفي الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك
ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك وقت اكرامك اياي فلا يخرج الكلام بتقييده بهذا
القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان
جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان
جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة
خبرية معلق بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في تحقيق

اكرمك صح

تقييد

تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه
الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عطفه ان تضرب اضربك
واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب
في نفسها اي نظرا الى انها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان
التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده
بقوله في نفسها فيتعجب منه وتغليط الكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون
من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية
ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا
ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار
موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان
قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق
في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية
لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه
وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع
الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار
مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار للخارج وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه
هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار
مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق
والكذب وقالوا انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب
وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان
احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير ان
النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكلم

بين المفهومين وتحقيق المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر
ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال
لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على الحكاية
او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده، فان قلت كما انه يشترط
في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا
بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له قلت لان الغرض بيان وجه
الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع
الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل ولهذا ذكر في
المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم
القائل انكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع ولهذا قال لا نحو
في نحو ان لم اكن لك شاكرا كيف تراني حتى يستعمل في مقام الجزم لنكتة فظاهره ان الجزم ههنا
انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه شاكرا فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتيج
ههنا الى التأويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع
الشرط ولذلك اي لان اصل ان عدم الجزم واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع
موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب وكذلك ايضا غلب لفظ الماضي
على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى
لفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرط
يقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب
والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي جدب
وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جيء
في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به
ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليها
وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف

نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى
وان تصبهم حسنة وليس اما بكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثر وعدم القطع
بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل
عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل
الا في ضمنه فالفرق بين نحو فاذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد
به نوع مخصوص ثم انه قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح
حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد بالعهد
على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة
اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس وقد تقدم ان المراد الحسنة المطلقة
المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل
على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة قطعية
الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد به العهد على مذهبه بناء على ان
الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج
اليها وكثرة دورانها فيما بينهم وبكونه اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا
بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف
العهد اقضى لحق البلاغة اما من حيث كونه ادل على توبيخهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء
قد صارت لكثرة دورانها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر من تعريف العهد ولانه ادل على ان
الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله
عليها فهم في الكفر اعتقادا واسوأهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ
ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية
ولا ترك الشكر على القليل كترك على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلان
اداة العهد بها العهد تكون واقعة موجودة فيرائي لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم
وقوعه الا حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس

الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس ترك على المعهود
وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي
فمنع ان دخول اذا عليها لكون لتنفعا لا لرجحانها واذا جعلت الحسنة من الواقعة الموجودة
لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المتبادر ووجه بطلانه فساد ما قيل انه اقتضى لحق البلاغة لكونه
ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى صحيح حاضر لا يمكنهم انكاره
والحاصل ان مجموع القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد
الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حسنة معينة
من السنة ومن الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب
والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اقتضى لحق البلاغة والسيئة
نادر بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة
نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها
فان قلت جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس
الانسان ضر دعانا ومع ان في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه
قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل
والى الانسان المستحق ان يحيطه كل ضر لبعده عن الحق وارتكاب الضلالات
فيه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقيق ان يكون في حكم
المقطوع به واما الثاني فلان الغرض فيه ان الانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله
واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فعبر بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل
هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع
الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار
وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا
استطلت ليلك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا فتتجاهل تولها
وتحيرا وتحسرا عليها او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت

فماذا تفعل او تنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته
مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه ومع علمه بانه ابوه لكن
مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله
على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض
المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب
عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد
صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ بالكسر فان الشرط
وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف
وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض
والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما
لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال او تعارض مقتضى المقام لا يتعلق المتعقل
في فرض المحالات بمعنى ان يكون ذكرها كالمحال كقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام
دون ان المطلوب ان يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه
فلا يتعلق ان لكن عادة الناس كانت كذا بل يتعلق بها لانا نقول ان الحق في هذا المقام تنزيل
منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا النوع استعمال
ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وانه
من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض
والتقدير اي فان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا ونحو قوله
ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء اي ان كان حقا فعاقبنا على
انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال
ومنه قوله قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط
على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى آخرين
فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل له القيام قطعا

وقوله تعالى ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا تا بان مع المرتابين بجعلهما اي يحمل ان يكون
للتوبيخ على الارتياب في تصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض
كاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله
وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق
وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لا على
الشرط لكون متعلقه عاية فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب
في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر انه ليس المعنى على حدوث الارتياب
في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان هنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان
ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى المضي
مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه
قد من قبل وذلك لدلالته على المضي لتمحضه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله
يستفاد من الخبر فلا يستفاد منها الا الزمان الماضي وكذا ذكر صاحب الكشاف في قوله
واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسيك
قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما ينكرها العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد
جعل الشرط ماضيا فذكر كان ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير
مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلت فيه نكتة
في استعمال ان في هذا المقام وليس التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بتغليب
بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم بمن يجوز
منهم الارتياب في عدمه ويكون معنى الكلام او للتغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع
بما اشرنا اليه في المثال المذكور والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على
على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائه على الذكور
خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب
لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل

ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها
من اعقاب هرون اخي موسى عليهما السلم والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت
بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ
نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى
قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب
جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما
والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهما وما اشبه ذلك مما غلب
احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم
وقصد اليهما جميعا ومن قبيل ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب
على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى
وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف
المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه
ثم يثني ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
في المعنى ولهذا تاولوا الزيدين بالمسميين بزيد ولا يطلق قرآن الا على الطهرين او الحيضين
لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس
وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن
مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى
ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث
اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والآتية ومنه تغليب الجنس
الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع
كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة
لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع
وصف يختص بالاكثر كقوله حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا

او لتعودن في ملتنا او على شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم
قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغايب
نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو انت
وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون في قراءة التاء
الخطاب والمعنى قل لهم انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر
خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لانه لا شاع ان يخاطب في كلام واحد اثنان
او اكثر من غير عطف وتثنية او جمع فافهم وقال تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم
اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم
لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا وللذين
من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس
المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق
اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص
بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغايب والعقلاء على غيرهم كقوله
تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس
من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم
ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل
فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام
المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغايب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس
والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب
الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ يذرؤكم تغليبان ولولا التغليبان لكان القياس ان
يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب
شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق
الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث يمكنكم من التوالد

والتناسل

والتناسل ويهيئ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد
والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا ليبقى بقاكم
ويدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا ويكون هذا من باب
حذف الكلام بما قد تقدم وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود
على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كأنه وجد
كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل لا بعضه
ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت
ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي
تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان كل تقدم ليثبت الحكم من اول وهلة فيكون
ازيد في النفس استقرارا لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي فلكون ان واذا للتعليق اي
هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره
على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق
لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت
ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت حريته على دخول الدار في زمان المستقبل
كان كل من جملتي كل منهما اي يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظ
لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق
على حصول الشرط ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل
ويجب ان ينتبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه يتعلق
استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط
فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا
الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير اقتضاء شيء
وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضية
فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد

في اراد تحصنا التحصن فان قيل تعلق النهي عن الاكراه بارادة التحصن يقتضي جواز
الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول انا لا نم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء
المعلق عند انتفائه وانما يستند لان يلزم انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه
عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط منشأه اشتراك لفظ
الشرط لان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان
واخواتها معلقا عليه حصول مضمون جملة اي الحكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله
وكلاهما منقول عن معناه اللغوي تعالى شرط عليه كذا اذا جعله علامة الامر على قولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه
انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء
لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه
اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه
يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها واولى ان الآية نزلت فيمن يردن
التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث انا لا نم ان معناه يحرم الاكراه او الطلب
منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب
الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل
نقيضه فعند عدم ارادة التحصن والامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا
ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع
القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل
الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك فالمخاطب محمد صلى الله عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ
الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم
عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير

لاكرمك اي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد
نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه فينصره من نصره في ذلك وقس على هذا فتقديره
ايجاب المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس مفروض الصدق كالشرط
بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط
لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو
وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء
فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا
وان ذهبت عنا اجرت صدودها فقد البيت وجدا تعوض رجال بطهران
المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى
واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كالابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب
المتآخذة في حصوله نحو ان اشترينا كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف
على قوة الاسباب على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعد باو لانها كلها
علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي يكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان
مت كان كذا يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل
او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة هذا يصلح مثالا
للتفاؤل ولاظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره
اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب
حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا
تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث جيء بلفظ الماضي لا على تقدير الرغبة

لا ضربة ولا يخفى عليك ان ما فيه من التعريض من ابعد عليهم الا شركتكم وان ذكره
المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا المقام من المقام والضعف
نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ونظيره اي نظير لئن اشركت في
التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي
لا اعبد الذي فطرني اي ما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا
التعريض لكان المناسب بسياق الآية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي
حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد
ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين
عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي
قبول الحق لكونه اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا
ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال
للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط
مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان
والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في القرآن والاشعار والمحاورات
فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدكم مشركو مكة ويظفروا بكم يكونوا
لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب
والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فكفروا اسلمكم ويرتفع
العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل
في الثالث الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما
وهو المذكور في الكشاف ان الودود منه اي لا دال على انهم ودوا قبل كل شيء
كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين واسبق
المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم
يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ا

ان

ان يردوا الكفار المسلمين ومنتهم وللظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين
لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة
اليها لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احتياج اليهم من كفرهم بكفرهم امر
لا اشتباه بالنسبة الى المؤمنين والعداوة للمشركين لا انهم لا دامة الملاحمة وانقطاع
المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤه
لدى الظفر وقد يتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبانتفائها اعليهم وهم اذا
ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان
ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب
الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح
وقوعه جوابا نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف
على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت وهذا في المعنى على
كلامين اي اذا رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز
فما في الآية ان كان من الضرب الثاني لم يكن مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا
لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر
بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا
عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام
قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون
على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا
لقضي الامر عطف الشرطية على مثلها قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد الحكاية
سره ودادة الكفر واشتغالهم بمقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا
المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا الا يقال ان الآية
نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد
النبي عليه السلام لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا عداوة بل الظفر

ولا ودادة لارتداد الكفرة وانما اظهروا اليهم ووجدهم وهم مؤمنين فيبلد تحقق العداوة
وبسط الايدي والالسن وودادة ارتداد الكفرة لانا نقول هذا انما يصح ان
لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور
في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانما اخذه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا
في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك
معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح
وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك
معلقا لامتناع الاكرام بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا
المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه
نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف
المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع من حيث انه ممتنع ومعلقا لامتناع الاكرام
بامتناع ما امتنع من المجيء والظاهر انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية
فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله
بما امتنع وهذا معنى لطيف نبه السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المحرر من
متقني كتابه فعنده من تعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق بالثبوت
بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فمعنى الجملة امتناع الثاني اعني الجزاء
لامتناع الاول سواء كان الشرط والجزاء اثباتين او نفيين او احدهما اثباتا او نفيا ام
احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فنحو لو لم تأتني لم
اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت
الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان
الاول سبب والثاني مسبب فيجوز ان يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشيء
اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب

بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع
تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان
يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وقال بعض المحققين
ان دليله بط ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما
نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء
لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها
معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء
فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا
في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب
رفع التالي فتقول لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان فينتج انه ليس بانسان
وتقول لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه
غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل
بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب والملزوم لا يدل
على انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب
انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي
انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم
لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم
هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول
ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام
الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي

ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه
لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا ان ولو اداة
للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم
استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها
للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء
اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في
القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم
لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على
ما هو قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على ما عندهم كما في قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد ونعلم
ان اعتراض الشيخ الحمصي واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا مركبا
وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط
في قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه
لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا
قد تستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك
اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق
باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما
سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف
الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة
ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك فمعنى هذه الشرطية اذا ادعى
لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد ذلك ودعى لزوم وجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق
الاولى وتستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني
عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا

لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذا الاستعمال على اصلها من
تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز
ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا انتفاء الثناء
المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان
الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان
تقييده بالشرط تكرارا اذ الجزاء في لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط
بالمجيء وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل
عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت
دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر انتفاء الثناء
المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه
نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات في الجملة فيتناقض وهذا وهم لانه
ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك
ثناء مرتبطا بالاهانة فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه
عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم
عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه يلزم العموم في
نفيه منفيا كان او مثبتا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل
انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا مح لانه على
تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانها مهملة وكبرى
الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما تنتج ان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو
سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا مح اذ لا خير فيهم والمح جاز ان يستلزم المح
وهذا غلط لان لفظ لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما تستعمل في
القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا
يصح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس

يكون ...

احيلت فيه شرائط الانتاج واي فايدة في ذلك وهل تركب القياس الا لحصول
النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم العلم
بالخير فيهم ثم ابتدأ وقال ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني
ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دايم الوجود
كذا ذكروه والاولى يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى
اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء
لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولي
خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما
يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير
في فلان لو كان فيه قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة
ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم
يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لجعلناه رجلا لكان في صورة رجل
فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو
جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط
في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي
التعليق والحصول لغرض والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية
الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو
مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط
وقال ابو العلاء ولو دفنت في دجلة الحمام لم تفق من الجزع الا والقلوب حوالي
يصف تاسفه على مفارقة بغداد وشوقه كانه الى دجلة والمعنى ان دفنت لكنه
جاء بلفظ لو قصدا الى ان وضع ركابه الحمام في دجلة كان امرا قد حصل منه الياس
وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بانتفائه فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا

لانه كان في ارادتهم استمرار علي النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم
رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم
بعد قولهم انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث
الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف
ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه
النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد
استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على طاعتكم
فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم
وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف
ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار
لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت
يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار
الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد
فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتاكيد النفي ودوامه لا لنفي التاكيد والثبوت
ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا على ابلغ وجه وآكده وان
قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون
حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظاير في كلامهم وفي دخولها على المضارع
في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل من تتأتى منه الرؤية اذ وقفوا
على النار اي اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا
مقدار عذابها ويقال لك يقف على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف
اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي
المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات

والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق الوقوع فهذه الحالة انما
هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق فقال
لو واذ ونحوهما مختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل
الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا
مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رأيت
لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي عليه
الصلوة والسلام وليس فلا استشهاد ولان لو التي يدخل على المضارع ايضا
كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان
الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل
في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها
فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون
فقالوا انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما تجعل
ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف اي رب شيء يود الذين كفروا
محقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وفي رب ههنا التقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم
اهوال القيمة فيبهتون وان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان تكون مستعارة
للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت
على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين
على ان لو للتمني حكاية لودادتهم حيث على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما يقول حلف بالله
ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل
يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او
لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على
النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين
موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم مستعاذين بتلك المقالات كما قال الله تع

فتثير سحابا

فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض
على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال
الحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها
السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر مهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو
في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث
يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما يقول القدماء تمني
حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي منا اثر ولم نتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى الثبوت في
الجملة الاسمية كقوله ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فانه للدلالة على ثبات
المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاول فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير
المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وقد جعل
منه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول ما الذي عندك
رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر
ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو
رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب ح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما قرره هذا على اطلاقه ليس بصحيح
لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك
وكذا ايما ذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرح في جميع ذلك
بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة
والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم
على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب
مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم

العقل على ذلك الشيء نحو ذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم به لكن الشيء لا يمتنع الحكم
على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلا مما في غاية الخفاء اما الاول فلان وجوب كونه
معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفة اذ النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي
العلم به بوجه ما ولان قوله لا فايدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما مر في تعريف المسند
ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف والمطلوب هو الامتناع
واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم
كونه معرفة كما مر على ان وجود جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم
به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف
نحو زيد رجل عالم فلكون الفايدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفايدة
وجعل معمولات المسند كالحال ونحوها من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات
مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه
انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه
وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في
الايجاب ليست كذلك مع انه يجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان
اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي
الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حال الركوب وغيره وكذا
ضاربي يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها فالحال والتمييز وجميع المعمولات
تخصيص الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك
تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع
من تربية الفايدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحد
طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة
اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على
امر معلوم بامر آخر مثله في ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحد طرق التعريف

سواء

سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق وقوله بآخر
اشارة الى انه يجب مغايرة المسند والمسند اليه في المفهوم ليكون الكلام مفيدا
نحو ابو النجم وشعري شعري متاول بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن
مثل شعري فيما كان اي المعروف والمشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل
بلازم في كل ما يتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد
شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد فهو هو فاحد الخبرين لمن سمعه والآخر لزيد وهذا
مفيد من غير تاويل ولازم حكم كذلك عطف على حكما اي ولافادة السامع لازم
حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بآخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون
المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فايدة مجهولة لان ما يستفيده
السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا
والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين
لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي
بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار
تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما يجيء من بحث القصر وما يدل على تعريف
العهد قول ابن نواس فان يكن نزار اتى من جناية فان من نهر الجاني هو الجاني
اي هو هو تعني ان ما هو الجاني والجاني بيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا
لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما صاحب اضافتها الى الآخر ويجوز
ان يكون المعنى هو الكامل في الجناية المذنب على كل جان وآمر يردان من نهر الجاني فقد
جنى جناية هي بحيث لا التكثير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير
الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية
المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يابى ذلك ويدل
على انه يجب معلومية الامرين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيد ما
ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام

معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا الغلام من غلام زيد والا لم يبق فرق بين
المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه
قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف
وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الشرح الى
هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة اذا كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما
مثلا لا يقال اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه
المخاطب اصلا وعكسهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو
والضابط في هذا التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع
اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما
كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك
ان يحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث
يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها
يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه
ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف
اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك
وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وكذا ايضا
في بيت السقط تعرض بي انقعه ماؤه ان الصواب نقعه ماؤه لان السامع
يعرف ان له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان
انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك
قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه
على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر
انه ما ذكره صاحب الكشاف في قوله او ليكم المنطلق اذا بلغك انسانا
من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا

سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا
اي قصرا تحقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير
محقق بل مبالغة لكمال فيه اي لكمال الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة فيخرج الكلام في معرض توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تجاوزه
لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام
الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة
قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها للعهد
الخارجي على الاستغراق وكثيرا ما يقال لام الجنس فافادته ظاهرة لان معناه قولنا كل امير
زيد وكل شجاع عمرو على طريقة الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة
فهو يفيد ان زيدا او جنس الامير وعمرا او جنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول
متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين في الوجود الخارجي على الآخر
وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر
فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في
الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول
هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد
جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق
فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف
بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره
نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام
زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى الله والكرم في العرب
والامام من قريش لان الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق دون
ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الحكم بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم مقصورا
على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف

بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فإن فيه دقة وبهذا يظهر أن تعريف الجنس في المسند
قد يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه على أمر وأن جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ
نحو زيد الأمير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف
بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الأمثلة المذكورة وقد يكون مخصوصا
باعتبار تقييده بوصف وحال وظرف ومفعول ونحو ذلك كقولك في القصر تحقيقا
أو مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا تفي أنت لأحد وهو
الواهب ألف قنطار قال الأعشى هو الواهب المائة المصطفاة إما مخاضا وإما
عشارا فقد قصر عليه هبة المائة من الإبل حال كونها مخاضا أو عشارا لا هبة الإبل مطلقا
بأي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة إبل أو غيرها وليس هذا مثل قولنا
زيد المنطلق باعتبار العهد لأن القصد هنا إلى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا
إلى هبة مخصوصة من بين أفراد النوع وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الإعجاز وهي أن
قولنا أنت الحبيب ليس معناه أنك الكامل في المحبوبية حتى أنه لا محبة في الدنيا إلا ما ثبت
بحبيب كما في أنت الشجاع ولا أن أحدا لم يحب أحدا مثل محبتي لك حتى أن سائر المحبات
في جنبها غير محبة كما في قولنا أنت المظلوم على معنى لم يصب أحدا ظلم مثل الظلم الذي أصابك
حتى كأن كل ظلم في جنبه عدل بل معناه أن المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك
حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق أي الذي كان منه الانطلاق المعهود إلا أن ههنا نوعا
من الجنسية لأن المعنى أن المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ثم لم تتعد إلى محبة واحدة من محبتك
ولا تتصور هذا في زيد المنطلق إذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك أي
الذي سار إلى بيت في حاجتك عرفت معنى الجنسية مثله في أنت الحبيب وقوله
قد يفيد بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء إذا قبح البكاء على قتيل
رأيت بكاءك الحسن الجميلا فإنها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يجاوزه إلى بكاء أخي وإلا
لم يحسن جعله جوابا لقولها إذا قبح البكاء على قتيل إذ لا معنى للقصر نحو قولنا إذا قبح البكاء على
قتيل لم يحسن إلا البكاء على ما لا يخفى على من له دربة بأساليب الكلام لظهور أن الغرض

ان

أن يثبت لبكائه الحسن ويخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما في قولهم الصبر محمود إلا عنك
والجزع مذموم إلا عليك وبهذا سقط ما قيل إذ يجوز أن يكون للقصر مبالغة وأن يكون
لقصر الحسن على بكائه بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى بكاء غيره لأنه لا يتجاوزه إلى بكاء أخي ومعنى التعريف
ههنا أن اتصاف المبتدأ بالخبر أمر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان
وإن سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد أراد أن يثبت العبودية
ثم يجعل ظاهر الأمر فيها معروفا بها كذا في دلائل الإعجاز فإن قيل اللام حينئذ لا يكون
للجنس فلا يناسب القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما قلت قد سبق أن
اللام التي ليست للعهد إنما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي
أشرنا إليه في بحث ضمير الفصل وإنما خص حكم القصر بما عنى تعريف الجنس لأن القصر
وعدمه إنما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد
تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق أحدهما بدون الآخر وكذا قولنا أنت زيد وهذا عمرو
وما أشبه ذلك وكذا نحو زيد أخوك إذا جعل المضاف معهودا كما هو الأصل في وضع الإضافة
ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم
أو تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت أو تأخرت لدلالتها
على أمر نسبي لأنه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به أولا بل لكونه المسند إليه والمثبت له المعنى
وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب
إليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق أو المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق
خبرا ورد هذا القول بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت
دالة على الذات ومسندا إليها والاسم جعل دالا على أمر نسبي ومسندا وقد سبق إلى الوهم
أن تأويله بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة إليه عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا وهو
الصحيح من مذهب البصريين وجوابه أن الاحتياج إليه إنما هو من جهة أن السامع قد عرف
ذلك الشخص بعينه وإنما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام
إنما هو لإفادة هذا المعنى وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لأن الجزئي

المحتمل لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى يكلم وان كان في الواقع منحصرا في شخص
واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان تكون
انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء
ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ
لا ما يحتمل الصدق والكذب وهو الغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما
هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي
الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه
لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله بل انتم لا مرحبا بكم وقوله
اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا تحكم ان التقدير
المقول في جميع ذلك تعسف وللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير
سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والمراد بالسببي هنا الوصف الذي يكون بحال ما هو من
سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وفي تسميتهم هذا السببي من ذاك اي تعلق وربط
لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره
صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح
ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد
بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير
المبتدأ ويخرج عنه زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما
ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث
قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه
فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد
للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد
التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل

في التقوي على مذهب الشيخ دون السكاكي

فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا مستثنيا لكن كان ينبغي ان يتعرض
لصورة التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص
فان المسند هنا جملة قطعا قلت سكت عنه لان التقوي ضروري بتكرر الاسناد فكأنه قال للتقوي
سواء كان مع ذلك التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقو وفي
عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف انه عند عدم اعتبار التقديم والتأخير
لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر
في بحث انا ان انا سعيت في حاجتك لا يفيد الا التاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه
من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل
الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند
لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية
اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل
انما يعمل لمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل وقد ثبت تعلقها بالفعل
قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل
لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف هو
ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين
في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير
استكن في الظرف ولم يحذف مع الفعل فحينئذ يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا
لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير جملة
لا مفردا وحمل بعضهم عبارة المصنف اصلاحا على ان فيها قلبا والاصل لانها ان حملت على
ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان
الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل
لا الظرفية

واما تأخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند
اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور
على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان
المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع
الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على
الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا وان اعتبرت النفي في جانب المسند
فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول
في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين
معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي
لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما
ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على
الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم ان يكون
ديني مقصورا على الاتصاف بلي لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها
غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا على معنى
ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني
والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام دون القعود لا ان غيره لا
يكون قائما فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان
التقديم يفيد التخصيص عليه لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا
ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى
بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله
دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب
ان يكون غير حقيقي والمعتبر مقابلة القرآن بما هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة
خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات في غيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم

او الحصول فيها

المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت
وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد
في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلعم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى
اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا
التقديم واجب فيما كان المبتدأ نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل لصيرورة المبتدأ بتقدم الحكم عليه
كالموصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل وبشرط
ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان لا التباس بالفاعل لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل
بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا
في غيرها واما اذا كانت النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله واجل مسمى عنده واورد
على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير مختص ورد
ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمختص فالحق في هذا
المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت
الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض
الساعة او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله
اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف
عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف
اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها
وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول على تضمين
تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والقمر وكما
يتضمن تقديم المسند تقييد الاهتمام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه
واهملها المصنف اما الاول فلشهرته واما الثاني فلان الكلام في الخبر دون الانشاء والثالث فلان
الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع
المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه كما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند

كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه لانه كلام يعتذر عن خبط واشكال و
يشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون
الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على المسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة
الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه مسند الى ما بعده
من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله مسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال
فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان ضمير المبتدا اذا كان فاعلا مسندا الى ضمير المبتدا
فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تحرير
تقوى الحكم على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء
بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا
او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا
ظاهر في ان الاسناد الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما مقدم على الاسناد الى الضمير وبل هذا اسنا
وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا
كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره هنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة
الاولى والحال ان الفعل في كل منها مقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت
ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مرتبة في التقدم والتاخر اولها
اسناد عرف الى زيد بطريق العقد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها
اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالزام بواسطة عود الضمير اليه بعد
صرف الاسناد اليه في ثانيه اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تحقق قبل تحقق
الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا
قبله فكما يتحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر فكلامه هنا صريح
في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي
كان بطريق الالزام وكلامه في بحث تقوى الحكم محمول على اسناد الفعل الى المبتدا بطريق العقد
من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالزام وتوسط الضمير

فلا تناقض فالمدعي ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض واما اقتضاؤه التقوي
بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى
الضمير فقد تناقض لانه جعله تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين
ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق
العقد والمبتدا الاسم بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة
الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم
عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من
الضمير ابتداء الى اخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى
لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا
يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث
التقوي فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورد
بعض المشايخ في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف لتقوية الخبر
دون التجدد والحدوث ثم انه تعرض لمناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما فقيل الجواب
وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى
اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية
اي بواسطة كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى
محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم
الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا مناص من هذا الكلام بعد
التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان هذا القول يحقق ثلثة اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه
المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة
التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فظاهر من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة
الضمير الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الى المبتدا ثانيا
فاي منشا الاشكال وقد اصلحه ولا يتم المقصود بزيادة لفظ الشبه والامثال وتفسير الدرجة

الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم ينبه لما فيه
من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا الكلام ولم يره ولا لطيف خيال ثم بالغ
في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند الشارح وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول ان كلام
الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد
انطلق وينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو
زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد
الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت
معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى
الى آخر كلامه ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير
لا الى المبتدا كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرف المبتدا الى نفسه على اسناد وجود
الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نعلم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان نفسه
انما هو مع الخبر لا غير وما قال انه في نحو زيد قام الفعل مسند الى المبتدا فباعتبار انه مسند الى
الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل فعل الرابع انه
ان اراد بالاسناد النسبة المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو
نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي يجعل احد الجزئين
مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العايد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك
الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدا
والخبر والفعل وبعد العوامل اعني الفاعل وعاملها فلا بد هنا من زيادة اعتبار الخامس انه
ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله الرابع مع انه المتفق
عليه وجعل اسناد وجود الفعل الى المبتدا قسما مع ما فيه من الابتداع والاستبعاد و
وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الابتدائية الاول اسناد وجود الفعل الى المبتدا
الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي
هي خبر المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم يذهب اليه ذو مسكة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت

ان

ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد وجود الفعل الى المبتدا وكلام الشارح
ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعترض يخبر باعتراف بتمام المقصود فاراك بالغ في
تصحيح كلام صاحب المفتاح ودفع احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد
دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد
بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة
الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر فالاسناد الى الضمير العايد الى شيء اسناد
الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا
اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام
ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه هنا صريح في تقدم الاعتبار الاول
على الثاني وكلامه في بحث التقوي يدل على ان الاعتبار الثاني عين اسناد الخبر الذي هو الكل
الى المبتدا لا انه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا وهو المراد بقوله صرف المبتدا الى نفسه
وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا وبعد تحقق الخبر
لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه
عايدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف متاخر عن ذاته فهذا
الاعتبار قال ثم الاسناد اذا كان متضمنا للضمير وصرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا يعني بعد صرف
المبتدا الخبر الى نفسه اذ كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة
ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل
الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه ما يخفى
ولا امتنع الاسناد الثلث على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا
كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع فيه فعلا ويقدم ذلك الفعل
البتة على المسند اليه في الدرجة الاولى يعني انه فاعل سواء وجد هنا اسناد آخر كما في زيد عرف
وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدا وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع
هذه الصور يفيد التجدد والحدوث فلا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى

واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدا فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل اليه على هذا المسند اليه بمعنى الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند والمسند اليه وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكن اراد ان يشير الى تفصيل بعض من ذلك لاختصاصها بمزيد غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما اما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لذلك وان كان سائر المفاعيل من جملة المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول

بل يكون ان تقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويكون لا بعدم كما في يكون عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقدم الفعل عليه والى ذكرنا اشار بقوله البتة

معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الامر اي اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم الفعل بان يراد جميع افراده او خصوصه بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يفهم منها ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيتفق غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وسوى هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم في افراده ولا خصوص ومن غير تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا

حمل المعرف باللام على الاستغراق والا لكان بتوقف ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله
منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب
فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون اخر وتحقيقه
ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيفيد هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب
ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاآت وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين
لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل تنافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان
لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه
مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح
ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكر في بحث الاستغراق
من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بترك جود غير حاتم منزلة عدمه لان معنى قولنا فلان
يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غير ما وهذا المعنى قريب مما نحن فيه لان ما ذكره من الحصر
مما لا يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره
موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فلا كما لا يخفى هذه العبارة والظاهر ما ذكره المصنف
وبحينئذ ما ذكرنا فليحفظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل
مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله
شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع
فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الدالة الظاهرة على استحقاقه الامامة دون غيره
فلا يجدوا والنصب عطف على الفاعل المنصوب تقديرا اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون
الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر
منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين
بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحا

وكذا

وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار
الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع
الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت
هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه بالكلية ايذان
بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضل والا اي وان
لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او
نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على
تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو
لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها
من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا
قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول فلان يعطي
مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول
ظاهر وهما وان تلازما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف
اي حذف المفعول من اللفظ بعد قيام القرينة اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام
كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم
يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهديكم اجمعين اي لو شاء
هدايتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم
عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي
ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن
ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول
ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري
فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه
حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم من ان المراد لو شئت ان ابكي

نكرا ابكيته بكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت بكاء لان تعلق المشية
ببكاء الفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فرفع هذا الوهم وصرح به ليس من هذا القبيل لان
المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي فكرا
بكيت فكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول بي حتى لو شئت البكاء
فمريت جفوني وعصرت عيني لتسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع الفكر فالبكاء
الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى الفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى
الى الفكر فلا يصح تفسير الاول به ولو بما كان اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين
كما في دلائل الاعجاز ومما نشأ من هذا التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام
في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل
لغرض آخر ولا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع
فصرت بحيث اقدر على بكاء الفكر والمعنى لو شئت ان ابكي فكرا بكيت فكرا اعلم انه من باب
التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول
ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء
الفكر ليس سوى الاسف والحزن والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف
عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع الفكر فانه مما يتوقف على ان لا
يبقى فيه غير التفكر فحينئذ يترتب النظم عليه تأمل ومما يحذف فيه المفعول للواسطة للبيان
بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي
امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم وانما عطف على قوله البيان اي اما لدفع
لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بدفع توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت
عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في الخبرية مميزها قوله من تحامل
حادث واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول
ذلك الفعل نحو قوله وكم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية وتحمل كم هنا النصب على المفعول
وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ

النحول الهزال وقد نحل جسمه

مريت الناقة ... اذا مسحت ضرعها لتدر

لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم
بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر
ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اراد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه
يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع
الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي قول البحتري
قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول
من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله فلم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت
للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولما
هذا المعنى بعينه عكس في دارة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا
لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم
صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب في حذف المفعول
في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه
لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا
في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان
منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد
من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم
مع الاختصار والله يدعو الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس
كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن شاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم
فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهذا وان احتمل ان يجعل من قبيل تنزيله منزلة
اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى تعميم المفعول فان الحمل على امثال
هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا
للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول قوله تعالى
واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام

بصيغة

ومنها ايْ وسوانح جعل الحذف في للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب في تقدير المفعول
بحسب القراين وح فانه دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر
سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة
على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما عليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار
وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق من قوله بحسب المقدر بحسب القراين
ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان
هذا جار في ساير الاقسام ولا وجه لتخصيص مجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله
ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول
نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي
وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل وظاهر انه لا يؤلم الا ما يجوزه العقل
ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك
الاختصار لامكن ان يقال يؤلم كل احد ممن يجوز العقل ان يؤلمه ايلامه اياه فقلت
اولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف
ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فذكر التعرض لما هو
اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا
ان هذا التعميم في نحو قوله والله يدعوا الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة
اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل تحقيق المقصود على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية المتعدي
الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى
النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء
على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف انما يصح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك
القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان
التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين

والذياد الطرد تقول ذدته عن كذا وذدت الابل سقتها و طردتها صحاح

او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من
دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول
فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي
والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم و
تذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل
من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت
منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه
لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا ساير الافعال المذكورة
في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور
السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان
غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة
اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما
واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
اي وما قلاك فحذف لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد
عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف
مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول
كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي صلعم ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة
اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه الحاجة او تعينه او ادعاء التعين له ونحو ذلك
قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف للتعيين ولان الغرض هو ذكر
المنذر به وتقييد الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف
والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد
انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ
في تعيينه انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا

لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما
وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول
بدل قوله لرد الخطأ لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلث ونحو قولك زيدا
اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك
اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول
في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان
التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره ينفي ذلك
نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر
في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للتخصيص على ان
ما ذكان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فترده الى الصواب
في الاكرام وانما الخطأ في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما
زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل
المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب
بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور وكان
بسم الله نحو زيدا عرفته تحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على الفعل مقدر
بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرر المفيد للتاكيد
ومعلوم ان ليس الغرض التخصيص الا تاكيد اصل التاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة وهذا
معنى قول صاحب الكشاف في قوله واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو
اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير
اياي ارهبوا فارهبون وتحمل المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص وفي المعطوف
ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض مجرد تفسير الفعل لاتيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى
ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدوا
جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارضي

فاخلصوها

فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا
في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على التفسير لما هو الجزاء
اعني فاعبدوا والكلام فيه هو واما الفاءات الثلث فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف
ابقيت تنبيها على سببية ما قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية
جزاء الشرط والثالثة انه تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما
ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود
لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولك اما زيد فقائم اصله مهما يكن
من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد
ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف
الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء
المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا
فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف في اقامة الملزوم في حيز المكان اعني
زيد مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل بقيام جزء من الجزاء مقام الشرط
ما هو المتعارف عندهم من ان جزءا ما التزم حذفه ينبغي ان يشتغل حيزه باخر وحصل ايضا
بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا التقديم
على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم
ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم
لاجل هذه الاغراض المهمة يجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهرك هذا التحقيق ان مثل
هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من
زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم
الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته
واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام
والاهانة وكذلك اي مثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت

بانسان واذ غيرزيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت في المسجد صليت وتاديبا
ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا يتخلف في غالب
الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحرك الفلك
الاسفل لازم للعنصر غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى التقديم قد لا
يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة
الشعر او رعاية السجع والفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه
وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبوة
المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك
نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري
واشار اليه المصنف بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة
والاستعانة وفي لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره ابن الاثير
بيان ما بين احدهما المفعول بلا واسطة وهي نعبد والآخر بواسطة وهي نستعين
مع ان الذوق ايضا يشهد بذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم
في قوله احد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير
دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد
التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم
وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري
مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر
من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطأ ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام
فائدة وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع

اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف
في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرأ باسم ربك
فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل
ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه
القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبان اي
باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة
من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه
الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ تعلق المفعولية ودخول
الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والآخر
ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول
محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او للملابسة اي مستعينا باسم ربك
او متبركا ومبتديا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل
باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته
اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر
ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقدم
على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه والعمدة احق بالتقدم
ولانه كالجزء من الفعل ولذلك يقبح ان يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما
فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ العطاء
واما ترتيب الفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر
ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل
ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع
التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او ثم البيان اولا في ذكره اي ذكر ذلك
البعض الذي يقدم اهم فيجعل الاهمية سببا لكون الاصل التقديم وجعلها المسند

سيأتي بل لغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح هنا موافق لما ذكر في
المسند اليه فزاد المصنف الاهمية هنا العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشأنه والاهتمام
بحال الوقوع من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان لان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل
الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يتوقع منه ان
يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل اولان
في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر
من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي
من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن
ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود
او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى
بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي
التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام
فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم
العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه في نفسه نصب عينك كتقديم
المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول
الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه
الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا
توهمت ان مخاطبك ملتفت الى ما تنتظر لذكره كمتوقع وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم
المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان مظنة
ان يلتفت السامع الى حال مدينته بذكر القرية تعمل فيما تنبت خيرا ام كلما كذلك فهذا العارض جعل
المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك
العارض وكما اذا عرض في التاخير اخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملا
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني
قوله

الاهمية صح

اما لكونه صح

على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صفة الدنيا لانها هنا اسم تفضيل
من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وهذا الاخلال بالفاصلة في قوله امنا برب
[...] عليه المصنف بوجوه
[...] ان يكون تعلق جعلوا بلله
[...] بلله وكذا تعلقه بشركاء
[...] ابتداء ان كل فعل متعد
[...] اذا قدم احدهما على الآخر
[...] على ان المنكر تعلق جعلوا
[...] عناية بالتقديم وايراده
[...] على هذا ما ذكره وثانيها
[...] من القسم الثاني في
[...] جوابه انه فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب لما يتقدم ان يكون نصب
العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ
بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير مقبول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا
اترفناهم الكفرة ونعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح عليه السلام الا على وجه
بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا
الاعتراض وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه
الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه انه
اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر
ثم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تكثيرا للفائدة وتقريبا
بانه يتنبه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث لا يبعد تقديمه على العامل
فالمقصود هنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة
لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

[illegible]

شأن الإلزام والغيرة من الأمور المقتضية لتقديم المسند إليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره في
المسند إليه فزاد المصنف لاهتمام ههنا العارض بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه واهتمامه
بحال الغرض من الأغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لأن المقصود الأهم قتل

فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم
العامل على المعمول إلى غير ذلك وثانيهما أن يكون العناية بتقديمه في نفسه نصب عينك كتقديم
المعمول على العامل في نحو ذلك وجاء الحبيب أعني لمن قال لك ما الذي تحبه وتقديم المفعول
الثاني على الأول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على أنهما مفعولا جعلوا فإن ذكراه وذكره وجه
الحبيب أهم لكونه في نفسه نصب عينك وأما لأنه يعرض له أمر يوجب كونه نصب عينك كما إذا
توهمت أن مخاطبك ملتفت إلى ما ستنظر لذكره كقوله وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى بتقديم
المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام
أن ينتظر السامع لإلمام حديث بذكر القرية ما فيها شئت تخيّرهم كلما ذكر ذلك فهذا العارض جعل
المجرور نصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من أقصى المدينة فإنه ليس فيه ذلك
العارض وكما إذا عرفت أن تأخيرها فيه يخل الإخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم في الحياة الدنيا بتقديم الحال أعني
قومه

على الوصف أعني الذين كفروا إذ لو أخر لتوهم أنه من صفة الدنيا لأنها ههنا اسم تفضيل
من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن وصل كالإخلال بالفاصلة في قوله آمنا برب
هرون وموسى بتقديم هرون مع أن موسى أحق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه
أحدها أن قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للإنكار التوبيخي فيمتنع أن يكون تعلق جعلوا بلله
منكرا إلا باعتبار تعلقه بشركاء إذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقا بلله وكذا تعلقه بشركاء
إنما ينكر باعتبار تعلقه بلله فلا فرق بين تقديمه وتأخيره وقد علم بهذا أن كل فعل متعد
إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر إذا قدم أحدهما على الآخر
لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب أنه ليس في كلامه ما يدل على أن المنكر تعلق جعلوا
بلله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه أن المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالقائهم وإيراده
في الذكر أتم لكونه في نفسه نصب عين المؤمنين ولا يخفى أنه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها
أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال بالمقصود أو لرعاية الفاصلة من القسم الثاني
وليس منه وجوابه المنع فإن الاحتراز المذكور أمر عارض أوجب لما يقدم أن يكون نصب
العين وثالثها أن تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخيره وإن كان صحيحا من جهة اللفظ
بناء على أن الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير مقبول من جهة المعنى إذ لا معنى لقولنا
أترفناهم في الحياة التي دنت من قوم نوح عليه السلام القرب إلا على وجه
بعيد مثل أن يراد دنت من حيوة قوم نوح أي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا
الاعتراض وإن كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بأنه جعل تقديم وجه
الحبيب على الثاني من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه أنه أشار
إليه من أنه قسم التقديم مطلقا دليل أنه أورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدأ على الخبر
ثم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تتميما للفائدة وقد يجاب
بأنه تنبيه على أن تقدم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الابتداء بتقديمه على العامل
فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وإنما جاء التقدم على الفعل من جهة الضرورة
لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت
درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي
لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا
وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل
اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد
الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى
اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات
ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لعله تجوزه توهم المصنف انه اهمل
ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون
ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر
وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان وآخر
اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير
الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد
لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل جدا ثم توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي ثم انه
هذا اورد الاشكال [illegible] هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبار الكثرة والوقوع واحترازا عن توهم
الكذب وكلامه تابع عن مثله [illegible] في الحقيقي مثل زيد شاعر لا عمرو وليس غير وليس الا ومثل
ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا او اذا ثبت وجدت [illegible] الى التقسيم ايضا حيث
قال اذا دخلت النفي تحمل الوصف المسلم ثبوته [illegible] ما شاع توجه النفي بحكم العقل الى
ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا شعراء [illegible] كذا انشده وان خاصا كقولك زيد
وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فمن قلت الا زيدا افاد القصر وكل منهما اي من
الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما ان
الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن يجوز ان تكون تلك الصفة حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع ان يشاركه

المشارك لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره
لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات أخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى
قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما
عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون
النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا
الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي هي ما دل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم
مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هذا المعنى
والاول انسب فيما نحن فيه لكن نحو قولنا ما زيد الا اخوك وما الباب الا
ساج وغير ذلك مما وقع في الخبر جامدا من قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور
على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة
من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد
يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة
المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا
النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات
فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب
على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم
الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي
كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم
ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير اليه
وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار
الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا
لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود والقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي

مبالغة ويمكن ان تعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة بناء على عدم الاعتداد بباقي
الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل
والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى
او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي التعيين
وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراك صفتين
والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء
يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب
فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم
ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى ودون آخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى
ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين
او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا
ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك
وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لان تخصيص
امر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله
مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي
ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما
نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا محال لا يتيسر وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء
مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه
ليس ردا على من اعتقد ان جميع الكائن في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني
وهذا القسم مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكن خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف
بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه تقسيمه الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا
التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصاف

بجميع

وكذا اشتراك صفة بين جميع الافراد

بجميع الصفات بغير صفة واحدة ولا تردده ايضا بين ذلك فكل منها فعلم من هذا
الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر
والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب
بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد
الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة
موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد
من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي
لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل منهما وهو تخصيص امر
بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي
اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون
القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر
قصر قلب لقلب حكم المخاطب وتساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس
ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى
عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصاف
غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم
من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان
الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه
ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء دون شيء آخر قصر افراد والتخصيص
بشيء مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين
وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب ولم يعين المتكلم احدهما لم يكن هذا تخصيص
امر بصفة دون اخرى ولا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى

حتى يثبت الحكم لتلك بمكانها الاخرى لانك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه
بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا القعود ولم تخصصه
بالقيام بمكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه
وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا
بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه بمكان آخر
قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام
مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة
قلت مستغني عن قوله بمكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا
اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم
يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لانه لا يحتاج الى اعتقاد اتصافه باحد
الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا
تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة تصدق عليها الاخرى فان قلت قوله بمكان
اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يصح
فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز
ان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت
ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام بمكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها على التعيين
وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين فلم يجوز انتفاء
احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة بمكان الشعر لان الكتابة
في مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان
يصح في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكن لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء
دون آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين

ولا يلزم

ولا يلزم ان يكون المخاطب من يعتقد الشركة البتة بل انما هو من يعتقد الشركة او من تساويا
عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا والتقدير
المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا
عنده وليس القصر الذي يكون المخاطب من تساويا عنده سواء كان دون اخرى او
بمكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على هذا ما في كلام المفتاح وذكر هذا الكلام
انه يعتذر عن هذه التكلفات ولعلها هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة
وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب
اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه
مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر
وشرط قصره قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا
بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما يسبق الى بعض الاوهام من ان
يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء
غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف
على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين
بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون
اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي
اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا
فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول
ما زيد الا قاعد وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولهذا لم يحسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال
من ان هذا شرط لحسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو
فهم فلا دليل عليه لانا لا نم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا

وكذا اما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجمع في الوصفان لان
هذا الاشتراط حينئذ يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب
العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر
القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي
الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه
ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير
متنافيين لان اعتقاد كون الشي موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما
ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد او القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من
غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يجعل القصر بتوسيط ضمير الفصل
وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا
القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن ان يجعل
الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بباب
المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا
لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المصنف
منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في
قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل
بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني
بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما
لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا
وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم
من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم كون المخاطب معتقدا للعكس فطريق القصر
دال على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما
بل قاعد وفي قصرها اي الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد

ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد
اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر
على الاسم اذا اعمل وكذا اذا لم يعمل لان الاصل العمل واما ليوافق اللغة العاملة وهو غلط
فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف مثال الافراد صالحا
ان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على
زعمه اورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح
لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في بقية
الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا
قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو
بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد
قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان
لا وانما يدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن
الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل لانه
انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك
جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي
عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءاني وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني
زيد لم تكن تبغي ان تكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام
مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءاني فان زعمت ان المعنى انما
جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا
اطلق ولم يقيد بنحو وحده لا يسبق الى الفهم الا ذلك كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه
معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست النافية على ما توهمه
بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة انما القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز
ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون ان لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او

او على العكس والثاني بكلا بالاجماع فيفيد الاول وهو معنى القصر وذكره لان انّ لا تدخل
الا على الاسم وما النافية لا تدخل الا دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن
الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء
معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما
كما يجيء ثم استدل على التضمن بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين
انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق
لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا
للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول
كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا
اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عايد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا قرروا
قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما بمعنى ما والا وطابقت هذه القراءة
قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعايد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم
الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسندين نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد
حصر الانطلاق على زيد فان قلت لم جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة النصب
قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر
انه ليس كافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما حرمه
شيئا هو الميتة مع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان تجعل ما موصولة والعايد محذوفا والميتة
خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا حاجة الى ارتكاب هذا التاويل واما على
قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج
انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة
خبرها اولى لتبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما
لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم
فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد

فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فانما سوى الحكم المذكور بعده في تخصيص
كل من القصرين مخصوص بالصورة انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الجزء الآخر
مما بعده للموصوف او لاثبات على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله
ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر
في علم النحو انه لا يجوز الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل
والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يكون الفصل
لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت
الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد
اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد
الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف
من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه
فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه
ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح
ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم
ان وانا خبرها اي الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار
المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع
انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو ظاهر في المقصود فان قيل كيف يصح
اسناد الفعل الغايب الى ضمير المتكلم قلنا لا نم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل وتكلمه
وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانما يقوم انا لا يكون غايبا ولو سلم فانه
اي في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غايب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بانفصال المفسر
الواقع بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قايم ابوك مثل ما قائم الا ابوك وقد
نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي هي انه لما كانت كلمة ان

لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ثم اشتمل بما على التأكيد ثانيا أي تضمن معنى القصر
لأن القصر ليس إلا تأكيد الحكم على تأكيد وذلك لأن قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما
يفيد إثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لأن نفي المجيء لما كان
مسلم الثبوت لأحدهما فإذا انتفى عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فإن قلت هذا إثبات
على إثبات لا تأكيد على تأكيد قلت أما الثاني أعني الإثبات الضمني فتأكيد قطعا وأما
الأول فتأكيد أيضا بالنسبة إلى نفس الحكم لأنه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ولا يبعد
أن هذه مناسبة ذكرت لوضع إنما متضمنا معنى ما وإلا فلا يلزم اطراده حتى يكون كل كلام
فيه تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر مثل إن زيدا لقائم ومنها أي من طرق القصر التقديم
أي تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل كقولك في قصره أي قصر الموصوف
تميمي أنا وكان الأحسن أن يذكر مثالين لأن هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لأن التميمية
والقيسية إن تنافيا لم يصلح لقصر الإفراد وإلا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها أنا كفيت
مهمك إفرادا لمن اعتقد أنك مع الغير كفيتموه وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد
اتصاف أحدكما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الأربعة
بعد اشتراكها في أن المخاطب بها يجب أن يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وأنت
تريد إثبات صوابه ونفي خطائه أما في قصر الإفراد فحكمه صواب في بعض ما يثبته المتكلم
وخطأ في بعض ما يثبته وأما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على أحد الوصفين
أو كون الوصف لأحد الموصوفين والخطأ تعيينه وأما في قصر التعيين فالصواب أيضا
كونه لأحدهما والخطأ تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع أي التقديم
بالفحوى أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم
فهم منه القصر وإن لم يعرف أنه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية
بالوضع لأن الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وإنما لمعان تفيد القصر والأصل
أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل في الأول أي في طريق العطف النص على
المثبت والمنفي كما مر في الأمثلة فإن في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف

كراهة تطويل المقام اختصارا

المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما إلا لكراهة الإطناب كما إذا قيل زيد يعلم
النحو والتصريف والعروض أو زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما أي في هذين المقامين
زيد يعلم النحو لا غير أما في الأول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض
وأما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف إليه
من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الإبهام والمسطور في كلام بعض النحاة
أن لا هذه ليست عاطفة وإنما هي التي لنفي الجنس ونحوه أي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا
من عداه وما أشبه ذلك وقد منع المفتاح في هذا المقام نحو ليس غير وليس إلا واعترض
عليه بأن هذا ليس من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء لأن المعنى زيد يعلم النحو ليس
معلومه إلا النحو وليس العالم بالنحو إلا زيدا وأجيب بأن ترك النص على المثبت
والمنفي في العطف قد يكون بأن يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ أخصر منه ويبقى
العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بأن يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما
لفظ أخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس إلا ونحو ذلك ولا يبقى العطف فليتأمل فالأصل
في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما
زيد إلا قائم وإنما هو قائم وقائم هو فإنه لا نص فيه على المنفي أعني القعود والنفي أي الوجه
الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي إذ لا دليل على
ما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد وإنما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لأن الحكم مختص
بلا دون بل لا يجامع الثاني أعني النفي والاستثناء فلا يقال ما زيد إلا قائم لا قاعد
ولا ما يقوم إلا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد
بكلامهم لأن شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الإعجاز أن لا
يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من أدوات النفي لأنها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبته
للمتبوع لا لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء
لأنك إذا قلت ما زيد إلا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت
ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فإذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو

منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام
فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما
فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد
بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام
او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك
مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك كما انه لا يحسن ان يصرح المصنف ايضا
بقوله من كلمات النفي واما ما ذكره من الوهم فهو مندفع بالتامل لان قولنا دأب الرجل الكريم
ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم
لان الغير لكل الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي ينفى بها ذلك النفي ومعلوم انه يمتنع
نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد
اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد
قائم لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب
ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال
انما انا تميمي لا قيسي وهو ياتيني لا عمرو والمقيل يجوز زيدا ضربت لا عمرا الحسن لان النفي
فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن للنفي فيهما
به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن في الاخيرين مصرحا به في النفي فلا بد وان يكون ما صرح به الايجاب
فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها وحاصله ان النفي الضمني ليس
في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال امر الا اله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع
انما من اله الا الله وانا احد وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى
لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه دال على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا
بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الامتناع
ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب
فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقولنا امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم

النفي

النفي الصريح لا من جهة ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي
اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم
يقتضي جواز قولنا ان زيدا لا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة كما يقرأ الايام لان النفي
بالليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي
ايضا في حكم الصريح به اي لم يرد زيدا الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال
السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف
في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل
بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا
تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع
عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا
لكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه يتقدم
تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما
ذكرت عليهم بسيط وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على الامتناع
نحو ما جاءني الا زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من
في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل فيه مما يجهله المخاطب وينكره
بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون
الحكم الذي استعمل هو فيه من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصلها ان يكون
الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح ونقله عن دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان موضع انما ان تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة
وما والا لما ينكر او ما هو في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ
لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه تجيء لخبر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وهذا المعنى كون

لما في المفتاح وسره ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه
ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الطريقين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى الاول
الاثنين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده
غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم
منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا
اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري
من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين عالمون بكونه مقصورا على الرسالة
غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم
هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو
الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلعم فيما بينهم حتى كانهم لا
يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب
نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين
فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم
نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على
دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون
ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا
يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء
على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم
مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال
وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على
البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم
فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان
نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه بالمساهلة

مع تسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته
اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما ادعيتم من
انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله قد من علينا بالرسالة ولهذا اثبتوا جوابا
لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو
داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل قوله ان نحن الا بشر النفي
والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يعرفونه والاول اوفق بجواب المص فليتامل
وكما استعمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول نفي قصر قلب في قوله حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا
رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله
ما انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا
انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم
كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء
على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين منزلة من لا يقطع بكونهم صادقين لما لا يخفى
على العاقل البصير بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال
المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكذلك عطف على قوله كقولك لصاحبك
يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك
ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ
والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه يشفق
على اخيه فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
اي ينزل ما من شانه ان يكون مجهولا للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث
اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه
ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى
من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على
تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان ما

الكلام حال خطور الغاية اي معرفته ثم التأكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التصريح
والتوضيح وسوف ولو كن كالا يستترون فعلم ان هذه الطرق الاربعة تشترك في رباعية كما مر وثلاثية
كاشتراك الثلثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في الاخر التخصيص
فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في عدم المجامعة مع
لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات المذكور
والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا عمرو
او على العكس نحو ما زيد قاعدا بل قائم وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب في الوهم الى عدم
القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو
الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر اي التأمل منهم كطمعه منها
اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق
ما يرى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا
نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن
ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع
بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما
ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي
الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات
سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام الا في الليل وما ضربت الا تأديبا وما
طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل
الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي
الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول
مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا فقس البواقي فيرجع في التحقيق الى
قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا وقلبا او
تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة

الاستثناء

الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول
والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير
ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر ولا تخشى ما نقوم الا كارها فابك لا ميد ولا دافع
الحاجب في قوله كأن لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات
وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول
هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو كالمتعلق
الضرب فلا بد من تقدم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما جاز
مع قلة لان الصفة في نفسها تامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع
ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا
عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن
المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول
لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود
فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متأخرين عن المقصور
القليل كما مر في الشاهد او متقدمين عليه كما مر في الفاعل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض
النحاة وقالوا الظرف في قوله وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي
منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا باب الامير في البيت الاول اي لا اتى
باب الامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي تبكيه النوائح وعمرا في قولنا ما ضرب
الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل لما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا
اي ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك
لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا
وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو
في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول

جميعا وقد حمل على بعضهم هذا البيان فسموا ذلك لا قصرا فالمبين ان الفعل المقصر ليس في
اداة القصر فمن اين لزم القصر في المفعول ثم يمكن ان يقال انما لزم اقتضاء القصر في
الفاعل والمفعول جميعا ومنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجمع الى السبب
في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول او غير ذلك ان
النفي في الاستثناء المفرغ اي الذي ترك فيه المستثنى منه فرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه
بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا
منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال
صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تأنيث الضمير في كانت قراءة ابي جعفر
ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم
برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر
اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا وقع
العامل لما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال انه
انث الفعل كما في الكشاف وقيل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة
هو المستثنى منه المقدر والا كيف يسند الفعل المثبت الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا
كان الفاعل حينئذ هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم اذا
كان غدا فاتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما
اتوا فمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى هذا يكون
هذا مثالا لما قام الاصل بدلا لان الضمير العايد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال لم
يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على الضمير العايد الى المستثنى
اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه ان مفرغ نحو ما ضرب الا زيد
ما ضرب احد وفي كسوة الاجنة لباسا وفي ما جاءني الا راكبا اي على حال من الاحوال
وفي ما سرت الا يوم الجمعة في وقت من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة
وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسب في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه

على المستثنى اذ لم يبق ما كسوة الاجنة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا لم يرد الاشد
المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي صفته يعني كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا
او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء
على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ
نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد
الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني
وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد
لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال لا تقارن
مضمونه لمضمون عامله الا على تأويل العزم والتقدير ما ايس الشيطان من بني آدم
في حال من الاحوال الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صايدا به غدا
جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب
زيد عمرا فالقيد الاخير بما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه
ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والا
على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور
او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا
انما ضرب عمرا زيد لعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا
زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم
المقصور عليه جايز اذا كان لا يحصل التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه
لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامياً لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي
ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وههنا
ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا او ما زيد غير قائم قلبا وفي قصر

ما شاء غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لا تقول [illegible]
غيره شاء لا انجم وما شاء غير زيد لا عمرو لا ستفاد شرطها كون منفيها منفيا قبلها بغيرها
من كلمات النفي ٥ الباب السادس الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته
خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار
والمراد ههنا هو الاول لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما
واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا
لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي
ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود بحث ايه آخر الامر
فالانشاء ان كان طلبا كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال
المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر
ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات غير
الطلب في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق
في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب تستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا
يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة
ومنها ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه
ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب حصول امر في الذهن فهو الاستفهام
وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان
ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول
شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما
يحب المحال ويطلبه فقد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت
الشباب يعود لكن اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار
ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال

وقد

وقد يتمنى بهل نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم والاستفهام يقتضي الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني
بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه
وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو
ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان بعد الاشياء
الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت
وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انما لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن
وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال
فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي
كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما
اي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمينهما
علة للتركيب والتضمين جعل الشيء متضمنا الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته
متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنين معنى
التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد
منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته
على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم
ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا التلازم من ضرب من التوبيخ
واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف
الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه
لانه قال مركبتين مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني
وهذا مشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا مفعول له كما
المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا كان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم
وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني

توسيط

جريا على مقتضى الكتابة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمنيا معنى بباب التنديم
ويمتنع السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام هنا لان لعدم القطع بذلك لاحتمال
انه يكون كل منها حرفا برأسه وعلى التنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في
الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على
اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول
اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر ان طلب
محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم
لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فان الطمع ارتقاب المحبوب
نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وهذا الحرف اي الترجي
ليس بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في
الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق
والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين
وانى ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص
بشيء منها بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار صار ارجح فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب
التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما
كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب
وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في
الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند
افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او في الزق
والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله
ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام
ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو ممتنع بخلاف الهمزة فانها

يكون

تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وسيظهر الكلام في اعمرا عرفت واما ان ازيد
قام فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك على ما
يجيء عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويحمل
على هذا انه قلنا مع هل زيد قام بان هل يمنع ذلك لانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول
عنه بها اي الذي يسال عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك
في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان
تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام
اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضربت ام اكرمت والتصديق حاصل بثبوت احدهما فقيل
يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن
نحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت
هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف
والفاعل في اانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب
على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع
ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت وتأديبا
ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يوضح ذلك انك تقول
اقلت شعرا قط ارأيت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت
رأيت انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت
الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار ومن اتاك ونحو ذلك
مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك
فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسال عن عين فاعله وهل لطلب التصديق فحسب نحو
هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد
والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع
المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت

اصل الحكم فى لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق
فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما يجىء
فان قيل التصديق مسبوق بالتصور فكيف يمتنع طلب التصور مع حصول التصديق بناء على المتعلق
نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب
تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما ونحو
هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو قبيح وانما لم يمتنع ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اى هل ضربت زيدا
ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال الفعل بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام
دون التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه للتقبيح سوى ان الغالب فى التقديم هو التخصيص وهذا
يوجب ان يقبح وجه الجواب انه مبنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل بذلك دون
اى لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اى هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح
لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
التصديق فيحسن وذكر بعض المتقنين من النحاة انها مع وجود الفعل فى الكلام لا تدخل على
الاسم وان كان منصوبا بفعل يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربت بل لابد من ايلائها
اياه لفظا وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك اى لان التقديم يستدعى حصول التصديق
بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير فى نحو رجل عرف واجب ان امكن
ورجل على انه بدل من الضمير كما فى قوله واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال
ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اى السكاكى ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم
المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل مع انه قبيح باتفاق
النحاة وما ذكره صاحب المفصل من انه نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه البعيد
لانه شائع حسن وفيه نظر وهو انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى
فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما فى الباب انه لا يلزم على ما ذكره
السكاكى قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اى غير السكاكى قبحهما اى قبح هل رجل

عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد فى الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار
بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها فى الاستفهام فاقيمت هى مقام الهمزة وتطفلت
عليها فى الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هى بمعناها فان قلت هذا يقتضى ان يقبح
او يمتنع دخولها على الجملة الاسمية التى طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بين
وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل فى حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما
بخلاف ما اذا لم تره فى حيزها فانها تتسلى عنه ذاهلة وهى اى هل تخصص المضارع
بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب
زيدا وهو اخوك بمعنى انه لا يصح استعمال هل لانكار الفعل الواقع فى الحال بمعنى انه لا ينبغى
ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار
الفعل الواقع فى الحال نعم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع
فى الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب فى المستقبل وقد صرح السكاكى بذلك حيث قال
فى ان يكون الضرب واقعا فى الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة
على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغى ان يقع سواء كانت القرينة مقالية
كما فى هذا المثال او حالية كما فى قولك اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك
واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل فى هذا الموقع وهذا ظاهر فساد ما قيل انما امتنع
ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال
لوقوع الفعل واشتداده كما هو مسلم ثم الا ترى الى صحة قولنا سيجىء زيد راكبا وسيضرب زيدا وهو
بين يدى الامير قال الحماسى سأغسل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان
جالبا وفى التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة
انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لتنافرهما فى الظاهر فهم منه
ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك
واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو بناء على غلطه ولم ينقل عن احد امتناع

تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل
به لكنا نخاف على القاصرين ان يتلقوا امثالها من غير تأمل ويأخذوها مذهبا ولاختصاص التصديق
بها اي بكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما بينا نحو هل تضرب زيدا لا تستبعد
غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة
وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان
جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بعد وجهة له اما اقتضاء الثاني اي تخصيصها المضارع
بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اي اختصاصها بالتصديق
لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعاني
التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث
هي لان الذوات في ذاتها ثابتة لا في الحال ولا في المستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص
بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون
مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت
ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانه داخل على الفعل
حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانه داخل على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره
الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان
للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك
الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل
ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيدا ضربت الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات
وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يعرف هذه ويحسن هل منطلق
زيد فكان الاولى بها ان يدخلها على الفعل كما سواها وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي
يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود
شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام
للحركة وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فكانت مركبة

بالنسبة

بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام
تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فقيل
فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي
معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى
اي حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياتها
من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب
الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم
ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم
ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا
حقيقة لان الماهية ما به الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة
وبين الماهية التي يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف
على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم
وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب
الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما
يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء العلم انما
هي حدود بحسب شرح الاسم ثم اذا ثبت وجودها وبرهن عليه صار ذلك الحد بعينها
حدودا بالذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد يكون حدا بحسب
الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ويطلب بمن
العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه
وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب
بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة
ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك

تلك الاوصاف نظرًا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما
عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية
والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي
اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف
تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون
يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوي
العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه
يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد
تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر
هو ام ملك ام جني ففساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه
ثم هدى فانه اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين
في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلعم فان الكافرين والمؤمنين
وهم اصحاب محمد عليه السلام قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر
الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي وصحح في المفتاح بقول القائل
عندي ثياب مستفهما اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية
قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولهم ايهم يفعل كذا فجوابه اسم مسمى كما ذكره الجوهري او علم
واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز له عن غيره على ما هو طالب للتمييز ويسأل بكم عن العدد
نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك
والغرض من ذلك السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار
ومن آية مميز كم بزيادة من فانه اذا فصل بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة
من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية
لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واول
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان

وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل وتستعمل
في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم الدين وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب
ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد
ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين
نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله تستعمل اشعار بانه
يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا
قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا ان في الاستعمال تكون مع من ظاهرة كما في قوله
من اين عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله انى لك هذا اي من اين فقال
المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه فظهر ان
كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الكلمات
الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها لطلب التصور والتصديق لقوة اختصاصها في
الاستفهام ولهذا جوزوا ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله ام هل تستوي
الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقوله
ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام منقطعة بمعنى بل
للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله ام انا خير من هذا الذي هو مهين
وبهذا يحمل ما في قوله اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام
فيه ظاهرة لان تليها احد المستويين والآخر الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت
منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا كان
الى ثقيل الجواب من انها منقطعة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم
تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام
بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله
كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله
وبيت المستبطأ الامر وفيه يتعلق بكاتب وتأثير ان يكون لها وان والتعجب نحو ما لي

لا أدري الهداية والتنبيه على الضلال لهم فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الأدب
ألم أؤدب فلانا إذا علم ذلك المخاطب والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال
تعالى بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه وهو الذي يقرره المصنف بإيلاء
المقرر به الهمزة أي بشرط أن يلي المقرر به الهمزة أي حمل المخاطب على الإقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام
من إيلاء المسؤول عنه الهمزة تقول أضربت زيدا إذا أردت أن تحمله على الإقرار بالفعل
وأأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا أزيدا ضربت
وأراكبا سرت وغير ذلك كما حمل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل في قوله حكاية أأنت فعلت
هذا بآلهتنا يا إبراهيم إذ ليس مراد الكفار حمله على الإقرار بأن كسر الأصنام قد كان بل
على الإقرار بأنه منه كان كيف وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم أأنت فعلت هذا بآلهتنا
وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل وأنكر
عليه المصنف بأن إبراهيم عليه السلام هو الذي كسر الأصنام حتى يصح حمله على حقيقة الكلام
وأجيب بأنه يدل عليه ما قبل الآية وهو أنه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لأكيدن أصنامكم
بعد أن تولوا مدبرين ثم لما رأوا كسر الأصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا إنه لمن الظالمين
قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم فالظاهر أنهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الأصنام
وقدروا أنهم ضربوا وتركوه في بيت الأصنام ليس معه أحد فلما أبصروه يكسرهم أقبلوا
إليه يسرعون ليكفوه وقوله بإيلاء المقرر به الهمزة يعني إذا كان التقرير بالهمزة فالمختص بالذي
يلي المقرر بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فإن هل يكون للتقرير في الحكم
نحو هل ثوب الكفار والأسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل عنه نحو كم أقسام من
وما ذا فعلت بفلان ومن الذي فعله ونحو ذلك والإنكار كذلك أي بإيلاء المنكر الهمزة يعني
إذا كان الإنكار بالهمزة وأما غيرها فإن صح مجيئه للإنكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو
مثل قولك ما ذا فعلت ومن فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي أباك ومن
أين يجري الكلام وما أشبه ذلك وأما الهمزة فهي لإنكار ما يليها كالفعل في قوله
أيقتلني والمشرفي مضاجعي فإنه ذكر ما يكون مثل الفعل فلو كان لإنكار الفاعل على الرئيس

من تصور صدور الفعل على ما يسبق إلى الوهم لما احتاج إلى ذلك وكالفاعل في قوله أهم
يقسمون رحمة ربك فإن المنكر أن يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله
أغير الله أتخذ وليا فإن المنكر اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي وأما قوله أتتخذ
أصناما آلهة فلأن المنكر هو نفس اتخاذ الآلهة فلهذا أولي الفعل الهمزة وكالحال في
قولك أراجلا أسير وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو أزيدا ضربت يحتمل الإنكار
على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر وكذا إذا قدم المرفوع على الفعل فقد
يكون الإنكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لإنكار الحكم
على أن يكون التقديم لمجرد التقوي وحمل صاحب المفتاح قوله أفأنت تكره الناس
وأفأنت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الإنكار نظرا إلى أن المخاطب وهو النبي عليه السلام
لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده وحملهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص
نظرا إلى أنه عليه الصلاة والسلام لفرط شغفه بإيمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كأنه يعتقد
قدرته على ذلك لا يقال همزة الإنكار بمنزلة حرف النفي وقد مر أن إيلاء حرف النفي
يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لأنا نقول لا نسلم
أن الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين إيلاء حرف النفي وغيره بل
جعل الكل محتملا للتقوي والتخصيص إن كان مضمرا ومتعينا للتخصيص إن كان مظهرا منكرا
وللتقوي إن كان معرفا وقد أشار هنا إلى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل قوله
آلله أذن لكم على التقديم فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله
على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الإنكار وهذا يوهم أن مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم
والإنكار نفس الفاعل إذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب إليه فيما سبق من
أن المظهر المعرف لا يحتمل إلا التقوية فكأنه بنى هذا على مذهب القوم ومنه أي
من مجيء الهمزة للإنكار أليس الله بكاف عبده أي الله كاف لأن إنكار النفي نفي له
ونفي النفي إثبات وهذا المعنى مراد من قال إن الهمزة فيه للتقرير أي لحمل المخاطب
على الإقرار بما دخله النفي وهو أنه كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله

الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد
يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة
بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله ء انت قلت للناس اتخذوني وامي
الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلم من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم
وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة الانكار ان يلي المنكر الهمزة ولما كان له صورة
اخرى لا يلي فيها المنكر الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو
ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكر تعلقه
بهما فقد نفاه من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله ء آلذكرين حرم ام الانثيين اما
اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل
نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو اني الليل كان هذا ام
النهار واني السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان
ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع فهذا
الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله
اتوق البدر يوشح لي جيادا فانه للتقرير مع شائبة من الانكار باذعانه اعلى مرتبة
من تلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك
المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم
يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها
اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم
لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله ء هل جزاء الكيان الا ان حي وقول
اث ء وسل يرقرقتنا يوم اذا ادخر الطعام لعابه وقد يكون
استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله وماذا عليهم يعني اي تبعة
ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للتوبيخ والا فكل منفعة فيه
والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو

من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب
المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين
والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا الكلام ظاهر في
ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام
ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم
في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته
او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي
ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء
واحترز بغير الكف عن النهي ويرد على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان
عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل
ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل
للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة
بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك
اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل
للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلالة
مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء واشار الى ما هو الظاهر عند الفعل بقرينة
اياداته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا
ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترن باللام الجازم
ويختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف
حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال
والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما
النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي
امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين موضوعة لطلب

الفعل استعلاء اي على طريق طلب الفعل استعلاء سواء كان عاليا في نفسه ام لا لتبادر الفهم عند
سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك المعنى اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من
اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح والنحاة يأخذ الله على اصالة نحو قم وليقم الى الامر
بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة
يدل على كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لا ان صيغة الامر ونحوها لا انا لا نعلم ان الامر
في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلكم
واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في
مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فيقال في ونحو ان يجاب بما سبق ذلك
كل تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يدل على ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا
عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب
القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول
الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو
اعم من الانذار لان الابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو
اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم
على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فيه دلالة على سرعة تكونه وانهم
اياهم قردة وانهم مسخرون لما ارادوا ذلك وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة
وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها
وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كأنه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فأبيح
واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم ان احد الطرفين من
الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح
والانجلاء الانكشاف يقول لليل الطويل الا انكشف بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك

عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم
علي فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض
في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا يرتقب
انجلاءها وليس له طماعية ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والدعاء اعني ان يكون لطلب
الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل
على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء
وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل التخرج
من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند
الانصاف كما في الاستفهام والنداء لتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغير الامر
الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال
قبل ان يقوم اضطجع الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي
احدهما وفيه نظر لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب
استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر
على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة
نهيا في معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم
وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال
السكاكي انه كان الطلب بالامر والنهي اجمالا في قطع الواقع كقولك لساكن تحرك ولمتحرك
لا تتحرك فالامر للقطع وان كان اجمالا في اتصال الواقع كقولك في الامر لمتحرك تحرك اي في
الاستقبال وفي النهي لمتحرك لا تسكن فالامر للاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل
كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي
كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والاول
مختار بان في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك

كما تقول لعبد لك لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر انه ليس المراد طلب كفه
عن الامتثال وقد يستعمل لطلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع
فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن
يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه
المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت
على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها
وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان
ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني
اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك
وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا يمكن عن
سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج
لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة
الفاعلية ولهذا قالوا ان الغاية متقدم في الذهن على المعلول ومتأخر في الخارج عنه وهذا
معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان الامر كذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب
في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت
هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا السببية الاولى
والسببية الثانية فانجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام
لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي
كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف
غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب
جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب
على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط مع ذكر ذلك
الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء مسببا

وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفني
اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا
يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا
على شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك وان لم تقصد السببية بقي المضارع على رفعه
اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا
عن سؤال تضمنه ما قبله نحو قم يدعوك واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء التي تقدر
بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
فهو لكونه من الاستفهام اي مسبوقا بالهمزة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على النفي
وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا
للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق
انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلذا صح تقدير الشرط المثبت بعده
نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يقدر
النفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار اذ لو اسلم تدخل النار يعني ان تكفر
وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط
في غيرها اي في غير هذه المواضع بقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان
اتخذوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد لان الهمزة في
ام اتخذوا للانكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار وتوبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا من
دونه اولياء ولم يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي
ان تعبد غيره فانه هو المستحق للعبادة فليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا
يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا هو اخوك
استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام للانكار بمعنى النفي
لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد بعض التفاوت في ان يقع
احد صاحبي النفي موقع الاخر وحذف الشرط في الكلام كثير وستعرض في ذلك الا يجاز
ان شاء الله

ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا
او تقديرا اما يا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة
او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني انه يبلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي
بما هو حقه من التيقظ وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة
للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله
اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب
والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل في البعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي
نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب
مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص
على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع
يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه وبعده عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة
النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل عليك يتظلم يا مظلوم فانه
ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى
والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى
بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما
نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام
الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بالكلام
الغير للتفاخر ولا التصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا صورة
صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل مختصا لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه
ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح
باداته فقولنا ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على
الحال ولهذا قال المصنف وتفسيره اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم
منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ومضاف نحو انا معاشر

الانبياء وربما يكون على تحزنا وتيما كشف لغياب قال ابن الحاجب المعرف ليس
منقولا من النداء لان المنادى لا يكون في اللام ونحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف محل الخلاف
النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون بتقدير اعني او اخص قال الامام
المرزوقي وغيره وانا بني نهشل لا ندعي لاب الفرق بين ان ينتصب بنهشل على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبرية سواء لو جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله
لذلك لا يخلو من جهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال متحريا انا
اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق
ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التذكر
والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك
وكقوله يا قبر جدي فقد افنت بك ايامي وعمري واحلامي وافراحي ومنها التوجع
والتحسر كقوله ايا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي
عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك واستعمال
المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما
للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك
الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء
كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء
بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن
هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون
ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب
بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب اليه الكذب كقولك لصاحبك
الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا
صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير
ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن لطائف الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء

التقييد الى المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب مسارع في الامتثال ومنها التفاؤل اي استعمال الماضي
في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون الطلب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المأخوذة
في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تجيء في الانشاء كالخبر تنبيه كثير مما ذكر في الابواب الخمسة
السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير
الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر في الانشاء باعتبارات لطايف العبارات فان الاسناد
الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر
معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات
اما مقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة والاسناد والتعلق ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق وانه المرشد
الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك
عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها
وانما في صدر الباب قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل
على بعض دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان
جعلوا الكلام والجملة مترادفين بحسب الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام
ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا
لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا
والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست كلاما لان اسنادها
ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا
وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى
في حكمه اي حكم الاعراب الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت
الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم
اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل
من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه

اي

اي كون العطف على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية
جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على
المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب
وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف
الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم
وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة
او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يعطي بعد الكتابة بلا مهلة او بها بخلاف الواو فانه
ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم
ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء
كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر
او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا
قوله لا نفي لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله
زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل عفا ضمير الحبيبة
والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن
الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية
للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود
نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله
يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول
قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل
لانه ليس مقولا لقول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان
لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها
بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت اي الثانية

بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف
الواو فإنه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي وعند انتفائه يشكل
فإن قلت الواو أيضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول فلا إشكال إذا قلت يضر وينفع
من غير واو احتمل أن يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وإبطالا له كذا في الإيضاح
قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم ووجود الجمل المشتركة في مجرد الحصول غير مناسبة
فتبين أن الحسن في العطف ما الحسن هو الذي تشكل به العبارات وإلا أي وإن لم يقصد ربط
الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية
فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو وإذا خلوا الآية لم يعطف
الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من أن تقديم المفعول ونحوه
من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم وهو أن خذلهم وخلاهم
وما سولت لهم أنفسهم مستدرجا إياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم إلى شياطينهم
وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فإن قلت لا نسلم أن إذا في الآية ظرفية بل شرطية
ويبعد تسليم أن العامل فيه إذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم أن مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل
هو لمجرد تصدر الشرط كالاهتمام ولو سلم فلا نسلم أن العطف على متعلق بشيء يوجب تقييد المعطوف
بذلك الشيء قلت إذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك في قولنا
إذا أكرمت قرأت القرآن يفيد معنى لا أقرأ القرآن إلا إذا أكرمت سواء جعل ذلك
باعتبار مفهوم الشرط أو باعتبار أن التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد إذا كان مقدما على المعطوف
عليه فالظاهر يقيد المعطوف كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا إن جئتني أعطك
واكسك ثم إنه ليس يتخطى كلية السابق إلى الشعر والخطابيات فإن قلت إذا عطف شيء
على جواب الشرط فهو على ضربين أحدهما أن يستقل كل بالجزائية نحو إن تأتني أعطك واكسك
والثاني أن يكون المعطوف يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة
كونه سببا في المعطوف عليه كقولك إذا رجع الأمير استأذنت وخرجت أي إذا رجع استأذنت
وإذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز أن يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل

على الأول بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج أو ثم خرج عمرو إذا
قصد التعقيب أو المهلة وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك
معاني محصلة ومفصلة وذلك أن حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل وأو وأما
وأم في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست أو في مثل قوله أو يزيدون
وقوله أو يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الإضراب
لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات إلا أنها قد تكون لا للتدارك الغلط بل
لمجرد الانتقال من كلام إلى كلام آخر من غير أن لا قصد إلى إهدار الأول وجعله في حكم
المسكوت كقوله بل هم في شك منها بل هم منها عمون أما الفاء وثم فإن الفاء تفيد كون مضمون
الجملة الثانية عقيب الأول بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها
من غير قصد إلى أن مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله ادخلوا أبواب جهنم خالدين
فيها فبئس مثوى المتكبرين فإن ذم الشيء أو مدحه إنما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف
تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لأن
موضع التفصيل بعد الإجمال ولا ينافي أن يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو
ثم إن كونها للتعقيب بلا مهلة لا ينافي كون الشيء المرتب لا يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان
أول أجزائه متعقبا كقوله ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة فإن الاخضرار
يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا إلى تمام الاخضرار جاز وثم
للتراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الأولى وعدم مناسبته
لها كقوله تعالى خلق السماوات والأرض ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الإشراك بخالق السماوات
والأرض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة
بين الإيمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا إليه لبعد ما بين طلب المغفرة والانقطاع
بالكلية إلى الله وهذا في التنزيل كثير وقد تجيء لمجرد الترتيب والتدريج في درج الارتقاء
من غير اعتبار تعقيب أو تراخ كقوله إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا
قوله وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين إذا وقف هذا فقول أو العطف

قلت لا نزاع في بعد المعنى واذا فالواو لذلك استهزاء الله بهم وهذا اخبار منهم لان الجزاء على استهزائهم
الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل
انهم لو قالوا ذلك لدفع عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مواخذة كذا في دلائل الاعجاز
والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي ان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان
كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف
المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي و
وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وجه
ذلك ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف
الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم
ل يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال
الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين
الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم
المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المقتضية الى الربط بالعاطف فاشار الى
ن تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي لكون
احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا اي اقيموا
من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب
اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره
لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان
ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا
للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير مضمون الامر
علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الامثلة كلها على التقدير الثاني وسواء لا يكون

بلغه

للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال اعني ارسوا في محل النصب
على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل للاولى منهما
من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او شبههما اشار الى تمثيل هذه المقامات من غير نظر
الى كونهما بين الجملتين اللتين يكون للاولى منهما محل من الاعراب ولا يكون فهذا مثال لمجرد كمال
الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان
في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع
والجملتان فيه محلهما اعراب لهذا جعل نحو قولهم انا مسلم اعانك الله مما لا محل له من الاعراب
على مرّ او معنى اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان تكون احديهما خبرا معنى والاخرى
انشاء معنى وان كانتا خبرين او انشائين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو
انشاء معنى فلا يصح عطف على مات بلان اولانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان لا جامع
بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما
كمال الاتصال فلكون الثانية موكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلم
يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى
مما لا يتحقق في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية موكدة
للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانها اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة
التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي
في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون
الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة
على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصف
اي وصف الكتاب والبيان في قوله بلوغه متعلق بوصف اي بانه وصف بانه بلغ الدرجة
القصوى في الكمال وقوله بولغ متعلق بالباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام
وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة دل على كمال العناية بتمييزه وانه ذكر بجعل
بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو انه

الواجب أو مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب أنه الكتاب الكامل كأن ما عداه من الكتب في مقابلته
ناقص وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتابا كما تقول هو الرجل أي الكامل في الرجولية كأن من سواه بالنسبة إليه
ليس برجل جاز جواب لما أي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه أي قوله
ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير أن يكون صادرا عن روية وبصيرة فأتبعه على لفظ المبني للمفعول
والمرفوع المستتر عائد إلى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز إلى قوله ذلك الكتاب أي لما جاز أن يتوهم أن
قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه أي
لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى للمتقين فإن معناه أنه أي الكتاب في الهداية
بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الإبهام والتعظيم وكذا التي نهايته حتى كأنه هداية محضة
حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لأن معناه كما مر الكتاب الكامل
والمراد بكماله كماله في الهداية لأن الكتب السماوية بحسبها أي بحسب الهداية يتفاضل لكن عليك بحسب ذلك أي على
قدرها وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر أي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فإن قلت قد
تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فإنه فاق سائر الكتب بإعجاز نظمه قلت هذا أيضا راجع إلى
الهداية لأنه إرشاد إلى التصديق ودليل عليه فوزانه أي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد
زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فإنه وإن كان مقررا لكنهما
مختلفان معنى فلذا جعل هذا التأكيد المعنوي ولكن الشيخ ذكر في دلائل الإعجاز أن قوله تعالى لا ريب فيه
بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة أن تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك
الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته أو بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للأولى أي القسم الثالث من كمال الاتصال
أن تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى لأنها أي الأولى غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية بخلاف الثانية
فإنها وافية لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه أي بشأن المراد لأن الغرض منه إما أن يكون
الكلام وافيا بتمام المراد وهذا إنما يكون فيما يقتضي شأنه لنكتة ككونه أي المراد مطلوبا
في نفسه أو فظيعا أو عجيبا أو لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال من متبوعه فلا نطلق
عليها لا في بدل الكل والبدل منه من كمال الاتصال لم تعتبر بدل الكل لأنه لا يتميز عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ
متبوعه وأنه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الإعراب

فالأول وهو ما ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين
وجنات وعيون فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا
في نفسه أو ذريعة إلى غيره والثاني أعني قوله أمدكم بأنعام الآية أوفى بتأديته أي تأدية
المراد لدلالته أي لدلالة الثاني عليها أي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين
المعاندين فوزانه وزان وجهه في أعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الأول لأن ما تعلمون
يشمل الأنعام والبنين والجنات والعيون وغيرها والثاني وهو ما ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو
أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما أي إن لم ترحل فكن على ما يكون
عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فإن المراد به أي بقوله ارحل كمال إظهار الكراهة
لإقامته أي إقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا أوفى بتأديته أي تأدية المراد لدلالته عليه
أي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة مع التأكيد الحاصل
من النون فإن قلت قوله لا تقيمن عندنا إنما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الإقامة لأنه
موضوع للنهي وأما إظهار كراهة المعنى فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه بالالتزام دون
المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي في العرف حقيقة في إظهار كراهة إقامته
وحضوره حتى أنه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الإقامة بل مجرد إظهار كراهة حضوره
والتأكيد بالنون دل على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال إظهار الكراهة لإقامته
بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال إنه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له
بل دلالته على ما يفهم منه قصدا أو صريحا بخلاف ارحل فإن دلالته على كمال إظهار الكراهة لإقامته
ليست بالمطابقة مع أنه ليس فيه شيء من التأكيد بل إنما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله وإلا
فكن في السر والجهر مسلما فإنه يدل على أن المراد من أمره بالرحلة إظهار كراهة إقامته بسبب
مخالفته سره العلن وزعم صاحب المفتاح أن دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكأنه أراد
بالتضمن معناه اللغوي لأن ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن
الإقامة إظهارا لكراهتها وفيه أن كمال إظهار الكراهة لإقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل
حتى تكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن أن يقال إنه مبني على أن الأمر بالشيء يتضمن النهي عن ضده

فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن عندنا وهو اظهار كراهة اقامته كما هو فيه فتفطن
فوزانه اي وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للار تحال
فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لارحل او بدل الكل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم
الارتحال فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما من الملابسة واللازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام ههنا
في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول اقول كما ترى اصواتا زادوها وقوله كلا
المثالين اعني الاية والبيت انما قال في بادية المراد بدل على ان الجملة الاولى فيهما
وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما بينهما من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها
على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على ما ذكره اي القسم الثالث من كمال الاتصال
ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح
فلا تعطف عليها لخفائها اي التبيين لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء
المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى
فان وزانه اي وزان قوله قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل
قال يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا
يجوز ان يكون من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان
لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتأمل وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها
على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة
ابراهيم ويذبحون بالواو حيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها
جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون
قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا للمفرد من مفرداتها كقوله عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم
فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد
من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما لكونها اي
كون الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى لكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا بكمال الانقطاع لاشتماله على مانع

الوسوسة الصوت الخفي ويقصد الاضلال
وسوس اليه انهى اليه الوسوسة
ووسوس له اي لاجله

من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين اللذين لا جامع
بينهما مشتملان على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة
ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين
الخبرين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لان معنى اراها
اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم
انه عطف على قوله ابغي فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك
وجعل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومثل
هذا التمثيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا
معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فقطعه
ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يتبين امتناع عطفه على الجملة
الشرطية لا يقال انه ترك لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما
لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون عنه وكذا
وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاءهم ونفاقهم وهذه المقاولات في اوقات
بل لاتحادهما في المعنى وكذا بين المسند اليهما لكونهما متناطين يستهزئ كل منهما بالآخر بل انه
على قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم بناء لا بعدم الجامع بينهما فليتنبه واما لكونها
اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى
فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية
عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع
الثاني من الحالات المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك
السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام
السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان
يسأل وان لا يسمع منه شيء عطف على اغناء السامع اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له

المقاولات

وكراهة لسماع كلامه او شق ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك وليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى
تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع
الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تنزيل الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته
ولا حاجة الى ذلك بل يكفي ان يكون الجملة الاولى منشأ السؤال كافيا في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة
بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا
سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان
ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال
فيه للعاطف بخلاف قوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا
اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين
ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر لي
ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له
في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل
لذلك اي لكون الثانية جوابا للسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها يسمى
استينافا كما يسمى مستأنفة وهو اي الاستيناف ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة
الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك لانه اذا قيل فلان عليل يسأل
عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه
قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب
المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم
نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس
لامارة بالسوء فالتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا
يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب اذا كان

مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد باقتضاء هذا الضرب التأكيد اقتضاؤه على سبيل الاستحسان
لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب
الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل
ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري لا استيناف
جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما
فتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق
والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم
فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث
اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم
العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله
صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ينكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد
استدرك بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي فصل صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن
غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين
لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال الاول واما ان
يشتمل على خصوصية كما في الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال
عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه اي من الاستيناف
ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف عنه اي اوقع عنه الاستيناف
بلا واسطة واصل الكلام ما استؤنف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان
ومنه ما يبنى على صفته اي صفة ما استؤنف عنه دون اسمه ليكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفاته
والمراد باستيناف الحديث عنه اي ما قصد ترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قوله
ومنه ما يأتي باعادة صفته اي اعادة ذكره وذلك المبني يتضمن صفاته نحو احسنت الى زيد
صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما ماذا احسنت اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا
اي الاستيناف المبني على صفته ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب

لانه يتقدم الصداقة في المثال المذكور كما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف
علة له واما اذا اعيدت الاستيناف غير في الكلام ابن بعبارة سوى ما ذكر في الاستيناف
بلفظ اسم الاشارة كقولك في احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه
قبيل الثاني وعليه قوله اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال في
الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل عليه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه
الحديث او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى
قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه
هذا الكلام قلت وجهه انه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب
ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان
هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
فليس جميع صور الاستيناف منحصرة في هذين القسمين ولهذا قال منه ومنه دون انه اما واما
وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال
كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول
اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال
عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي
يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في
التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة
في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا
كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف الاستيناف كله واقيم قوله لهم
الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا
لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس
لكم فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله
لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه

وليس يجري في سائر صور الاستيناف على ما تاتى م

الاف م

فانه

فاقيم السبب مقام المسبب قلت يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول مؤكدا للجواب
المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على
قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من غير
ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالين المقتضيين
للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق
كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية
معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو
قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة
للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع
نحو وتظن سلمى البيت لدفع الايهام واما للتوسط اي اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع
وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم انها بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما
السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
فيتوسل اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء
لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع واما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا
لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ويجاب بعيد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا
وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتاهما خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك
او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا
والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون
الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى
يخادعون الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين
اسمية وفعلية والانشائيتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق
معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى امكان تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة و
واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا

يجاب اي مع وجود جامع بينهما وكان كذا المذكور ٤

او بالعكس م

المتفاوتين

ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا
على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء
اي لا تعبدوا وكما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر والنهي كانه
سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في
معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون
فيكون هناك الانشائيتان معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر
من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى
في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين آمنوا هل
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف
وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي
عليه السلام ومع ذلك فان كانا متناسبين لكن لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب
آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على
طريق الاستئناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطفه عليه فالاحسن
انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر
يا محمد وبشر نحو قولهم يا بشرى فابشر اي بشر ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء
في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس
قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت فقد جوز
صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل
يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب
له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي
معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا
بالعفو والاطلاق قلت هذا وجه حسن لكن لم يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لانا

نحو ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف
يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا
قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي الآية لكونه امرا للنبي عليه السلام بان يؤدي معنى هذا الكلام
لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك في فرضة
زيد قل لزيد اما تستحيي ان تغضب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي
بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة
الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر
زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع
لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما
ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير اذا كان
بينهما مناسبة اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة
او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما سببا من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو
كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان متناسبين
بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي
ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم
تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز
اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى
كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت
زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل المصنف
كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله محتملا [illegible] اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام
مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة
العقل وهي القوة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة
في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا

وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى
فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس
الظاهرة فتدركها وهي الحاكم بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو
ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة
وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة
بالوهم بعضها مع بعض ومن شأنها انها لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها
منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة
وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا
فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة
العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في
التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان
يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل
الوصف والحال والظرف ونحو ذلك فالظاهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق
التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في
تصور من تصوراتهما اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله
فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل يجرد ولا يدرك بذاته
الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي
فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور
الآخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلابد من تشخص عقلي
ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات
بواسطة الآلات الجسمانية كما يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب
ان يدركهما معا لكن ادراك الكلي بالذات والجزئي بالآلات وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا
الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز

ان

ان يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان نعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو
انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما
من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها
ومنها نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر
على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في كليات
وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما والجواب ان المراد بالتماثل الاشتراك كما
في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين
بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة
يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه
امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل منهما واحد م
بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر
فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال التضايف
بين الامور المعقولة والثاني مثال التضايف بين الامور المعقولة مما يعم المحسوسات والمعقولات
وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين
الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس
وكذا تعقل شخص من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ابنه وبالعكس والمفهومات صور معقولة
لا محسوسة وان اراد ان ما صدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا
فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية
معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي
والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك
بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه
تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم
انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان

داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في
معرض المثلين ويجتمعان في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا
ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة
من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها
من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي
اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل
واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات
والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي عليه السلام
في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء وجحود
مع الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان اللهم الا ان يقال الكفر
انكار شيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين وما يتصف بها اي بالمذكورات
كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار
اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل
اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء
والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية
الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون
الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان
الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكن ليسا متضادين ين
لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض
من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض ولا ول
والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين
في نحو الاسود والابيض جزء مفهومهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان ن

على ما فسره المحققون من المنطقيين

واما

واما الاول والثاني وان كان الاولية والثانوية جزءا من مفهومهما لكنهما ليسا بمتضادين
اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد منه مع ان العدم معتبر في مفهومهما فلا يكونان
وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي
التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا
ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات الغير
المتضادة فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر البياض وكذا السماء والارض يعني ان
ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي
اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي وهو الجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال
اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون
بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه
اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلف الصور الثابتة في الخيالات ترتبا
ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في خيال آخر مما لا يجتمع اصلا وكم صور
لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج
الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي
فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة
الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد
ظهر لك مما ذكرنا انه ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا
بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها
الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة
وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترض بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف
يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب تارة بان الجامع كون كل منهما مضاد الآخر وهذا
معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي
وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فما ثل هذا مع ذلك وتضايفه

فليس بينهما غاية الخلاف

التبيين

ومن جهة الوضوح لديه والورود عليه تم

سهوا ايضا من جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد
في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت
كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن
الصور في الخيال وظاهر انه لا يكفي جعل صورته مع صورته في الخيال الا من المعاني وجميع ما ذكرنا ظاهر
بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تغيير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف
وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد
من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط
زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف
باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت لم يرد بهذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما
ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح
فيها بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم ان الجامع
يجب ان يكون باعتبار المخبر عنهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد
اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان
يكون بين تصوريهما شبه تماثل وتضاد وشبهه وقوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن
لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن
انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما متصوريهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال
من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط
قد دل هذا الكلام على السكاكي وحمل على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى
مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام
في هذا المقام فانه جدير بما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات
الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي كونهما اسميتين او فعليتين
وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا فاذا اردت

مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد
عمرو و زيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة
انه انما يصح هذا اذا احتمل كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وقام خبره وان يكونا
فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان تقدرا اما اسميتين
او فعليتين لا ان تقدر احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط
ما كان ينبغي ان يصدر منه بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة
الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية
ايضا ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على
ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف
على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف
اي واكرمته عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين
جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع
والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لا محالة
وحينئذ فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين
واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف
لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان
يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي
وفي الاخرى المضارعة مثل قوله ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا
تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان
جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر
تذنيب هو جعل شيء عقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو
تارة وبدونها اخرى بالذنب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتميم لباب الفصل
والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة تؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على اي

ومضمون الجملة مطلقا على رأي والحق ان الحال التي ليست مما ثبت نادرة وترد الاخرى كثيرا
ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فان اشتراط المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير
المؤكدة والمنتقلة وتسمى ذاتية ثابتة فالجملة الحال الغير المستقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها
بما قبلها فلا بحث فيها الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة
بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب
تركيبها مع العوامل فيدل على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف
متعلق آخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها
اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر
بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ
فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق
انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته
على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال
في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان
على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان
المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير
مباشر ولهذا جاز ان يتبع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات
التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك
الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان في قول الحماسي
فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر الواقع بعد الا نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة
واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف
والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كقوله سبعة وثامنهم كلبهم وقوله وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت اما الاول فكذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال
على انه مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي

وذو

وذو الحال لا يكون معرفة نكرة مخصوصة وحملها على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف
سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما
جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها وصح ان يكون التقييد بمضمون الجملة كما يكون
بمضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير
ان يتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل هي متوقفة
على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت
اولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع فتحتاج الجملة الواقعة
حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه
وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة
والخبر والنعت وهذا معنى اصالته اذ لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس اليه حاجة الى زيادة
ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام
الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني
الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال
المفردة فانها ليست مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فان تبعيته
للمنعوت في كونه للازم محله ومعنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة
صلة فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو
وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها
او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب
الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم
عند ظهور الملابسة على قلة ولما تبين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي
جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير
ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا
او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال

لانه خبر المبتدأ وهو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال
بالواو اى اذا كانت تلك الجملة مع الواو وانما لم نثبت هذا الحكم اعنى وقوع الجملة حالا
عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن منكر ما يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان
تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال فى الجملة وح يكون قوله كل
جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير الذى
فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز
ان يكون قوله ويتكلم عمرو حالا من زيد لما سيأتى من ان ربطها يجب ان يكون بالضمير
فقط فان قلت قوله كل جملة الخ شامل للجملة الانشائية وهى لا يصلح ان تقع حالا سواء كانت مع
الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال
فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت
المراد كل جملة يصح وقوعها حالا لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل
تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل
الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءنى زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع
الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرط لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا
تكاد ترتبط بشئ قبلها الا ان يكون فى فضل قوة وهو مزيد اقتضاء لذلك كما فى الخبر والنعت
فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يعرف ان ما يقع بعده محتاج اليه اذ هو شأنه ومطلوب لذلك
وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوى حتى كانهما شئ واحد
بخلاف الحال فانها فضلة تستطيع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جزائه
بما قبله من الكلام وذلك اذا كان هذا الشرط المذكور اولى بالتزام لذلك الكلام السابق
الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمنى واطلبوا العلم ولو بالصين
فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور
وقال ابن جنى انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اى اكرمه ان لم يشتمنى وان

وان شتمنى واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة
انها اعتراضية ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا
لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق اليه وقوله ترى كل من فيها
وحاشاك فانيا وقد تجئ بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر والا
عطف على قوله ان خلت اى ان لم تخل الجملة التى تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون
فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون
مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوى فيه الامران وبعضها
يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل
مضارع مثبت امتنع دخولها اى دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر
اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل فى الحال هى الحال المفردة لعراقة المفرد
فى الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهى اى المفردة تدل على حصول صفة
لانها لبيان الهيئة التى عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا معنى الصفة
غير ثابتة لان الكلام فى الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له
يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال
وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اى المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن
لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع فى المفرد اما الحصول اى اما دلالته
على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات
يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا
اما بان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال وفيهما نظر وهو ان الحال
الذى هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى
واوائل المستقبل والحال الذى نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل
المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها فى
المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى

اولاد

فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وسؤال وهو انه قد جاء المضارع المثبت
بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت
واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا
فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو
ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي
قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر
اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه
ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت
عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في
الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا
منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما المجيء بالواو فهو كقراءة
ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا للنفي دون
النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين الواو
للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي عطف على الامر قبله والنون
للتأكيد واما المجيء بغير الواو فكما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت
لنا والمعنى انتفى حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في
المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي
من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام على
حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا
دون لن لانها حرف استقبال وشرط في الجملة الواقعة حالا ان تخلو عن حرف الاستقبال كالسين
ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال اي الحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان
لفظ يركب في قولنا جاء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال

ليس

ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تقدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال و
الاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان
المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان في
الدلالة على الحصول حرز ذلك قال الشيخ عبد القاهر سأقول لك كنت ترفع اماد دا
من ... ثم تعقدون وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو
في موضع الحال المعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به وان جعلها ناقصة
وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان
الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني
الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما
الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما تقلب معنى المضارع الى الماضي
واشار الى مثله ذلك بقوله وقوله ان يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا
بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين
خلوا من قبلكم واما مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لم نطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه
ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته
على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا
يقارن الحال ولهذا اي لعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع
قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو
ان الحال في قولنا حال مقارنة حصول معنى الحال بحصول معنى العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل
والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب
الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون في الماضي سببا لعدم مقارنته
لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة
للحال التي هي زمان التكلم لما جاز تقدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولنا
يجيء الامير غدا والجنائب بين يديه لعدم المقارنة للتكلم بل المضارع ههنا ليس بمعنى الحال

ونهاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله لكن لفظة
قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحال التي هي بيان الهيئة لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية
لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية
ونحو ذلك كما ترى في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تقدير الماضي المثبت
بلفظ قد لمجرد استحسان اللفظ وكثيرا ما يتقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله
بمدة طويلة لكن تقديره بلفظ قد يكثر منه تشويع الاستبعاد كقول ابي العلاء اصدقه في مرية وقد
امترت صحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا
يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانما هي بيان هيئة وهذا يظهر بطلان
ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد ركب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة
قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه ملتبس
بها مستديم لها فلما انقضى جزء منها جيء بالماضي وللتلبس بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ
الماضي حالا لا انعقاده بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول
ظاهر الكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما
جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة
فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه
الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم لانتفاء متقدم على
زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون
زمان التكلم نحو لم يضربني امس لكنه ضرب اليوم فيحصل اي النفي اذا بان الاصل في
الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انتفاء
ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضربني امس لكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع
الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في
صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات
المتنافيان في زمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات متيقنا بجزء من الاجزاء لم يتحقق

التناقض

التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي
الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من الترك ولهذا كان النفي موجبا للتكرار دون
الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا
الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود
لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم
فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث
العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو يفتقر الى انتفاء
علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل او يراد ان الممكن بين الوجود والعدم وبالجملة لما
كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما
الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت
الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية
على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو
كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه بمعنى رجع وعوده على الابتداء اي رجع على
البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي المشهور ايضا ان دخول الواو اولى من
تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن
زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي انكم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون
ما بينه وبينها من التفاوت وحتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف
وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجب الواو سواء كان
خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك
فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستانف
لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت
ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا

استهجان ؛ امترت ؛ قضى ؛ ملتبس ؛ استمرار

الا ان يُرْجَل يسرع في صلاة المجي وتقدمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى
يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا في
البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم قال الشيخ انك لم تستانف كلاما
ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو
وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه
وذلك لان معنى فوه الى فيّ مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء فيه
واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم
الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضرا اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء
منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم وجوّز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي
على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي لوّح منه ان وجوب الواو في جاءني
زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد
وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد والسيف على كتفه
او خرج والتاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني وهو
متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك
لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا تجرد عن الواو
الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفردة وهذا ايضا كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله
تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا
لاجتماع حرفي العطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا
او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض
عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعادي بعضهم بعضا ويأبى ذلك فالاول نزّله منزلة المفرد
وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا احكم بانه
خبيث وهو الذي يشير ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع
منه بهذا جاء مسرعا في انك تثبت مجيا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام

خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع او وغلامه يسعى
بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا
وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ربط الجملة الثانية بالاولى
فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب في تشبيهها واو الحال لا تجرد
بجملته لعن الجمل ان الحالية كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت
لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن
الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني وهو يسرع او وغلامه يسعى بين يديه
او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل
نحو على كتفه سيف حالا لكثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار
اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي عليّ سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل
بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا
عليّ شيء من ظلام الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله عليّ سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها
الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال
لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم
الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه
الى اصل الحال وهو المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو واما جوّز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها
بالواو قليلا كقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق
واما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر
لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذلك الخبر والنعت وكما انا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع
يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اخبر بتقديره
المفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق انه
على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة اسمية
كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وافي الدار قائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة او المضارع
بالماضي

وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز ترك الواو فيه والآخران
مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة
والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما
اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو
في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله
اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب
فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كأن عليها لم يحسن
الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من
معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حالي كقوله
اي قول ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم هذه الجملة حال ولو
لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من
من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك
ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال اللاحق الاسم الذي
تشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم
ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان
مبتدأ نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم
فالحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذا البيان من هذا القبيل
والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره ۵ الباب الثامن

الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز
انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام
انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين اي لا يمكن ان يقال على التحقيق
والتعيين ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذاك المقدار اطناب اذ رب

كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف
يمكن عليه التعيين والتحديد بان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا
بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليسوا في مرتبة الفصاحة والبلاغة
ولا في غاية الفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات
وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات
الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف
كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اي الى
كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما
ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما ظن
اي بعض الاوهام نعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد
يوصف لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله رب
اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا
يا ربي شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب
والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن
فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل
مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف
ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق
الاول بدون الثاني كما في قولنا اذا قال الحبس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف
وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر
وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار مثله بين المعنيين
في الاطناب ايضا لكنه تركه لكمال السياق الذي اليه مما ذكره في الايجاز والنسبة بين التعابير
ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتأمل وقد توهم من كلام

السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار وهو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار
ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل
من المتعارف ايضا ثم قال الايجاز اخص اصطلاحا لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى
المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه
لان كثيرا من الامور نسبية والمقادير اضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها
كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين
ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا
يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف و
والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون بكونه اقل من المتعارف وقد يكون
بكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية
متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار يقتضي
من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب
المعاني والقدر الذي يؤدي المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك
بحسب مناسبة المقامات انما هو من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء
فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بحسب
الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة
اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون
ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر بعض من ذلك
في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب والى الفهم ان
يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا
والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا لفائدة فهذه خمسة اقسام
ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تأدية
اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة

فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا
به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو
ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف بيانه كقوله اي كقول الحارث بن
حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من
عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي العيش الناعم في ظلال العقل يعني ان اصل المراد ان
العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف
بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش الناعم
انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور فحمل مطلق العيش في
ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتفكرين في الامور
واشار بلطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش
الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى لو ذكر الناعم في ظلال العقل لكان كالتكرار ونبه
على ذلك بلفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على
اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن الابرش في ذكر
غدر الزباء بجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها
كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والرا
هشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها
للزباء وعن الحشو المفسد اي احترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث
يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو
المفسد كالندى في قوله اي كلفظ الندى في قول ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا
للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتأنيث
والتاء فيها للضرورة والمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد
على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا
تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن

في ذلك فضل وكذا الصابر اذا ابتلي بزوال الحوادث في الشدايد وبقاء الحرمان عليه صبر
على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل يجود طول العمر فما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا
يقال يجب ان لي صبرا يوب فمن ابي ساعر برزح بخلاف الباذل لماله فانه اذا ابتلي بالخلود
شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله له افضل واما اذا ابتلي بالموت
فقد هان عليه بذله ولهذا قيل كل ان اكلك واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل
وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس ليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى في الانز
على التقدير عدم الموت لاحتى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي منشأها الاهلاك
وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان الخلود وتنقل
الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس
فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اي عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في
قول زهير بن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت
قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وكتبته بيدي فلا يجعل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل
نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت انما يقال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما
تقول لمن ينكر سورة تاكتبه يا هذا قد كتبته بيمينك هذه واما قوله ذلكم قولكم بافواهكم
فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي
اجراس ونغم لا تتحقق لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في
القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة
قدمها لانها الاصل المقيس عليه نحو قوله ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة
يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى اسم الموضع
من انتأى عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه
وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة
ملكه وطول يده ولان له في جميع الافاق مطيعا لامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا
المثالين صحيح لان في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون

ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك تكلف مراعاة للنطق ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف
عليه تأدية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل حشوا يكون تطويلا وبالجملة كون
لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل المراد ثم على انه قد صرح كثير من النحاة ان مثل هذا الشرط
الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله تعالى ولكم
في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل
قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من
قتل الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت
اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لا لان هذا الظرف مستقر ووجب كونه
لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا فصح انه ليس فيه حذف شيء
مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر
لا بد ان يتعلق بفعل او معناه اي رجحانه قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم اوجز
كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي
يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو
القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زايدا على معنى قولهم القتل انفى
للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل
انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح
بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل
جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية
عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول
والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا اهتم بالقتل
فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اي بكون قوله
ولكم في القصاص حيوة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا سبب الحيوة بخلاف قولهم فان القتل

الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل
بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم القتل انفى
للقتل فانه مشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو
عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان
قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار
بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن
في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى اخر واستغنائه
اي استغناء قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج
اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين
المتضادين كالقصاص والحيوة ورجحه ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل
وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة التي
تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين سوى صيغتين الا في موضع
واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من البناء على نجب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه
نظر لان ذلك غرابة حسنة وعما فيه من تقديم الخبر على المبتدا لافادة الاختصاص وفيه نظر لان تقديم
الخبر على المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على
ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني ما يذكر في الكلام
ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء
جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب
الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف
وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما
قبله من المجرور بمن او في كقوله ومنهم دون ذلك وكقوله ما في القوم دون [illegible]
وفي غيره نادر كالشيء اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا فيها علم ومحذ

التنوين

التنوين لانه محكي كقوله في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في
اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير
فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان
وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة
وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك
كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او جواب شرط
اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا
بدليل ما بعده وهو قوله وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة
عطف على لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب
الشرط شيء لا يحيط به الوصف وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا
او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكره فانه تعين وربما
سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت
تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا ينزاحم لو نص على مؤاخذة على ضرب من
العذاب وكذلك اذا قال المبتهج اذا رايتني شابا وسكت جالت الافكار فيما لم
تحل به لو اتى بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف
والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى
اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على جواب الشرط اي او المحذوف
غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السالفة
وكالحال نحو [illegible] اي منه والمستثنى نحو زيد جاءني ليس الا والمضاف اليه نحو
بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر
وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم

من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اولئك
اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على جزء جملة مسببة عن سبب
مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى
الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا او سبب لمذكور نحو
قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة
محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله
اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت
بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هو شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان
ارادوا وليا بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام
صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف
شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير المسبب
والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدأ
والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اكثر اي المحذوف اما اكثر من جملة
نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا
ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي
ببغداد وهنا ما لهن وما لي اي طربن فاذكرت ايكها وحن لا شكن ثم اعاد ذكرها وذكرا
الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها والحذف على وجهين ان
لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه
جزاء للشرط بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل
وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف
نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق

بالافعال دون الاعيان فلا بد هنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف
تناول الميتة لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير
الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان يدل
بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف
وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء
على الله تعالى ودل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وقيل المراد
انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة
على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا
اذ لا معنى للوم الانسان على ذات الشخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف
فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها
عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني
اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب
المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له وتعين ان
يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل
لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على
الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد من فعل يتعلق به على ما شهد به القوانين
النحوية ودل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له
اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله
اقوم او اقعد وكذا كل فعل شرع فيه ومنها الاقتران اي من ادلة تعيين المحذوف
م اقتران الكلام بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام
مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء
ب الالتيام والاتفاق يقال رفأت الثوب رفأ او اذا اصلحته ... والاطناب
اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة

وحصلان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشي
اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان بين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى و
وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم
يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل الشعور به بوجه دون وجه تشوقت النفس
الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم
لسلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة
الخلاص من الالم لانعقل شري في كل شر بان ومما يؤاخي ذلك ما في قوله هل ينظرون
الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذي هو مظنة
الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث
لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة
من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون
نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري
يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون لكمال
اللذة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله وقضينا اليه ذلك الامر
ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت حيث لم يقل
قواعد البيت بالاضافة ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين
اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلا قيل
نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد
الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب وهو اعم من الايجاز والمساواة
وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد
الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم
زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع
بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولاشك ان الجمع بين المتنافيين

من الامور الغريبة المستطرفة التي تطرب النفس عند وجدانها تأثرا وانفعالا واما قال
ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما
على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام
التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو
يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب
فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف
القطن المندوف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر بمنزلة لف القطن بعد الندف
واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعده
ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص
على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه
اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني لما امتاز عن
سائر افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين
له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون
في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى
من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله من كان عدوا
لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا فان المصابرة
باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا
تطويلا كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه
على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همته وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون
انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم
من هول لقاء الله وفي تكريره تأكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على
ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك

كذا

لا تفصل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء
من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك
اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين
ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام
بالقبول كما في قوله وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة
الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة
من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
ومنها تذكير ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون بحرف عاطف كما في قوله
ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم
وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون بلا
رابط كما في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب وقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول
الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم
البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها
صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به كأنه علم اي جبل مرتفع في رأسه نار فقولها
كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه
نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس
كأن عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون
الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض تشبه به عيون الوحش ثم اتى بقوله لم
يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال
الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها
بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا
كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طال مسايرتهم

في الفلاة حتى الف الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذا توهم غير المقصود في بيت
السقط فقيل الكأس من فم مثل خاتم من الدر لم يكتم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم
كأسا فيه مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا مما يشرع فيه كل احد من المجلس كأنه
يتقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يتقبله ملك منكر فكيف غيره فعلى هذا تخص الايغال
بالشعر وقيل لا تخص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك
بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله
وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على
الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم
فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى
الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام
وغيره واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد وهو اي التذييل
ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله
نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل
نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان
يقال الجزاء عام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما
استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي
الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد
وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى
الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل
كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افإن مت فهم
الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افإن مت فهم الخالدون تذييل من الضرب
الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله وهو
ايضا اي التذييل ينقسم قسما آخر ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا

يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين
ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم للتذييل الثاني كما توهمه نظرا الى الاتصال بعض من لم
يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد
منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد
مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا
لعمومه لوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان
يكون صفة لاخا لانه يعرف بالتامل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك
لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي
المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال و
عجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما
بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه
توقي عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما
يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون
في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير
مفسدها اي غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول
المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار
وفسادها فدفع ذلك بتوسيط قوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين
لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم
واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه
قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم
مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب
بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر

على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت
تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم
المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون
الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة
فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من
لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا
يبالى به والذي يخطر بالبال ان هذا البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف
وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة
ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك
الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها
الحلم بحيث يهابه العدو لتمكن مهابته في ضميره وكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم
وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون
ج الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج
اليه وان جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله فهو لا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل
المراد وكتقليل المدة في قوله سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء
لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان
يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب
لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما
يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا
للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم
ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله
ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما
ينسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني

يشكره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يعني الكبر
كلامه اذ اقترنه بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية
ليست عاطفة ولا حالية ذكره بعض النحاة وبر بشرها ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا بل ابانا والحوادث
جمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله
ما ذكره في قوله والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قولها اني وضعتها
وقولها اني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه
صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله ثم اتخذتم العجل وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون
حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم
عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعني ان
المقدور آت وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه
جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي
ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو فيه اكثر
من جملة قوله فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين
معنى اشار الى اتصالهما بقوله فان نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث
امركم الله يعني ان الماتي الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان
طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى هذا الغرض والنكتة في
هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن ذلك الاعتراض تخصيص
احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته
امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر بيان لقوله وصينا
وقوله حملته اعتراض فيها ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا

ومنها

ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه
يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها
بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يبدو
لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر فيه غرابة فبين سببه بان في الياس راحة
وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام حتى انه
يكون الاعتراض قد يكون لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين
بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع
الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر
الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند
هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة فلانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام
وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل
الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب
كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع
الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا
الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه هنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون
لها محل من الاعراب وهذا احكام يشعر بتفسيره بجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب
تعقب جملة اخرى مشتملة على معناها فتنزل منزلتها اعرابا بدلا منها او تاكيدا ويكون الغرض منها
توكيد الاولى اللهم الا ان يقال اذا اعتمد في هذا الاشتراط على الاكثر والاعتراض بهذا
التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من اعراب وبعضهم كونه اي جوز
الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض
غير جملة والاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة
ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا

في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره
في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموضعين
ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر وفيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض
عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه
غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما
يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب
لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون
اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب
واما غير جملة كان او اقل من جملة او اكثر فهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له
اعراب وفي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح
بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره
احد من مثبتيهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون
به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان
وكون هذا الاطناب بغير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها الاكثر
في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل
في التتميم اذ قد اتى في فضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا القول يجري على السنتهم
من غير ان يكون تحته معنى في القلب ومنها قوله تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا
يرى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه حينئذ يكون من باب التكميل
اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد
انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك

قوله

قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة
وفيه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض
عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب
باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد وزائدا عليه كذلك قد يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام
في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد اي
سيادة ونماء ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المراة
التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي قول الآخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت
العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى سببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب
والمشقة احب اليه من الراحة والدعة فهو يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة
الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز
يجوز ان يكون ايجازا بالمعنى السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب
ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي
وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نحن نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا
واحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقيادا لقولنا واقتداء بنا وهذا يصف رياستهم ونفاذ حكمهم
ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما
في الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم
تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله ونسأله التوفيق
في السنين الاخيرين من وجوده

الفن الثاني في علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام
بخلاف البديع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه
اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما
حققناه في تعريف علم المعاني فليتذكر علم بقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ما نو

وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة
لمقتضى الحال وأراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى
ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم
وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له
هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد
المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه
من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان
يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ
والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون
ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل
واضح فهو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح
الدلالة وبعضها اوضح فالواضح خفي فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالقيد المذكور للمعنى الواحد
يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر
والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات
الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكرنا اولى من تعريفه
بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر
الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو
المقصود منها والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال
والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط
والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار
فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون
للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع
مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن

والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح على الوجع
فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية
الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا
هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف
الطباع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه ولكون سوق كلامه في بيان
التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا
يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر
من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية
فهو صفة المعنى واياما كان لا يصح حمله على الدلالة وللتنبه لهذا قال فالاولى ان يقال الدلالة
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالعلم بوضعه وجوابه اما اولا فانه ليس صفة
للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل
على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا
برابطة مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ متصف
بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء
في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما
وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان
او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى اي الدلالة على تمام ما وضع له
وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له وهي الدلالة المنسوبة
الى الوضع وتسمى كل من الاخيرتين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة عليهما
انما هي من جهة العقل بحكم ان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول

والالتزام

الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا
فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق
اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام
لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد
به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها
ليست مطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم
واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه
موضوع يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح
ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يتقيد بتعريف الدلالات حتى
يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك
بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وسواء المطابقة دلالة اللفظ
على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له
من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم
وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة
بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم
منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى
الاخر ولو يراد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا
يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان
تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان
كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا
سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني

بالد

بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في
التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل
والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم واذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما
في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا
القائل يلزم امتناع اجتماع الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى
واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك
لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء
لا يعلم انها مطابقة ام تضمن وايهما اخذت يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك
بين الملزوم واللازم فلا بد ان يتقيد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام
اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول
الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والا لكانت نسبة
الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون
ترجيحا بلا مرجح ولولا اعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي لو كان اللزوم الذهني مما ثبت
اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع
واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن
الحاجب في اصوله يشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني وتوجيه العلامة في شرحه
بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء
كان الفهم بسبب اللزوم ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم
الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك
وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون
مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء والايراد
المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالة
المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح

ودلالة عليه من بعض دلالاتي وإن لم يكن عالما بوضع الألفاظ لم يكن كل واحد من الألفاظ
دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا إذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع إن
كان عالما بوضع المفردات التي تركبت امتنع أن يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة
المطابقة دلالة أوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد وأخفى لأنا إذا أقمنا مقام كل
كلمة منها ما يرادفها فالسامع إن كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه إياها من المراد
ذلك المعنى كفهمه إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وإن لم يكن عالما بوضعها لها
لم يفهم من المراد فات ذلك المعنى أصلا وإنما قال وإلا لم يكن كل واحد منها دالا دون
أن يقول لم يكن واحد منها دالا لأن المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الألفاظ
أنه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار إليه بقوله وإلا أن لا يكون عالما بوضع كل
واحد منها وهذا أعم من أن لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا أو يكون
عالما بعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل
واحد منها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل أن يكون
بعض منها دالا قلنا لم وأيا ما كان فلا يجري فيها الوضوح فإن قلت لو توقف فهم المعنى
على العلم بالوضع لزم الدور لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لأن الوضع نسبة
بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على
العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع إنما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على
فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال إن فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع
وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فإن قلت لا نسلم أنه
إذا كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض لجواز أن يكون بعض الألفاظ
المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها بأدنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب
العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج إلى التفات أكثر ومراجعة أطول وكثيرا ما نفتقر في
استنباط المعاني المطابقية من بعض الألفاظ مع سبق علمنا بوضعها إلى معاودة فكر ومراجعة
تأمل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب أن المراد

بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر إلى نفس الدلالة ودلالة الالتزام
كذلك لأنها من حيث أنها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون
خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط بخلاف المطابقة فإن فهم المعنى المطابقي
واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض
المعاني المطابقية في العقل وبطوؤها إنما هو من جهة سرعة تذكر أن هذا اللفظ موضوع له وبطوئه
ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات ونتائج العقلية أي والإيراد المذكور
في نتائج الدلالات العقلية لجواز أن يختلف مراتب اللزوم في الوضوح أي مراتب لزوم
الأجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام أما في الالتزام فلجواز
أن يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها أقرب إليه من بعضها بسبب قلة الوسائط
فيكون أوضح لزوما له فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالألفاظ الموضوعة لتلك اللوازم
المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا إذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها
أوضح منه للبعض فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح
والخفاء والمعتبر في دلالة الالتزام هاهنا هو أن يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول
المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا وسط أو بوسط أو بوسائط متعددة وسواء
كان اللزوم بينهما عقليا أو اعتقاديا عرفيا أو اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد
ملزوم عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل
فيمكن تأدية المعنى بتلك العبارات التي بعضها أوضح دلالة عليه من بعض وأما في التضمن
فبيانه أنه يجوز أن يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي
ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا
دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوضح
من دلالة البيت عليه فإن قيل بل ينبغي أن يكون الأمر بالعكس لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل
فالمفهوم من الإنسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الإنسان قلت الأمر كذلك لكن اللزوم
هو جواب أن التضمن تابع للمطابقة لأن المعنى التضمني إنما ينتقل الذهن إليه من الموضوع له

فكانهم بنوا ذلك على ان المقصود فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيراً ما يفهم الكل من
غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الكاتب اذا لم يخطر بالبال ومعنى
النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما كان الدلالة الكلية يعني على الانسان بمجرد ان يخطر
النوع بالبال ولا يلتفت الذهن اليها المشرح لكلامه فان قلت قد سبق ان المراد
بالمعنى الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبياً وما
ذكرت من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى
الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز
المفرد بانواعه وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني
الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة
على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو
جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة
على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح
هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به
لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلاً فيه كما في التضمن
او خارجاً عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة دالة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له
فمجاز والا اي وان لم تدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما
سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم
الى اللازم واما ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم
ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو دلالة على
لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم
ويراد اللازم وهذا لا يتيسر الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وعدم المجاز عليها اي على
لان معناه كذا يعني الاستعارة لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة
الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعاً والجز

في هذه الحالة

مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس علة للكل فقدم في الوضع
ايضاً ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التي
كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي
للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود
من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه
في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصداً برأسه دون ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلاً برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم
البيان على ما اقترحه السكاكي وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاقرب ان
يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه
المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه
اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار
اولاً الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على
وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود
الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة
اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر
قولك دللت فلاناً على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر في معنى
فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير
شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمراً وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا اي
المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى
بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسداً في الحمام ولا على وجه
الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسداً

جنوم

حيث قال وهو بعد موضع نظر

او لقيني منه اسد على ما سيجي في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى
مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح
بان نحو لقيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح
عند المص هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج
عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية
لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة
على مشاركة امر لآخر عند المص لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيجي ان شاء
الله تعالى فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما
ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها
على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر
سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى
صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة
لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه
صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجي
لمزيد تحقيق وتفصيل في ابواب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في
اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه
يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان
على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر
لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام
الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم
البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه الشبه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه
ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه

اما منسوبا

اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس
في المسموعات والمراد بالضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ
حد الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح
الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير
في الملموسات وفي اكثر ما ذكره نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة
وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق
طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاجسام
لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت
الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه
بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجي تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به
حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة
عما من شانه والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب
محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه
المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها
ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس
اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز ولذلك
لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة
في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار
من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس
على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالقوى
الظاهرة ولا بالقوة العقلية مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان
يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطالب لانه كلما قل الاعتبار
قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي

بوه والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر
والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي
الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما في
المشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو
ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا
تصوب اي مال الى السفل من صاب المطر اذا انزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام
جمع علم وهو الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة
على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر
عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام
والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي
المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي
لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال
اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا
بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس أيقتلني
والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي
توعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن
وسهام محددة النصال من سن السيف اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة
على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها
لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالي
الصور المرتسمة في الخيال المستفادة من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة
بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست
مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال
ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك

بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها ودخل ايضا ما لا يحس كصداقة زيد
وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها
تركيب الصور والمعاني والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان
او راسان ولا راس له ومع انها لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل
النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى
متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم
الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة
من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها
بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا
في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين
فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات
بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو
عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك
آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية
او الشهوية ما هو خير عندها وكما لكيفية الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة
بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه
وكذلك الباقي ومرجعه الى الحس واما العقلي فكما ان للقوة العاقلة كمالا
وهو ادراكها المجردات العقلية وانما تدرك هذا الكمال وتتلذذ به وهو اللذة العقلية
وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة
وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراك ولكن
الادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى
الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس
بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب

والموت في ما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه الشبه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية
وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه الشبه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد
بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو
من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد
ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول
القاضي التنوخي وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن
لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول
اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق
التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشان لما كانت البدعة
وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت
البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة ولزم بطريق العكس ان شبهت السنة
وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك
اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما
له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة
وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل
ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين
الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده
فيما سواده متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة
فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما
شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التاويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله
سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان النكتة فيه بيان
السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به

فساد جعله اي جعل وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه
اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى
الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا
لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عماية وهجوم الوحشة عليه كما في توجيه الكلام الغلط بخلاف الملح
فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه الشبه فيه
هو كون استعمالهما مصلحا والاخلال بهما مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات
على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة
المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح واما من جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه
اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي
وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا
منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما
او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة
الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات
متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام
مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان ثم تفترقان الى العينين من الالوان
والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف دائرة او
ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير كم متصل قار الذات ونعني بالكم
عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز عن العدد
وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل
القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات
والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين
وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل

المقادير والحركات من الكيفيات نظرا لان المقدار من مقولة الكم اعنى الذي يقتضي القسمة لذاته و
من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير او ما فيها من
الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات السرعة والبطوء والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالحسن والقبح المتصف بها الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك
والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخل تحت الشكل وغير
ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخ
يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة
والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو
تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف
قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع وملاسته كان او تارا والافاني المتسدة او في قصر
المنفذ وضيقه او شدة النواية كما في المزامير المثقوبة يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة
مبثوثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة
والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زايدتي
مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها من جهة الموافقة
والمنافرة كالطيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرايحة المسك والى ما يقارنها كرايحة الكلأ
او باللمس وهو ملاك الحيوان قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة وهذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها ينفعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها
عن بعض ويتولد منها المركبات والاوليان منها فعليان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان
انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة
ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية
تحصل من استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام
غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسك

من اليبوسة والصلابة وهي مقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء
والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها
الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما اي الخفيفة مبدا مدافعة محسوسة لو مع
عدم الحركة كما يجد الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة
وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا اجلسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة
فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة
وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او
عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي جودة الفؤاد وهي شدة
قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج
ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم والعلم قد يقال على الادراك
المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك
الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما لغرض من الاغراض
صادرا على البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدأها ارادة
الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه
وساير الغرايز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتقرب منها
الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان الاعتياد دخلا في الخلق دون الغريزة
وتلك الغرايز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف
على قوله اما حسية والحسية كالاطلاق على ما يقابل الايضاح الذي لا يكون مستقرا في الذات بل يكون
معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة مستقرة في ذات الحجة
او الشمس ولا في ذات الحجاب لكنه قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب
اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح
حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف
الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال

هذه التشبيهات التي لا سوغ على اسماعها احكام مسعاوية قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي
باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص
تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على الكثير من امثلة انواع التشبيهات وكشف اللطايف
فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد واما مركبا حسيا بان يكون
وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور
وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه
التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك
الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك
الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي
بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن
لما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى التقسيم والحسي طرفاه حسيان
لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان تمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به الا حسيين
ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه
امر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان
المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا
حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع
في ادراك العقل بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه
بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي
دون العكس لا بمعنى فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال
ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره
مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة
حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد
بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراده

الحمرة

الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك
الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه يأبى
ان يكون هو غير عقلي الا ان الحق مع عدول عن التحقيق الى التسامح كما يشير قوله الواحد الحسي شروع
في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل
واحد من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها
طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس يصير ثمانية وعشرين
لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثنى عشر ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات
والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله
وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر
اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم
بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجرأة وهي على وزن الجرعة الشجاعة وقد يقال جرأ
الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجرأة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات
الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجرأة فانها اعم
والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه
معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار
وبعد ما بسط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه سواء ثبت بهذا المعنى من معان ذلك
او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل
كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل البليد الخامل هو معدوم او هو والعدم سواء
لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومسلم انه لا يلي شبههما
ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم
فان ابيت الا ان تحمل على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان
والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما
ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول

من التقارب والتباعد فلكل نسبة قرب مما تجده في رأي العين من تلك الانجم وهذا المعنى الذي ذكرنا في تفسير
الكيفية جعل الشيخ عبد القاهر نفسه المقدار المخصوص اي مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح
بالكيفية والمصنف جمع بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لهما من
الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة
الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين يفتح
نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا ينافي التركيب وهنا اي والمركب الحسي في التشبيه الذي
طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع يعني الغبار اي مهيجه فوق رؤسنا
واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين
ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر كما
ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهيئة الحاصلة بيان لما في قوله كما اي حاصل من هوى بفتح الهاء اي
سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى
وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي
كواكبه لا تشبيه الليل بالنقع من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم
بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كأن مثار النقع ليل وكأن
السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو
تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى انه ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها
فتجعل الكلام جملتين ومما يتنبه على ذلك انه قال تهاوى كواكبه جعله وصفا لليل فالكواكب من كونه
على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة لكان بمثابة ان يقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان ذكر لمعان
السيوف في اثناء العجاج كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو
وترسب وتجيء وتذهب وبهذه الزيادة زاد التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى
اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها للضرب اضطرابا
شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة

بين

وفي الكلام لف ونشر وسوق وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من مشابهة المركب كما لو ادعى
الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه
العلم بالحيوة وكونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية
كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط مشتركان في كونهما طريقا الى الادراك ويقرب
من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه
بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا يستقيم باعتبار تشبيه
الطرفين وجعلتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه يستقيم باعتبار اخر وهو
ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب
هنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب دون الواحد قلت يجب ان تعلم انه ليس المراد بتركيب
المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان
وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد
بل المراد بالمركب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها
مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان
كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما يجيء ان شاء الله وح لا يخفى عليك انه اذا كان وجه التشبيه الواحد مجموعا
المعنى اعني معنى لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكن ما دام هو الحسي فتحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور
لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني ان تقصد الى متعدد ثم ينتزع منها هيئة ثم تقصد اشتراك الشيئين
في هيئتها وشمولها انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فتأمل فالمركب الحسي كما في التشبيه الذي
طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح
في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحية عنب ابيض في حبه طول وقد جاء تشديد اللام
كأن هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نور الشجر وانارت اذا اخرج
نورها من الهيئة الحاصلة بيان لما في قوله كما من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى
وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص
والمراد بالكيفية انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة

والارتفاع والانخفاض واختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا
ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فشبه على هذه الدقايق كلها واحدة ومع ذلك تتهاوى فان الكواكب اذا
تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها
فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله اسيافنا في حكم العطف للمصدر
معناه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مفعول معه للاشارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال
في قوله انه ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم العطف للمضروب وليس المراد انه معطوف على ما سبق
الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في بيت الشقيق باعلام
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر
مستطيلة محفوظة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سبق في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى
بليل مقمر وسمي بهذا زيادة تحقيق التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه
الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة
والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقرن
بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون فقد غير المصنف عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز واسرار
البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة
والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة
الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كهيئة التشبيه الذي في قول ابن المعتز والشمس كالمرآة
في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق
واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى ترى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم
يبدو له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض
كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها
مؤدية لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها
من الاوصاف فهناك ايضا لا بد من اختلاط يعني كما لا بد في الاول من ان يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف
فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال

لتشبيه المركب

وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل والآ لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم
لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار
بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها
تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اي حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال
الشيخ كل ما من حركات الجسم وحركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر وكلما كان
التفاوت في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف
ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل
فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله
اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس
البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الله تعالى من جعل الانسان في الجدول
المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء
موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء
بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته
يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي
المواصل تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر في الجهات الثلث فلطف بحسب الهيئة
والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا جليا
والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى
مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي
منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار
التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع
الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اي لمع به ولا يصح هنا شيء من معنى الحميم
وحكي ابرقت السماء اذا اصارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت

فالمعنى هنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما رأوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمام لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مويس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم تفوته ويبقى تحسره وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال ليست مثلها التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه بظهور الغمام ثم انكشافه بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فان قيل فان قيل ح اي ينبغي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يخل بالغرض من الكلام لان الغرض منه وصفه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا تدوم قلنا الغرض منهما ان الوصف في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مويس وكون الشيء ابتداء لانتهاء زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى اقتران احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت التشبيه له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والسيف والبحر ولا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وسواء حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرايحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طاير بالغراب

والمتعدد

والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد لكون كل واحد منهما متضادا للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي تهزؤ واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجي في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شي من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قايل هذه الابيات قد قصد بها الهزؤ والتمليح فان قيل ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه من الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا للجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما يضاد الاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شي فح لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن والبخل لكنا نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الالغاز المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة ولكن باعتبار التمليح او التهكم فهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر هو المعنى هو المشبه والشي لا يشبه بنفسه وقيل للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قايم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكان في طلت والمراد انه

قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا أخوك
وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة
وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه
بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او كاسد وقوله
مسلم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشأن واما تقديرا
كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف
ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير لا بد لها من مرجع وحذف
مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمشبه به قد ولي الكاف لان المقدر
في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح وقد لا
يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء اي ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا
بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلى هذا اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه
وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم
للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين
انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق
النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف
لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى انه ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من
انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام
من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله
اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل
الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض
بان الاصح ان لا يكون نظير قوله او كصيب في ان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان
مراد هذا القائل انه اوقع في ظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع
التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في كتاب
المفتاح

فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح
في توجيه لفظ المفتاح كاف في دفع هذا القول وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين
انصار الله على ان اللام للعهد بين اي ايقاعا بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا وبين قولهم
نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان
يكون كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول
لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم مؤمنين بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين
كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد عليه السلام اذ حواري الرجل صفيه وخلصاؤه والله اعلم
وقد يليه غيره اي قد يلي الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه
وانما قلنا ذلك احترازا عن قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه
به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشأن نحو واضرب لهم
مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس
المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما
يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره
الرياح كأن لم يكن فان قلت فليقدر هنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف
تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله او كصيب
فان الضماير في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه
الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان المراعى الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف
التشبيه مفرد يتأتى التشبيه به ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف
وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد
وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه
وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية
هذا كلامه فان قيل بناء على طلب مرجع الضمير اوجب تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل
لا يقال لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل

والاقتصار على تقدير ذي ان يكون المشبه به ذوات في ذوي العيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كما ارسلناه كمثل ما على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت وخلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن في ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت هو ضمني ودل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك وليس منه مثل هذا التشبيه ضمنيا او مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها معلومة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه

الثوب الاسود بالغراب في شدته اي في شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا تجد السامع من الانس ما تجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف فظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تستدعي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة اي العذرة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي منها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بافادة هذا الغرض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه

من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه
ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع توقف المجهول على المجهول وتقرير الشيء
بما يساويه في التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
تقليلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف في الواقع وهو العلم المذكور يستطرف المشبه بغيره
كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الاخرى تعليلا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه
لمثل ما ذكر اي لاستطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر
المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه
لمثل ما ذكر من توقف المجهول على المجهول وهذا انسب بسياق الكلام وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا
يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون
للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح او الغرابة والندرة
ليحصل الغرض واما في التشبيه الذي هو المشترك فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بحال المشبه
المقصد الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض لانه قال يجب ان يكون
المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره وكذا يجب
في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص
ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع
وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما تقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه
وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين
المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد
نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه
الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف
وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا
كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج
ولازوردية تزهو قال المرزوقي زهى الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها

يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت
كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف
الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة
البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر اخراج ادراك شبهها
لنبات غض يرف واوراق رطبة يرى ابتناه في جرم يستولي عليه اليبس ومبنى الطباع
على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف اجدر
وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم في وجه التشبيه من المشبه
وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد
كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
ثم يعال غرة الشيء لاوله واكرمه وغرة الصباح بياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان
وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة
حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم يتصف
بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه
الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب
هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في
وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض
منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق
الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير
قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان ام لم توجد
فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح
احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن
مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يعال اسبل الدمع والمطر اذا
هطل وارسلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب

لما اعتقدت التساوي بين الدمع والخمر لم تقصد ان احدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما
بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح
وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة
في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل
الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم تقصد ضربا
من المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد الى الايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في
مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل
فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اردت شيئا من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين
يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان
يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير قصد الى
الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني في
الاغلب على كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض
منه واما النظر في اقسامه فهو ان تقسيمه باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه التشبيه وآخر باعتبار الاداة
وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه
باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين
كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس
لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع
في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدان للمشبه به قلت لا
اذ لا مدخل لهما في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه
على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به
الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على
اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال
وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل

قال

فان المشبه هو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة
في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار
وهو قوله كأن مثار النقع البيت فقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه
والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث
قال والعرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع
اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون
بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعا
درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن
اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة
في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بحيث يحسن التشبيه كقوله وكأن المريخ والمشتري
قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل كمنصرف من
الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يشبه كل جزء من اجزاء الطرفين بما يقابله من الطرف الآخر الا
بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح انه من التشبيه
من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل
وان جعلتها من المفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال شبه في الاول المنافق بالمستوقد نارا واظهاره
الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما
يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من
الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما في تشبيه الشقيق
باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة
امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا
والغرض ان المركب في المفرد المقيد احوج شيء الى التأمل فان المشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم
بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة
بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه النشط

بعض الحديث وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله
والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كأنها بوتقة أحميت يجول فيها ذهب ذائب
وقوله كأن مثار النقع وقوله وكأن اجرام النجوم وقوله فكأنما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان
كلام المصنف والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف
اقرب فان البيتين لتشبيه الشيئين وسيأتي الحق ما نقصد في الثاني الى انه يدخل فيه الامور المتعددة
المحملة بخلاف الاول ضعيف واما بيتيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما
اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه
الارض كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صوره اي صورة حسنة فتصور تريا نهارا
مشمسا ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكأنما
هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربى فنقصت
باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا
يخفى ما فيه من التسامح وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف
وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي كقول امرئ القيس
يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها
العناب والحشف البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس
العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ
في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في
عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف
نساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم
شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي
كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه
الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كأنما يبسم
اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور

شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب
شبه بخمسة وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان
لفظ كأنما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة ويتسمح في مثله كما ان شاء الله ومن تشبيه الجمع
قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابياته تعلل روحي بروح الجنان
كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان
ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم
ثلاث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول
بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه
الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي وتشبيه
ما في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما
عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان
وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار
فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد
وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك
فالتمثيل على تفسيره اخص منه على تفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مرادفا للتشبيه
وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا لا يقال انه يتضمن
الشبه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل واذا كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب
الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل
فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا او يكون وصفا حقيقيا
كتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار
وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي من المجمل ما هو ظاهر وجهه اي وجه الشبه الغير المذكور ما
هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى
اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة

مناسبة الاقراط في الصورة تمنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة متحدة الجوانب كالدائرة
بخلاف ما لو لم تكن متحدة الجوانب فان موضع الازواج منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان هذا
قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ
وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان
لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف
بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه اى من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا وكذا اشعار
بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اى من المجمل
ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها
فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني في
فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه به
كليهما كقوله اى قول ابي تمام في الحسن بن سهل صدفت عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك
ريقه وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة عليه اعرض ام لم يعرض وكذا وصف
الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي
الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير
لدي ووصل مواهبه اى طلبت عنه ام لم اطلب كالغيث وكان تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما
مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على مبني اجمالا
ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا مستلزما له وقد يتسامح بذكر
ما يستتبعه مكانه اى ان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اى يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح
هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اى وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع
لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا
يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق

نه وجه الشبه حيث قصدوه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر تسامحهم هذا يعني ان تكسيم
التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا
وسوا من حسي قطعا حكمهم وذلك على انهم تسامحوا فجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ولولا ان وجه
الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين
لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يدل على حمل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد
في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا
دون ذلك والذي يحظر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية
بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في
تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل
هذا حسيا فليتأمل وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اى التشبيه
الذي ينتقل من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اى في ظاهر الرأي اى
اذا جعلته من بدا الامر يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا فمعناه في اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادي
الرأي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان
ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك
بالارادة ناطق لان التفصيل مشتمل على المجمل وشيء آخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه
في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك
قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم يستقصه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم
والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على اما جمليا اى لكون
وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه
والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز
في المقدار والشكل فانه وجه الشبه تفصيلا حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور
الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا لكونه لتكرره اى تكرر
المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس

كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه
تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان
قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي
الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس
في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير
وجه الشبه كانه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على
قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي بخلاف القريب الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر
لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس
كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا
لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا
او ندور اي ولندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر في تشبيه البنفسج بنار الكبريت
واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت
منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الاقسام المذكورة
او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست
يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل وانما كان ندور حضور المشبه
به سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان
يحضر الطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من جهتين احديهما كثرة التفصيل
في وجه الشبه والثانية قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف في احد شيء واحد
او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر
او امرين او ثلاثة او اكثر فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف
وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كأن سنانه
سنا لهب لم يتصل بدخان وان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا وما قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا
التفصيل عبارة جامعة محتملة ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتأمل

بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر
من جهة واحدة ثم ان تقع على وجه اخذ منها اي تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حيث عزل
الدخان عن السنا وجرّده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كما في عبارة
في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم ايضا والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب
ثم اعتبار كل ذلك في العنقود الملاحية مثل ذلك والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانه لا تقيد
فيه الى الفص الاحمر بل الى ما له في كل جوهر ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الا
الاعرف والاقدر فانه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان
التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع
الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل
للغرابة اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل لا الاستماع ولا مستوحشة عليه الغرابة ولا يخفى ان المعاني الغريبة
ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى
ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ ونعني بعدم الظهور في بادي الرأي لكون سببه
لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على
اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهل اشق من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما
يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والمغالق المردود والمعقد في التعقيد سوء الخفاء الذي سببه سوء ترتيب
الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد تصرف في التشبيه القريب المبتذل
بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه
ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه الى الغرابة
لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه ضمني مكني غير مصرح به
وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء
الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقايسته بما فيها
اي قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامع لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم
مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وسواء تقيد المشبه او المشبه به

أو كلاهما بشرط وجود قرينة أو عهد تدل عليه بصريح اللفظ أو سياق الكلام ومنه قوله من يرد يسكن الأرض
أي لو كان البدر يسكن الأرض وهذه القبة فلك وهي ساكن أي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه
باعتبار الطرفين والوجه أشار إلى تقسيمه باعتبار الأداة بقوله وباعتبار أي والتشبيه باعتبار أداته
إما مؤكد وهو ما حذفت أداته مثل وهي تمر مر السحاب أي مثل مر السحاب ومنه أي من المؤكد ما أضيف
المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الأصيل على لجين الماء
أي على ماء كاللجين أي الفضة في البياض والصفاء والأصيل هو الوقت بعد العصر إلى المغرب يوصف بالصفرة
قال الشاعر ورب نهار للفراق أصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الأصيل صفرته وشعاع
الشمس فيه وعبث الريح بالغصون إمالتها إلى الجوانب وخص وقت الأصيل لأنه من أطيب الأوقات
كالسحر قال الأبيوردي في ليالي الحجاز وفيه هواجر كأنها ... والشمس تنفض أصائل بلد أعجب
الذهب واللجين المذكوران في البيت كالسبق أي بعض الأوهام إن قدة للبعض إن قدة من اللجين
إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم أعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء أو أن الأصيل هو الشجر
الذي له أصل وعرق وذهبه صورته الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين أبعد
أبرد من الآخر أو مرسل عطف على إما مؤكد وهو بخلافه أي ما ذكر أداته فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من
حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر أن المشبه هو المشبه به كما مر في الأمثلة السابقة المذكورة هنا أداة التشبيه
والتشبيه باعتبار الغرض إما مقبول وهو الوافي بإفادته أي إفادة الغرض كأن يكون المشبه به أعرف
شيء بوجه الشبه في بيان الحال أو كأن يكون المشبه به أتم شيء فيه أي في وجه الشبه في إلحاق الناقص بالكامل
أو كأن يكون المشبه به مسلم الحكم فيه أي في وجه الشبه معروفه عند المخاطب في بيان الإمكان أو مردود وهو بخلافه
أي ما يكون قاصرا عن إفادة الغرض وقد ذكرنا ما يحتاج إليه في هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها وقد سبق أن أركانه أربعة فالحاصل من اعتبار هذا
الاعتبار ثمانية فإن المشبه به مذكور قطعا وح فإما أن يكون المشبه مذكورا أو محذوفا وعلى التقديرين فوجه
الشبه إما مذكور أو متروك وعلى التقادير الأربعة فالأداة إما مذكورة أو محذوفة فصار ثمانية ثم اختلاف
مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالأسد أو كالسرحان في الشجاعة أو اختلاف الأداة
كقولنا زيد كالأسد وكأن زيدا الأسد وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها بأنه إن ذكر الجميع فهو

أدنى المراتب وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها وإلا فمتوسطة وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا
قال وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها قيد به باعتبار متعلق بالاختلاف
الدال عليه سوق الكلام لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة كأنه قيل وأعلى مراتب
في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها حذف وجهه وأداته
فقط أي بدون حذف المشبه نحو زيد أسد أو مع حذف المشبه نحو أسد في مقام الإخبار عن زيد ثم أي الأعلى
بعد هذه المرتبة على أن ثم للتراخي في الرتبة حذف أحدهما أي وجهه أو أداته كذلك أي فقط أو مع
حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد في مقام الإخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في
الشجاعة في الإخبار عن زيد ولا قوة لغيره أي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالأسد في الشجاعة
ونحو كالأسد في الشجاعة عند الإخبار عن زيد فالمرتبتان الأوليان متساويتان في القوة والأخيرتان
متساويتان في عدم القوة والأربع الباقية متوسطة بينهما وذلك لأن القوة إما بعموم وجه الشبه من حيث
الظاهر أو بإيجاد المشبه به على المشبه بأنه هو هو نظرا إلى الظاهر فما اشتمل عليهما كالأوليين فهو في غاية القوة
وما خلا عنهما كالأخريين فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد أن
يفرق بين الأربع المتوسطة بأن حذف الأداة أقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر
ثم ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قوله تعالى صم بكم عمي ونحو قولنا لقيت في الحمام أسدا ونحو قولنا زيد أسد وأسد في
الإخبار عن زيد حيث جعل الأول استعارة والثاني تشبيها والتحقيق في ذلك أنه إذا أجري في الكلام لفظ دالة
قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في
الحمام أسدا أي رجلا شجاعا ولا خلاف أن هذا استعارة لا تشبيه والثاني أن يكون المشبه مذكورا أو مقدرا
وح فاسم المشبه به إن كان خبرا عن المشبه أو في حكم الخبر كخبر باب كان وإن والمفعول الثاني لباب علمت
والحال والصفة فالأصح أنه يسمى تشبيها لا استعارة لأن اسم المشبه به إذا وقع في هذه المواقع كان الكلام
موضوعا لإثبات معناه لما أجري عليه أو نفيه عنه فإذا قلت زيد أسد فصوغ الكلام في الظاهر لإثبات
معنى الأسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على أنه لإثبات شبه من الأسد له فيكون الإتيان بالأسد لإثبات
التشبيه فيكون خليقا بأن يسمى تشبيها لأن المشبه به إنما جيء به لإفادة التشبيه بخلاف نحو لقيت أسدا فإن الإتيان

بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واجرائه على [illegible] فلا يكون لاثبات التشبيه
فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان فهذا الافتراق ثابت ان
يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار
البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه
مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به
جاريا على اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك كحوادث تجر بدا اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق
لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارة له لا باستعماله فيه كما في رأيت اسدا ولا باثبات معناه كما في زيد
اسد على خلاف الخبر ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الا
على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا لما تكلف فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا
الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو
زيد اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا تحسن اطلاقه عليه وذلك كأن يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد
الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا
بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة
بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها
عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو
كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات
التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة
قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى
انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله
وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابه دليل على انه فوقه وكذا في الموت وفي مثله قول البحتري
وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه لا ترجع فيه الى التشبيه الساذج حتى تكون
المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح

بدرا له من الصفة العجيبة التي لم توجد للبدر فيبتني على تخيل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة
فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك هو رجل كيت وكيت لم تقصد
اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات
التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون
الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا
ونحوه يمتنع دخول كأن وحسبت لانهما يقتضيان كون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه
متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كأن زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كأن زيدا
اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كأن وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن
اذا تأملت وكشفت سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة
عجيبة لا اختصاص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد المحقق فلا معنى لتقدير التشبيه
هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا
المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز
وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة
بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما
وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان
يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالعرض
للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر
ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق
الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت
او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء
فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح للتأنيث على الوجهين اما على الاول فلان فعيلا بمعنى فاعل
يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه
يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي

في المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوف فالتأنيث
واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيلة بني فلان وقتيل بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم
والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح التخاطب اي
في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له ههنا فاحترز
بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل
في غير ما وضع له غلطا كما في قولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل
في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا
في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند الاطلاق
لا ينصرف الا الى الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع
له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء
فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار
المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اهل اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ
المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف
الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة
الى معناه المجازي لان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون الا
بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان
معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلنا لا نسلم
ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على
معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا دال بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا
هل قام زيد دال بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم
بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي خرج المجاز دون المشترك فانه مما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا
وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض اعني الاشتراك

لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما
يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين هذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر
الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا اطلقت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه
تنتصب دليلا على الطهر بالتعيين فالقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه
على معنى الطهر وكذا للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان
تكون الدلالة بواسطتها وحصل من الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند
الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك
وقال اذا اطلق فهو لاحدهما غير مجموع بينهما هذا تلخيص كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف
بانا لا نم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل عليه اذ هذا الاطلاق مما عليه وبان قوله
القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا
بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية قد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون
الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعمل فيه موضوع فالمجاز
ايضا كذلك لان الاسد في قولك رأيت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد
انه موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليس
بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة
لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم ان يكون
وهذا المجاز في اللفظ حيث لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه اي خرج
عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية
تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في
الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب
كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ
لذاته ظاهره فاسد ومن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر
الى لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها

ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهرة الفساد وتوهم ان السكاكي
اراد بالدلالة لذاتها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يجل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله برئ
عنه هذا كلامه واقول كيف حمل كلام السكاكي على ابطال كلام القوم بحمله على معنى هو برئ منه والحق انه لم يتنبه ان القوم
ايضا فسروا الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله
ثم تأوله فالتبس هذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول في الابتداء بحث وهو ان
دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى
ان المخصص هو الوضع والمخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى
على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما
بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم
ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية
تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على
المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم وان يفهم كل
معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان كل احد يفهم من كل لفظ انه لا افظ ولامتنع جعل
اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله
من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات
الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه للمتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضاد
كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين او
المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات المتنافيين والمتضادين لانه ممنوع
وقد تأوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي
الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل
التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف
الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك

كالنزوان والحيدى لما فيهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية
اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة
اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ
في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى
جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى
في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم
على غيره حال وضعه لمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء
المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنى
في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيح على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح
في اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل واحد
منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما
لم يستعمل لان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان
او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع
له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان
مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح
الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها
لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما في قولنا خذ هذا الفرس مشيرا
الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم
ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا
وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول ان غلب في معنى مجازي يسمى
له الاول حتى هجر الاول كلفظ الحقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس
كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز

الاول

في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له كلفظ الدابة اذا اطلقت
على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا
هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهو موضوع له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية
بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف
المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق
اللفظ على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق
الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله
عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلانه
ان كان واضعها واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى
الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع به التخاطب ان كان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح
ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص
كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة
لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع
لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله
المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان
فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني ولما ذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز وما ذكره بعد
كل نكرة من المعرفين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة
بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي
كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه
وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا
منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ
اي لفظ المشبه به مستعار لانه بمنزلة اللباس الذي طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كانت العلاقة
غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود

بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها ومن هذا ما يفيد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان لديه
وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر
ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ
وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم
فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض
اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان
كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فمبني على ما نقلنا
عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه قريب
وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل
فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير
حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها
وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبر العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات
لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاقات المجازية على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا
على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب تطلق اسم السبب على المسبب
ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع
الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة بعضهم ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد منها تسعة
غير ما سبق ودل في اطلاق اليد على النعمة والقدرة واطلاق الراوية على المزادة فقال ومنه اي من المجاز
المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه
على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز وفي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص
الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة اذ ما عداها من الاعضاء
مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلابد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد
اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه
وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم

في آذانهم من الصواعق وأن الأنملة جزء من الأصابع والغرض منه المبالغة كأنه جعل جميع الأصبع في الأذن لئلا
يسمع شيئاً من الصاعقة وتسميته أي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث
أو تسمية الشيء باسم مسببه نحو أمطرت السماء نباتاً أي غيثاً لكون النبات مسبباً عنه وأورد في الإيضاح في
أمثلة تسمية باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم أي الدية وظاهره أنه سهو لأنه من تسمية المسبب باسم السبب إذ الدم سبب
الدية والعذر أنه قال في تفسيره أي الدية المسببة عن الدم أو ما كان عليه أي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو
عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى أموالهم أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك إذ لا يتم بعد البلوغ أو
تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء إليه في الزمان المستقبل نحو إني أراني أعصر خمراً أي عصيراً يؤول إلى الخمر أو
تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه أي أهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس أو تسمية الشيء باسم حاله نحو
أي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله أي في الجنة التي تحل فيها الرحمة أو
تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي ذكراً حسناً واللسان اسم لآلة الذكر
ولما كان في الأخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فإن قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مبنى
المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك
قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما أما في الاستعارة فظاهر لأن وجه الشبه إما سواء أخص أوصاف المشبه به
فينتقل الذهن من المشبه به إليه لا محالة فالأسد مثلاً إنما يستعار للشجاع لا لزيد أو عمرو على الخصوص ولا
شك في انتقال الذهن من الأسد إلى الشجاع وأما في غيره فمطرد بإيراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو أن
اللفظ إذا أطلق على غير ما وضع له فإما أن يكون ذلك الغير متصفاً بالمعنى الموضوع له في زمان سابق
أو لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان أو باعتبار ما يؤول أو بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي أريقت
وإذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالحد فالذهن منتقل من المعنى الحقيقي إليه في الجملة وإن لم
يتصف لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد أن تريد باللفظ معنى لازماً للمعنى الحقيقي وهناك أي معنى ينتقل الذهن
من الحقيقي إليه في الجملة ولا يشترط أن يلزم من تصوره تصوره واللزوم إما ذهني محض كإطلاق البصير على
الأعمى أو مع الخارجي بحسب العادة أو بحسب الواقع وحينئذ إما أن يكون أحدهما جزء الآخر كالكل
للبعض والرقبة للعبد أو خارجاً عنه واللزوم هنا قد يكون بحصول أحدهما في الآخر كالحال والمحل أو بسببية
أحدهما للآخر أو مجاورتهما أو بكون أحدهما شرطاً للآخر فجميع ذلك مشتمل على اللزوم ولهذا اشترط في إطلاق

الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلاً فإن الإنسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فإنه لا
يجوز إطلاقها على الإنسان وأما إطلاق العين على الربيئة فليس من حيث إنه إنسان بل من حيث إنه رقيب
وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة إذا كانت بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن
من أحدهما إلى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة
أي قصد أن إطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فإذا أطلق نحو المشفر على شفة الإنسان
فإن أريد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ فهو استعارة وإن أريد أنه إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسن
على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون
استعارة وأن يكون مجازاً مرسلاً باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد تميز عن التخييلية والمكنى
عنها لتحقق معناها أي ما عني بها واستعملت هي فيه حساً أو عقلاً بأن يكون ذلك المعنى أمراً
معلوماً يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية فيقال إن اللفظ نقل عن مسماه الأصلي
فجعل اسماً له على سبيل الإعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله أي كقول زهير بن
أبي سلمى لدى أسد شاكي السلاح أي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف
مقذف أي رجل شجاع أي قذف كثيراً إلى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار لحيماً وتمامه
له لبد أظفاره لم تقلم اللبدة ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالأسد
هنا مستعار للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حساً وقوله أي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
أي الدين الحق وهو ملة الإسلام وهذا أمر متحقق عقلاً لا حساً وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فأذاقها
الله لباس الجوع أن الظاهر من اللباس عنده حمله على التخييل وإن كان يحتمل عنده أن يحمل على
التحقيق وهو أن يستعار لما يلبس الإنسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة الهيئة وفيه بحث
لأن كلام صاحب الكشاف مشعر بأنه استعارة تحقيقية تحتمل أن تكون عقلية وأن تكون حسية لأنه قال شبه
ما غشي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس وأثر الذي غشيه يحتمل
أن يريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وأن يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما
ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الأمر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيهاً لا استعارة غلط قال
المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا

لانا نقول قولنا ما نقص تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان نقص تشبيه شيء به نحو زيد اسد
ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لا يقال اذا كان معناه عين الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع
له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما نقص عبارة عن المجاز اي مجاز تعلق بقرينة يعم المجاز الى الاستعارة
وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله
على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه هنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب
المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او لقيت اسدا علمنا ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير
الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب ذلك لو كان اسد مستعملا
في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر والتحقيق في ذلك انا اذا قلنا في
نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما
نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعمل
المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور
كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي وصائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه
السلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقل عن عبد القاهر وكذا
الكلام في نحو ليث اسد اي شجاع كامل واما اذا ذكر المشبه بالكلية لكن في نحو المشبه نحو رأيت اسدا
في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعدا بدور ما تبرجها الكتان فهذا اشكال لان ذكر المشبه
لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون تشبيها اي اثبت حالا كالاسد في الشجاعة وكانت
من قصور مثل بروج البدر في البعد فيها تراع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا
من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جاريا كما في قوله تعالى صم بكم عمي اي هم او يكون
في الكلام ما يشعر بتقديره كما في قولنا رأيت اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا
مبين بسواد آخر الليل والبعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا
رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا

ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا
مقدر ولكن التفصي عن هذا الاشكال ان الاستعارة يجب ان يكون مستعملا في غير ما وضع له وعلامته ان يصح
وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت اسدا ان يقال رأيت رجلا
شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر
لان قوله ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يمنع عن ذلك فقصد التشبيه لا الاستعارة واريد تفضيل
البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن النفع فهو في طريقة قوله تعالى فهي
كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار وقد ذهب كثير من الناس الى ان الاية
من قبيل الاستعارة … ليس الا الاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تأمل اللفظ
… موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا
… مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع
… مثلا في قولنا رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به
… من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه
… بالنقل عن ائمة اللغة فحينئذ يكون استعماله في المشبه استعمالا
في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح
في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا
رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد
وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ
فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا البحث مشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج
وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي
لانها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد
الاسد كان استعمالها اي الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا

لا مبنيا على قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد أسد
ورأيت زيدا أسدا ورأيت به أسدا لانه اذا كان معناه عين الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع
له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في نحو زيد
أسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت أسدا يرمي بقرينة حمله
على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على حذف اداة التشبيه وان التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل صاحب
المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيدا اسدا او وقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير
الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب ذلك اذا كان اسد مستعملا
في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل ال...
نحو رأيت أسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعرف ...
نعني ان استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا ...
المشبه به في معناه فيكون استعارة ودل على ما ذكر
كقوله اسد على وفي الحروب نعامة اي مجترئ على
السلم جبان عن سواهم وانه كثيرا ما يكون بحث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقل عن عبد القاهر
الكلام في نحو ليث اسدا اي شجاع كامل واما اذا ادرك الشبه بالكلية لكن في نحو الشبه نحو رأيت أسدا
في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعدا بدور مخدرات تبرجها الكتان فهذا اشكال لان تركيب المشبه به
لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يستدعي ان يكون تشبيها اي اثبات حالا كالاسد في الشجاعة ...
من قصور مثل بروج البدر في البعد فيها تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا
من باب التشبيه لان المراد يكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا فاجرا الكلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي او ملفوظا
في الكلام بالتشبيه بقدره كما في قولنا رأيت اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على الخيط الاسود ايضا
يعني سواد آخر الليل وابعد من ذلك ما اشار به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا
رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح

اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا
مقدر ويمكن التقصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته ان يمتنع
وقوع الكلام الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت اسدا ان يقال رأيت رجلا
شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر
لان قوله ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يمنع عن ذلك فيكون التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل
البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن النفع فهو في طريقة قوله تعالى ثم قست قلوبكم
كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآية
من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف ورد على هذا الاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ
الكشاف فيه دليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي لكونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا
في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي بمعنى انها لفظ مستعمل في غير ما وضع
له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به
اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه
على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه
في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام صريح
في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا
رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد
وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ
فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتأمل فان هذا البحث مشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وبعضهم ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يتعلق باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج
وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها اي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي
لانها لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد
الاسد كان جواب لما استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا

استعمالاً فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت
استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة
ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا
انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير
ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا وقد اثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى
المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا
فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل
ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله
في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني
اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي
وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر
والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب و
الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه
فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي
لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي ورد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في
الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على انه جعل
افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة
وتلك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة
وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير
المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعيين المعنى الغير المتعارف
وبهذا اندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع

المخصوص

المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة
ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه
يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على
ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو
جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على
ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق
الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة
عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على
خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي [illegible]
تخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب
جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الحكم
مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان
بالذات متغايران بالاعتبار وذكر وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها
تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم
لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن
العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر
بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم
فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع
سواء كان متعارفا او غيره وبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف
وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير ما وضع له فيكون استعارة نحو رأيت
اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع
اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران وامور يكون كل واحد منها قرينة كقوله

وإن تعافوا أي كرهوا العدل والإيمانا فإنّ في أيماننا نيرانا أي سيوفاً تلمع كشعل النيران فتعلّق قوله
تعافوا بكلّ من العدل والإيمان قرينة على أنّ المراد بالنيران السيوف لدلالته على أنّ جواب هذا الشرط
تحاربون وتلجأون إلى الطاعة بالسيوف أو معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كلّ واحد
وح لا يخفى صحة كونه قسيماً لقوله أو أكثر كقوله أي قول البحتري وصاعقة بالجر على إضمار ربّ والرفع
على أنه مبتدأ موصوف بقوله من نصله أي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من الانكفاء أي تنقلب
والباء في قوله بها للتعدية والمعنى ربّ نار من حدّ سيفه تقلبها على رؤس الأقران خمس سحائب
أي أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب أي يصبّها على أكفائه في الحرب فيهلكهم بها
والمراد بأرؤس الأقران جمع الكثرة بقرينة المدح لأنّ كلاً من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار للآخر ولما استعار
السحائب لأنامل الممدوح ذكر أنّ هناك صاعقة وبيّن أنها من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الأقران ثم قال
خمس فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل وهي أي الاستعارة
تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين
أعني المستعار منه والمستعار له قسمان لأنّ اجتماعهما أي اجتماع الطرفين في شيء إمّا ممكن نحو أحييناه في أو
من كان ميتاً فأحييناه أي ضالاً فهديناه استعار الإحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حياً للهداية
التي هي الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا أولى من
قول المصنف إنّ الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما وأمّا استعارة الموت للضلال والميت للضال فليس من هذا القبيل
إذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فهذا مثال نحو أحييناه في أو من كان ميتاً فأحييناه ولتسمّ أي الاستعارة
التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق وإمّا ممتنع عطف على إمّا ممكن
كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه فهو بالنفع المنتفي أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم
ولا شك أنّ اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد إذا بقيت
آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل أو العاجز أو النائم
فإنّ الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف ثم الضدان إن كانا قابلين للشدة والضعف
كان استعارة اسم الأشد للأضعف أولى فكل من كان أقل علماً وأضعف قوة كان أولى بأن يستعار له اسم
الميت لكن الأقل علماً أولى بذلك من الأضعف قوة لأن الإدراك أقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لأن الأفعال

المختصة به أعني الحركات الإرادية مسبوقة بالإدراك وإذا كان الإدراك أقدم وأشد اختصاصاً به كان
النقصان فيه أشد تبعيداً له من الحيوة وتقريباً إلى ضدها وكذا في جانب الأشد فكل من كان أكثر علماً أو
أشرف كان أولى بأن يقال إنه حيّ هذا كلامه ولا يخفى عليك اختلال ما ذكره لأن الضدين القابلين للشدة والضعف
هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم أحدهما للآخر بل المقصود أنه إذا أطلق اسم أحد الضدين
على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه أشد كان إطلاق ذلك الاسم
عليه أولى والعبارة غير وافية بذلك ولتسمّ هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية
لتعاند الطرفين ومنها أي من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة
التي استعملت في ضده أو نقيضه لما مرّ أي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة
تمليح أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب أليم أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي
الإخبار بما يظهر سرور المخبر به للإنذار الذي هو ضده بإدخال الإنذار في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت
أسداً وأنت تريد جباناً على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع أعني ما قصد اشتراك
الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجهاً وههنا جامعاً قسمان لأنه أي الجامع إمّا داخل في مفهوم الطرفين
المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار إليها
أو رجل في شعفة في غنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها وأصلها من هاع
يهيع إذا جبن والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل
الله أو رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في أمر معاشه ويعبد
الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فإن الجامع بين العدو والطيران
قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما أي في مفهوم العدو والطيران إلا أنه في الطيران أقوى منه في العدو
قال الشيخ في أسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت شمساً أن الاشتراك ههنا في صفة توجد في جنسين
مختلفين كالأسد والإنسان بخلاف الطيران والعدو فإنهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وإنما
الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قد تختلف بالكثافات وذلك لا يوجب اختلافاً في الجنس ثم قال والفرق بين
استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لأنف الإنسان مع أن في كل من المرسن والطيران خصوص
وصف ليس في الأنف والعدو أن خصوص الوصف الكائن في الطائر مرعيّ في استعارته للعدو بخلاف

خصوص الوصف في المرسن وانما اتى من التشبيه هاهنا منظور بخلاف ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كان
في غليظ الشفة تجوزا استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن
موضع الانف ونحو ذلك لانه يورث مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخطؤهم بهاء
فاعتقد ذلك بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه عند ذكر
الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن في الانف والمشفر في الشفة والمشابهة من وجه واحد
وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا شبه بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار
منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في علم الفلسفة ان جزء الماهية لا
يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو
في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف
ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية
وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع
كونه في احد المفهومين اشد واقوى وذلك كاستعارة الطيران للعدو في قول ... نظرا الى ان الطيران
هو قطع المسافة بالجناح والسرعة داخلة فيه بل هي ذاتية في الاكثر كالجراءة للاسد والاولى ان يمثل
باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد
بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما
وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع
بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة
الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان
الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك البنية المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل
الشجاع لا الرجل وحده فالجامع هنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ
ففيه تجوز وتسامح قطعا بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له
فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له
هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد

وايضا تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت
اسدا يرمي واما خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا
عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد
بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه
وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بمنزلة ... بعنانه
علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر
نفسه بدليل ما قبله ... فيها ... [illegible]

[illegible] الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون
الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس قلت الاحسن ما ذكرنا اولا لان الركبتين
متقاربتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما
ان الطرف الذي على القربوس من العنان اعلى من الذي على فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف
في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري
رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي
الاباطح الدهم جمع الادهم وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان
بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج
ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في
الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار
سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله
سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس

خصوص الوصف في المرسن واما مثل الشفة فمنظور بخلاف ثمة ولهذا اذا وقع فيه التشبيه كما
في غليظ الشفة فهذا استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن
موضع الانف ونحو ذلك لاني كرهت مخالفة السلف فانهم عدّوها في الاستعارات وخلطوها بها
فاعتددت بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه غير
الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن الى الانف والمشافر الى الشفة والمشابهة من واد واحد
وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار
منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا
يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو
في الماهية الحقيقية الا ترى ... [illegible]
... [illegible] التبيين نظرا لان الطرفين
... جاع وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجراءة للاسد والاولى ان يمثل
باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزق بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد
بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما
وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع
بجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة
الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان
الاسد موضوع للشجاع لكن في تلك البنية المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل
الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ
فيه تجوز وتسامح لظهور ان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له
فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما والفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له
هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الا

وايضا تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت
اسدا يرمي واما خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا
عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد
بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه
وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه
علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر
نفسه بدليل ما قبله عوّدته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان
في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة المحتبي ممتدا
الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان
في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت بل يجب ان يقال انه شبه هيئة
وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدة الى جانبي الساقين حتى يكون
الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن ما ذكرنا اولا لان الركبتين
متناصبتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما
ان الطرف الذي على القربوس من العنان اعلى من الذي على فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف
في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري
رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي
الاباطح الدهم جمع الادهم وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان
بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا من اداء مناسك الحج
ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائر منا في
الغداة السائر في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار
سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله
سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس

شيئا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق وتتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه ثم بالغ في ذلك فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة لمكابدته فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي مدرك بالبصر وتمامه السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المص فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب حصول آخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض عليه بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد بظهور النهار تمييزه عن ظلمة الليل او بان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل وقال ابو ذؤيب وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فكمن هو اقام الظلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله تعالى فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يقصر بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه فاجاهم عقيب اخراج النهار من الليل ~~فاجاه دخول الليل~~ بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما قال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فكيف نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا اجعله السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تحقيق ذلك لانك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب ضوء النهار فتأمل واما مختلف بعضه

حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا وأنت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان
وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احديهما حسي
وفي الاخرى عقلي فتدخل فيما تقدم ولا تكون نوعا آخر قال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى
انواع تنوع التشبيه اليها كذا في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا
حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان
المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم
التشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان
والآلة لان المطهر في هذا التشبيه هو الموت والرقاد وبالجملة القبر والمكان الذي نام فيه ويحتمل ان
يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال في الموت الذي
المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما
لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق
المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال فقد زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان
البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة
يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي
والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة
وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي
كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة
بهم كالمضروب القبة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة
لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة
على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة
والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية
تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب
المعنى على اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا

لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما
عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما
دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي
فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني
اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل
التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه
والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية
الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات
المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضها لها ودون الحروف
وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل
كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير شامل لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها
تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة ثم انهم
قد خصوا المشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق والحق
تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان
المقتل مثلا اسم المكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يعتبر
التشبيه في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا هذا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا
شديدا كان المعنى تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت
بالرقاد فالاولى ان يقال المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم
بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا فينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود
الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين
اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب
المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية

وفي كون الاستعارة في جميعها تبعية

ومعناها الظرفية وكمعناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في مثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كالمستشرك الله فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا الدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وتحقيقه بعض الافاضل يقول الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه لتكون استعارة قلنا ان اللفظ الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين تلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وقد يبعد التمثيل على احد الاعتبارين فافهم وقد يقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن بعد الالتقاط بعلته اي بعلة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور هذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا لكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان المشبه في التبعية لا يكون مع نفس مفهوم اللفظ ثم هذا انما يتجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يتجه على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق

الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعير لما يشبه العلية والحال اذا اريد التشبيه في امثال ذلك مما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم وكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطعة فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسب للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى حرب بني فلان اعناق الاعادي طعنات واما مثل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل ليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة واما ان قال مدار قرينتها على كذا الجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقولك قتل زيدا اذا ضربه ضربا شديدا وايضا القرينة في الحرف غير منضبط والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرن بما يلائم المستعار له او قرن بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني

مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء
لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء
تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه
غلقت لضحكته رقاب المال اي يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم
غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل
فكساها لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان
في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لائم الاذاقة
فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس
فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة
لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلت المراد بالاذاقة اصابتها بتلك الالام الحادث الذي
استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها
في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم
في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع
والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية
وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في
الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا تكون ترشيحا والثالث مرشحة وهي ما
قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار
الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح
بالصفة قوله كاد ورث اليوم بحرا زاخرا يتلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله
لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد
اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ
من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة
مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية وبناءه اي بناء الترشيح

على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار
له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني
ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود
لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا
ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان
لهذا الكلام وجه ونحوه اي مثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب
في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته
لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب
على عكس مذهب النهي فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب
النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله
واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل
في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل
من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية
المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صرح في الايضاح ويدل عليه لفظ
المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع
كما في قوله اي قول العباس بن احنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا فعز امر من عزاه حمله على العزاء وهو
الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع انت اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك
النزولا وبحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب
الشرط اعني قوله واذا جاز فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي
فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاز الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام
عليه هذا كله في المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي
اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد

وهذا أي الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه إشارة إلى أنّ دالغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله أن تشبّه إحدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى ثم تدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فتطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في أمر إني أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع إلى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة أما بعد فإني أراك تقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت شبّه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدّم رجلاً وتارة لا يريد فيؤخّر أخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمّى التمثيل لأن وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لأنه قد ذكر المشبه به وأريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمّى التمثيل مطلقاً من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو أن المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلاً هيئة المركب في نحو زيد قائم موضوعة للإخبار بالإثبات فإذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بدّ وأن يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فإن كانت العلاقة المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فإن المركب موضوع للإخبار والغرض منه إظهار التحسّر والتحزّن فهو المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكره دلّ على الصواب ومتى فشا استعماله أي استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك أي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الأصلي سمّي مثلاً ولهذا أي ولكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا يغيّر الأمثال لأن الاستعارة يجب أن يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو طرق تغيير إلى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً وتحقيق ذلك أن المستعار يجب أن يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به أخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل إلى مضربه تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً بل إنما ينظر إلى مورد المثل

مثلاً إذا طلب رجل شيئاً ضيّعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيّعتِ اللبن بكسر تاء الخطاب لأن المثل قد ورد في امرأة وأمّا ما يقع في كلامهم من نحو ضيّعتُ اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل وإشارة إليه وقد يكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل للحال أو الصفة أو القصة إذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً أي حالهم العجيب الشأن وكقوله ولله المثل الأعلى أي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون أي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة

فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا أظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصّل ذلك يرجع إلى ثلاثة أقوال أحدها ما فهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب إليه السكاكي ويجيء بيانهما والثالث ما أورده المصنّف ولما كانا عنده أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أورد لهما فصلاً على حدة ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة تتميماً لأقسامها وتكميلاً للمعاني التي يطلق عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس أي في نفس المتكلم فلا يصرّح بشيء من أركانه سوى المشبه فإن قلت قد سبق في التشبيه أن ذكر المشبه به واجب البتة وأن التشبيه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الأركان وتركها قلت ذلك فيما هو التشبيه المصطلح وقد سبق أن المراد غير الاستعارة بالكناية ويدلّ عليه أي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسّاً أو عقلاً يجري عليه اسم ذلك الأمر فيسمّى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية أو مكنياً عنها أما الكناية فلأنه لم يصرّح به بل إنما دلّ عليه بذكر خواصه ولوازمه وأما الاستعارة فمجرّد تسمية خالية عن المناسبة ويسمّى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله أو قوامه في وجه الشبه ليخيّل أنه من جنس المشبه به ثم ذلك الأمر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين أحدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فأشار إلى الأول بقوله كما في قول أبي ذؤيب الهذلي وإذا المنية أنشبت أي علّقت أظفارها ألفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني إذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روي أنه هلك لأبي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا إلى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله أودى بنيّ وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع

حكي ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين
أريهم أني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت
شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم
ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها
تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية
واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه
الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان
الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي
الاظفار والمنية حقيقة مستعمل في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز في اثبات
شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا يتحقق احدهما بدون الاخرى لان التخييلية
يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول
المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام
انه ترشيح للتشبيه كما في اطولكن في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة
في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام ولا هو مبني على
مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فما الصحيح في ذلك قلت معنا ان الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا
يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية
كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه
لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان
المفترس والمستعار له هو المنية وهذا هو كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث
قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات
الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا
اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع

هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد
استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كالاستعارة
النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة
بالكناية وانما دل على ان نحو قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها
بماله الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة
الاستعارة على قسمين احدهما ان تنقل الاسم عن مسماه الى امر محقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه كرأيت
اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال
هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها فانه جعل للشمال يدا
من غير ان يشير الى معنى يجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذ اصبحت لشيء مثل اليد للشمال
كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد وانما يأتي التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذ
اصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك تصريف الشيء بيده فتجد الشبه المنتزع لا يتعلق
من المستعار نفسه بل بما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال
مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة
مع انه لم ينقل من شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال
يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن
الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال
امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية
والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة
للتحقيق والتخييل وقد حملها على التحقيقية في الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار الى بيان التخييلية وما
اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فتعطلت الآته
اي آلات ما كان يرتكبه وكذا الصبر في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج
والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب
المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا متحرز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية

فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبى بجهة من الجهات المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس
والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبى
على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة
كذا في الصحاح لا من الصبا بكسر الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اى لعب مع الصبيان واشار
الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اى زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة
لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتآخذ في اتباع الغي الا اوان الصبى
وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل
تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان
كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا
لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال
فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع و
احترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان
الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر
وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له
فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها
مستعملة فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا
وغير متعارف فمجرد قوله المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا
هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يعتقد والسكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد
ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة
بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر ان قوله على
اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان
الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين
على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فليس اصح القولين ولو كان تكلف

يصح بقوله من غير تأويل عليها تأمل وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له
بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء
في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة
او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد
استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا
في اصطلاح به التخاطب مع انه ادخل وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له
بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اى ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى
السكاكي بقيد التحقيق اى قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز
الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد
الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا
واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة
وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون لا زائدة مثلها في
قوله لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق
كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط
في فضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع الصلوة في الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ
الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد
هنا من حذف مضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان
الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء
المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد
على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة
بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد
ذلك فقوله للتحرز عن كذا وكذا مبني على التجوز والتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق
لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة

لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة
فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف
ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا
لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما
ذكره بان التقييد باصطلاح التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ
الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا
ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل
في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف
الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفهما انما علم من عبارة اعني قولنا في اصطلاح
به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع
حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظ واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف
المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف
المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات
وكذا ما يقال ان تعريف الوضع يعلم المعهود اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي
استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه
ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى تقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي به وقع التخاطب
ولا يغني عن فساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد
لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث
انها موضوعة له وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها
في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع
له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو
ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة
المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له

ليس

ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل
فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة
معناه اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب
حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع
له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة
الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة
بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه
في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت
له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء
السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما
اكتسى الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معناه انه كذلك بمعنى كما هو
ههنا ان العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا تتفاوتان الا بان احدهما مالك لها
والاخر ليس بمالك وسمي المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه وسمي اسم المشبه به مستعارا
وسمي المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو
السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في نهاية التشبيه كان مشعرا
بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء تحقيق كلامه بما لا مزيد عليه وذلك في الجملة قد وقع منه خبط في تعيين
الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعني بالمصرح بها ان
يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية
وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد
ذكر قسما اخر سماه المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه
المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف

احدهي صورتين منتزعتين من امور وصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي
للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان منافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات
والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق
الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد
لا يكون وقد يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في
غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع
الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة
قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة
قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب
وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح
بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد وسيجيء ذلك كما تقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد
والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان
اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا
نوعيا على ما تبين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية
على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا الاية وفيه نظر لانه لو قيل ان لفظ المشبه به هو استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح ردا لكلام
المفتاح حيث ادعى استلزامه التركيب لا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التمثيلية مثل قولنا اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته
بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد
ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييده واقترانه بالف شيء
لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخير اخرى والمستعار

بهما

هو التردد وهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية في
الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو
في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب
فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي
الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها
شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه
لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع
لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي
للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني الصورة التي هي مثل صورة
الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على
المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده
لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال
الشبيه بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير
استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام
لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا
شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن في زعم المصنف انه لا دليل فيه لجواز ان يكون قد
شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او
يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة
في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه
ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة
الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر
كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم
تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي

ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل
بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف
تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار
للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل الشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد
عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات
اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا
خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس
المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة
في التخييلية على تفسير السكاكي دون القوم لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ
المستعار بالحقيقة ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيهه بمعناه الحقيقي لما سبق من
تفسير الاستعارة وان خص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه
السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول لم ذكرت من معنى الاستعارة
المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية ويتحقق معنى الاستعارة في التخييلية اذا استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار
مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا
لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول
باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى ان اجماعهم على خلافه
ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في
التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص
المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت
لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به اعني الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك
صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال
التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به

كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن
الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح
ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختص به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه
الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم
المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه هنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة
المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة
المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية
وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز
والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل الاعتراض
مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في
التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح
لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا
يفترس اقرانه ورأيت بحرا تتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف
بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل
فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زايدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به
هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه
وعنى بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه
هو المشبه ويراد المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء
السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى
المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية
لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة
المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا

للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه
ويريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق و
اضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع
وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والاظفار
دخل في الاعتراض فان قلت الخ قد ذكر في كتابه ما يحصل منه التقصي عن هذا الاعتراض حيث اورد
سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه والكار ان يكون شيئا غير
ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه
ثم اجاب بانا نفعل هنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها باسم المشبه به كما ندعي هناك الشجاع
مسمى للفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى يتهيأ لنا التقصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية
ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي هنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ
السبع بارتكاب تأويل وهو ان يدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين
متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين
المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونا مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية
مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له
على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل
الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا
اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون
استعارة بل حقيقة ملتبسا بالتأويل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية هاهنا هو الموت وهذا اللفظ
موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا
للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا بل الجواب
انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من
حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية
اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد

السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون
باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع لمعنى السبع
مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول
على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل
من حيث انه مرادف السبع والموت فرد من افراده فليتم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على
نحوه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه
لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي
حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من
اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به
المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية
عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي نعم الاشكال انما يتوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة
بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال
المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وح يندفع الاشكال بحذافيره
واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما تكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة
المكنى عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة
الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية
واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت
والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن
المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات
استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ويجعل نسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى
هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن
استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم

في جذوع النخل بجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة
ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية جعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية جعله قرينة
الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره
السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها
الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة
المصرح بها التي هي من اقسام المجاز اللغوي وفسرها بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون
مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية لم تكن الاستعارة المكني عنها
مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم بدون
اللازم مح وذلك اي عدم استلزام المكني عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية
التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لان المجاز اذا لم يكن مرسلا فهو
ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد
التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر
آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يثبت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا
حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة
هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق
هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض
المص انا لا نم انه لو كان نطقت ذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في
الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قولهم في الشراح لا تنفك المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة
للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي
هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من تشبيه المتكلم للحال فهنا استعارة مكني عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت
الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال
هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والمص فتقسيم ما لا يتصف عن كلام احد من عثر ان ينظر فيه ادنى
نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكني عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا نسلم

دليلا

دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله ينقضون
عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر
محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق
السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم استلزام المكني عنها عن التخييلية انما هو مذهب
السلف فعنده لا تلازم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع
وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر وهمي
كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع
البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا ايضا ابطال لكلام المص لا توجيه لكلام السكاكي
لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيحتاج الى تقدير امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في
الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد المركب المشتمل على
التبعية الى المركب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية تغيير للمقر مثلا في نطقت الحال
بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة
مستعملا في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا امكن ذلك على
مذهب السلف ايضا لما مر من التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية فصل
في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات
حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو
ذلك من محاسن في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا تشم
رائحته لفظا اي بان لا تشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولذا قلنا بان يكون ما
اسند الى الشيء عنه بتشبيه للاستعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني
ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه
ولذلك كان نحو شبيه ... فاعرف التشبيه ... ومن زعم ان من شرائط حسن كل
منها ان يكون مطلقة غير مقترنة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن
انواع الاستعارة ثم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك ... لان شرط حسنه

ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا يعني ان يكون التشبيه اي المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف
او اصطلاح خاص لئلا يصير اي الاستعارة الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز
والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا ان روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع
كما لو اشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان
ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا
تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرحله
الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل و
الكاف مفعول ثان لتجدون وليس مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة
غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا يعني ان كل ما يأتي فيه
الاستعارة التحقيقية او التمثيل يأتي فيه التشبيه وليس كل ما يأتي فيه التشبيه يأتي فيه الاستعارة التحقيقية
او التخييل والتمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا وتكليفا بما لا يطاق كالمثالين
المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي التشبيه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه
اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة
لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا
اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني وقعت في ظلمة والاستعارة المكني عنها
كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب
حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقية كما مر
فهي تابع الحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها
بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجنت في الكلام
ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات
حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها
عن معناها الاصلي كذلك توصف ايضا بالمجاز لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان
الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا كما في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك

السكاكي قال في المجاز بالحذف

لانه

لانه قد نقل عن بعض الائمة واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الاشكال فيه وقد صرح بان الجر
في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على المعنى الثاني
اقتداء بالسلف واحترازا بتنبيه السامع عن الزلل عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار
فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه
يشعر لفظ المفتاح اي بغير اعرابها من نوع اي آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله
وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة
مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق
الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا الامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع
في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد
ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا
كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية
هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء
فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود
نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة
ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ
هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك
الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا
البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن
يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان
معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله بل يداه مبسوطتان فان معناه

بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى
انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل وفيمن لا مثل له فان كان الحذف والزيادة
مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله
اي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما
وضع له لعلاقة بعد نقصان منه يتغير الاعراب في المعنى الى ما يخالفه راسا كنقصان الاهل من واسأل القرية
لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوي من قوله او كصيب
لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان
تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا عن
الاهل بعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول لم يكن من هذا النوع من المجاز ولا
يحتاج الى تقدير المضاف كالوجه بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة
ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب في المعنى الى ما يخالفه
بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو فبما رحمة من الله وما يغير الاعراب فقط كسرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى
فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر
لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة هنا ما وقع عليه عبارة النحاة من
زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وان زيدا قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح
ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد
مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق
لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز
اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتعريف يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في
غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له
في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول وظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي
ولا يدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال
المستثنى متصل ومنقطع فلا يعرف للسكاكي مصارا ما يتفرد به والله اعلم الكناية في اللغة مصدر

قولك

قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما
هو المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ
مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم
معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه
اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى
الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه
ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه
يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء
اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند
لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف
المذكور ان المراد بالكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان
الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة
طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة
قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له
كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال
المراد بالكلام المستعمل اما معناه وحده او غير معناه وحده او معناه وغير معناه والاول الحقيقة والثاني
المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم
التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان يشير
الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم في قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا لا يقال جاء فلان
مع الامير ولا يقال جاء الامير مع فلان فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى
من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من
الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى المعنى وهو لازم
المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية

والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم
لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم
النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم
ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم
ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان
يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك وح
اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق
والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه قال مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال
من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من
الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب
ان مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوز
كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف
ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال
الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلاثة اقسام الاولى اي القسم الاول
والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها
اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض
فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين
مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب
ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف
فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة
مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص
وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال

القريبة نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة
بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما
خالية عن الواسطة للظهور انه ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى
الانسان فالصواب ان التقرب بينهما باعتبار آخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن
ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي مع الاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من
اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو
ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة
والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل
النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى
كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف
ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على ضمير الصفة انك
تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد
الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا
النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف
وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المبتدأ مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها
جارية على المبتدأ في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة
المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه متصف بالحسن في وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي
شيخ وكثير الاخوان اي متقوي بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا
يقبح هند قائمة الغلام فان قيل اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمتم انها كناية مشوبة
بالتصريح ولم لا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو
ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت
للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المبتدأ انما هو لحكم امر لفظي وهو
امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال

فيها على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر آخر ومنه ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود ولكن لا في ادنى النظر وبهذا ممتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولهم عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهو المراد بقول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر او لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اي ونحو القول ومنصوب معطوف على مفعول ان يقول اي وان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ونحوها والاسناد ونحوه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماح لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصلت السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافة او اسناد الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره في قولنا طول

نجاده

نجاده ومسند الى ضميره في قولنا طال نجاده وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا الوجه لانه قد يكون في الدنيا كثير من قباب فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني يعني نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى تكون اضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا كثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احداهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور في الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف ونفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال والعرض بالضم الناحية من اي وجه جئته يقال نظرت اليه من عرض وعرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى

تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان
التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض
اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض
يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد به آخر
ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر
الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه
جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما
تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز
بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي
او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج
فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه
ولغيرها اي المناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان
الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها
ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة او الحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط
بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال
السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه
اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب والانسان الآخر معه جميعا كان كناية لانك اردت
باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة
دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية
كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون
مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح
العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز

من حيث استعماله في الخطاب فيما هو غير موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم
وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من حيث استعمال اللفظ فيما هو موضوع
له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر
وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام
يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول
مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان الاول اعني قولنا آذيتني
فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر
منه الايذاء فان استعملته واردت تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به
تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا
والله تعالى اعلم فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح
لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود
اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع
المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز
وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكني عنها
ليستا من انواع المجاز عند المصنف قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية
ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات
المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة
ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد
تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى
ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى لم
يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه
به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد
لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس في

من هذه الامور ويفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب
في كل صورة ليس هو ذلك فليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا ايضا يمتنع في قولنا رايت
اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه
في الشجاعة ولا يمتنع ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ
ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا
فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا توجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ
من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر هذا الحكم اثباتا او
نفيا وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا
رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى بجعله اسدا
وفي الثاني من اللفظ قلت لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى
بان يكنى عنه بكثرة الرماد وهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تجعله اسدا وهذا صريح
في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقاره الى التامل
الوافر والله تعالى اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله تعالى المشكور على نواله وهو المسئول لانعام
القسم الثالث بالمنح واله الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام
اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه
المذكورة في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة
اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقد رعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان
هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير
فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين ما هو الاعم الشا
مل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة
او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة
فانهما من علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات
التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام

ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الدلالة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين ما
للفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني
والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي والمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه
المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين
متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين هنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما
غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتنافي في الجملة وفي بعض
الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب
او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف وما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك
...
...هم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت
...معنى الاشجاع دل على معنى الضرا اي ما كسب
...عتبا غيرنا وتخصيص الخير بالكسب والشر
...ع تجذب اليه وكانت اجدر في تحصيله واعمل
...ن يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم
...من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحيا
...و هو اي الطباق ضربان طباق الايجا
ب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر
نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس
واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى
من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا
داخلا في تعريف الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي
برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل بن حميد حين استشهد تردى
ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب
الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة

من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان النسب
في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يمكن في قولنا رأيت
اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه
في الشجاعة ولا يمكن في مثل كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ
ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا
فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ
من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر هذا الحكم اثباتا و
نفيا وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا
رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد [illegible]
وفي الثاني من اللفظ قلت لا يعتري حال المعنى [illegible]
بان يكنى عنه بكثرة الرماد وهكذا لا يتغير معنى مساواة [illegible]
في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في [illegible]
والله تعالى اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان [illegible]
القسم الثالث علم البديع وانه الفن الثالث [illegible]
اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها [illegible]
المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطا
اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال وبعد رعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان
هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير
فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين [illegible]
للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة
او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة
فانه من علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيه ح بعض ما ليس من المحسنات
التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام

ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الاصالة وان كان بعضها لا يخ عن تحسين ما
للفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني
والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي والمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه
المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين
متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين هنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما
غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتنافي في الجملة وفي بعض
الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب
او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك
الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت
او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت
من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر
بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه وكانت اجد في تحصيله واعمل
او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم
مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود سوى الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء
مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب
كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر
نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس
واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى
من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا
داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي
برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل بن حميد حين استشهد تردى
ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب
الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة

فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والتقدم من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة
وما في هذا البيت من الكناية فقد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا يخفيه الا من لا يعرف
صنعة الكناية وأما مديح التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر
اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر
فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون
تورية وتلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل
السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها
مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه
قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين
معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم
من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فلا تقابل بين البكاء
وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني
ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين
يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص
باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة
على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف
التقابل لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم تخص اسم المقابلة
بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة
والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك
والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتماثلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة
ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى

بالقبح

بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى
فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل بين الجميع ظاهرا
الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي عما
عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم
الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق
بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة
وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما
واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين او الاضداد
ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق
جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله تعالى فسنيسره للعسرى فعلى هذا لا يكون بيت ابي
دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه
اي من المعنوي مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر
وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق
وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو
قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المحنيات من عطف العود وعطفه حناه
بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين
اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون
بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث
يرويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر
المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت
الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث
فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر
ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه

في المعنى والتناسب قد يكون ظاهراً نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركاً للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيراً به وقد يكون خفياً كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان ينقادان لله تعالى فيما خلق له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسباً للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرسط في البيت السابق يخلي عن الوسط الالما والنون هو الموصوف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما ذهم وراء اسم فاعل من رأيته اذا اصبت رئته وكذا دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى رب ناقة مهزولة عن ان تركب من الشوق ماشية في الضمور والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فصغر دليها اذ لا حراك بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الجنيبة بمانه ذوات انضبه ففي ذكر الحرف والنون والدال والراء والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتوفيق من قولهم برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحاباً

تسربل وشياً من خزوز تطرزت مطارفها طرزاً من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر

تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخز جمع خز

وتطرزت اي تحلت والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله يكب الجبن احلى وامر وضر وانفع ولان واخشن وريش وابر وانتدب للمعالي اي كن حلواً للاولياء مراً على الاعداء ضاراً للمخالف نافعاً للموافق ليناً لمن لان خشناً لمن خاشن وريش اي اصلح حال من يختل حاله وابر من برى القلم نحته اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب للمعالي واجعلها بحالي امر به لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول اعلى في مراعاة النظير لكونه جمعاً بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعاً بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصده رقبه والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر ويسميه بعضهم التسهيم وبرد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلاً قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من البيت والفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يفهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من عرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله

احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام

فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقاً او تقديراً اي وقوعاً محققاً او مقدراً فالاول كقوله قالوا اقترح شيئاً من اقترحت عليه شيئاً اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لان من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير

على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشىء لك طبخه قلت اطبخوا لى
جبة وقميصا اى خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما فى نفسى
ولا اعلم ما فى نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثانى وهو ما يكون وقوعه فى صحبة الغير
تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله تعالى صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له
عابدون وهو اى قوله تعالى صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهى الحالة التى يقع عليها
الصبغ مؤكد لآمنا بالله اى تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس
المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان
تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة وهو وقوع تطهير الله فى صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا
بقوله والاصل فيه اى فى هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم
فى ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اى الغمس فى ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم
بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله
بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا آمنا بالله
للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان
صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه فى صحبة
صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التى هى سبب النزول من غمس النصارى اولادهم فى الماء
الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا
يصطنع الى الكرام ونحوه فعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له
ذكر فى المقال ومنه اى من المعنوى المزاوجة وهى ان يزاوج اى يوقع المزاوجة على ان الفعل
مسند الى ضمير المصدر كما فى قولهم حيل بين العير والنزوان بين معنيين فى الشرط والجزاء اى يجعل معنيان
واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى ان يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اى قول البحترى
اذا ما نهى الناهى ومنعنى عن حبها فلج بى الهوى ولزمنى اصاخت الى الواشى اى استمعت الى النمام
الذى ينم حديثه ويزينه وصدقت فيما افترى على فلج بها الهجر زاوج بين نهى الناهى واصاختها
الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ان ترتب عليهما لجاج شىء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما

ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين فى
الشرط والجزاء فى ترتب فيضان شىء عليهما ومن جميع الامثلة المذكورة علم ان معنى ما ذكرنا لا ما يسبق
الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج
الهوى وفى الجزاء بين اصاختها الى الواشى ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة فى مثل قولنا اذا جاءنى
زيد فسلم على اجلسته فانعمت عليه ومنه اى من المعنوى العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء فى الكلام
على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم
فى الكلام جزء ثم يعكس فيقدم ما اخرت ويؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى
وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر فيسرع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى
بسريع وما اشبه ذلك ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفى جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفى الكلام
وبين السادات وهو الذى اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات
ثم عكس وقدم السادات على العادات ومنها اى من الوجوه ان يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين نحو يخرج
الحى من الميت ويخرج الميت من الحى فقد وقع العكس بين الحى والميت بان قدم الحى واخر الميت ثم
عكس فقدم الميت واخر الحى وهما متعلقان بالفعلين فى جملتين ومنها اى من الوجوه ان يقع بين لفظين
فى طرفى جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم
ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان فى طرفى جملتين ومنه ان يقع بين طرفى الجملة كما
قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابى والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها
تبين لى ان الفنون جنون ومنه اى من المعنوى الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض
اى نقضه وابطاله لنكتة كقوله اى قول زهير قف بالديار التى لم يعفها القدم بلى وغيرها
الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم
عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والدهش
حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه السابق قائلا بلى
عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اى من المعنوى

التورية وتسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد منهما اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظه قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايدي معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا باردا او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي اوان الحلول في برج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشأ حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة الظن فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجاز وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي الضمير الراجع

الى

الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه في رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله تعالى على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب وليسم معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل وشبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وكذلك من جعله قول الفريقين فانه قد لف بين القولين قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين القولين او بين الفريقين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع

يرد الى كل فريق او كل قول ما يقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده ان داخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه ومنها نوع آخر من اللف والنشر لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملحوظا او يذكر متعددا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتأديب والاكرام والتحاشي عن الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله تعالى لتكملوا علة للامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف والنشر لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه مستقل بالتعليل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر بصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة ما على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كل من العلل راجعا الى واحد من هذه الثلاثة وقد يقال يحتمل ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ثم علة لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له

وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا دليل على ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة اي داعية الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فتوهم بعضهم ان التقسيم عنده اعم من اللف والنشر واقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد به الا الاذلان وهذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي هو الحمار الوحشي او الاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين ويصح ان يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحي ولو سلم فنحن جعلنا هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتامل ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط

فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما
بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحراق ومنه اي من المعنوي
الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله
اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام المدوح وهو سيف الدولة ويتضمن الاقامة معنى التسليط
عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهي من بلاد الروم تشقى
به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى
وهي متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة
وقد شقيت الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل
القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا
ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ
ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا
البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو
وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان ابي الطيب
وما وقع عليه الشروح موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة
والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا
اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة
ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين
بعد الاكمال والمراد ههنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز فهنا قسم في البيت الاول صفة الممدوحين
الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من
المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلثة
كقوله تعالى يوم يأتي يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله
لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله تعالى كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له
الرحمن وهذا في موقف وقوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر

والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت
له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير و
شهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات
الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هي عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما
اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة
خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد
الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود
في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون
بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل
وهو رضوان الله تعالى وما يتفضل به الله تعالى عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف
بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء
لان صرف الحكم عن الكل وقتا ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة
لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين ذاقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما
ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار ما هم فيه من
الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان
النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي
وسعيد اذ الانفس اي اهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما
لهم من عذاب النار بقوله تعالى فاما الذين شقوا الى آخره وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما
ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي
بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال اذا لاقوا اي ثقال على الاعداء ثباتهم على القتال اذا
لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير
اذا شدوا والان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف
الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن

يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا
يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما
قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاؤه لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث
اللاتي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه لجبر تأخير الذكور مع فضلهم لان في التعريف تنويها بالذكر
كأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور
واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اي من المعنوي التجريد
وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة
لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة
الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية
نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا
صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون
بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماح
حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف
فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا
لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير
حصل لي من حصوله صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء
من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا
قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الحرب وهو
الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم
عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال
استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما
يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها
دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها

ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي
اي تجمع الغنائم الخالصة غزوة وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب
بان مضمرة كأنه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكأنه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا
لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه
وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة
الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا
لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات
بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد
والتضجر في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية
نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا اي يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع
من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت
له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان
الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل
ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد واذا كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله
ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق
لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم
يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله
قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة
المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا
لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه
على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من
زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا
استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما

حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفيض او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتعيين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا ولم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يتبع الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها عثيرا اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا وهو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي العنق ادعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤسها على وجه صار ارضا يمكن السير عليها لتلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل

ارجان بلدة بفارس
صحاح

يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في تلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي ومن البديع المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكان مراده بذلك انه يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر بها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة اي شكا وليس وراء الله للمرء مطلب اي ليس بعد الله لاحد مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش واكذب اللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق من راد الكلأ وارتاده ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك في قوم اراك اصطنعتهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلومني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم وكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي هذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم وقد ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه

اى الاعادة اهون واسهل عليه من البداء وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل
في الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اى التغير آفل وربى ليس بآفل فالقمر ليس برب
ومنه اى من المعنوى حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير
حقيقى اى بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعنى يجب ان لا
يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه
كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير
مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى ومنشا هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون
الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابقة
للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التى ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير
ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة
كقوله اى قول ابى الطيب لم تحك اى لم تشابه نائلك اى عطاءك السحاب وانما حمت به اى صارت
محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول
المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء
الممدوح او يظهر لها اى لتلك الصفة في العادة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هى المذكورة
لكانت المذكورة علة حقيقية فلا تكون من حسن التعليل كقوله اى كقول ابى الطيب ما به قتل اعاديه
ولكن يتقى اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة
لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته
ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب
ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة
على وجه تخييلى اى تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب
رجت الذئاب ان تنال من لحوم اعاديه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل
طاعة للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور
اعاديه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اى الصفة الغير الثابتة

الى

التى اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك
اى حذارى اياك انسانى اى انسان عينى من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن
لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كان ممكنا عقبه اى
عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى بان حذاره اى حذار الشاعر منه اى من الواشى نجى
انسانه اى انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة
كقوله هذا البيت للمترجم وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته
لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء
فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من
الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد
النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليها اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها
بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم تحك نائلك السحاب البيت فمن زعم
انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح
فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة
الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز
ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعنى للاستدلال بانتفاء الجزاء
على انتفاء الشرط فيكون رؤيتها على الجوزاء من سمة الانتطاق علة لكون نيتها خدمة الممدوح
اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد
يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها
علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق
كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب
الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخرج عن التكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها
علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن التعليل ما بنى على الشك ولكونه مبنيا على الشك
لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اى قول ابى تمام

كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيّبن تحتها حبيبا فما رقأت
رقأت بالهمزة تحتها اى ما سكنت لهن مدامع والضمير فى تحتها للربى فى البيت الذى قبله وهو قوله
ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد
من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فقد علل على سبيل التشكك نزول المطر من السحاب
بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب
فلان طال عليها الامد درست فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد
وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد بحبيب نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير قلت
وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدرى من عزاى بلاقع
عشية شاقتنى الديار البلاقع وفى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر
وعلى هذا فالضمير فى تحتها للديار البلاقع وكان غرض ابى تمام هو الحبيب الذى فقدته السحاب فى تلك
الديار ومنه اى من المعنوى التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اى اثبات ذلك
الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب
كقوله اى قول الكميت فى قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم
تشفى من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى
كلب باكل لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب
دم ملك يعنى انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف ذكره فى طريقة قول الحماسى بناة مكارم واساة
كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من
داء الكلب ومنه اى من المعنوى تأكيد المدح بما يشبه الذم النظر فى هذه التسمية على الاعم الاغلب
والا فقد يكون ذلك فى غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم
من النساء الا ما قد سلف يعنى ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير
ممكن والغرض المبالغة فى تحريمه وليسمى تأكيد الشئ بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى
من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح لذلك الشئ بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة المدح فى صفة
الذم كقوله اى قول النابغة الذبيانى ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور فى حدها

والواحد

والواحد فل من قراع الكتائب اى من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة
مدح هو ان سيوفهم ذوات فلول اى ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اى من العيب
على تقدير كونه منه اى كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو
من بابه على الشرط المذكور وهو اى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال
الشجاعة فهو اى اثبات الشئ من العيب فى المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فى سم
الخياط فالتأكيد فيه اى تأكيد المدح ونفى صفة الذم فى هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشئ ببينة لانه
قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة
ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت
عن الاستثناء لكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع
مجاز على ما تقرر فى اصول الفقه واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها
وهو المستثنى يوهم اخراج شئ وهو المستثنى مما قبلها اى ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعنى يوقع فى وهم
السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من العيب ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شئ
من العيب يقال توهمت الشئ اى ظننته واوهمت غيرى فاذا وليها اى الاداة صفة مدح وتحول
الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه
صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتأخيذ للقلوب والضرب
الثانى من تأكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشئ صفة مدح وتعقب باداة استثناء اى يذكر عقيب
اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة استثناء تليها صفة مدح اخرى له اى لذلك الشئ نحو انا افصح العرب
بيد انى من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اى فى هذا الضرب ايضا
ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء فى الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل فى المستثنى منه وهذا لا
ينافى قوله ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال لدليل لكنه اى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب
لم يقدر متصلا كما فى الضرب الاول بل بقى على حاله من الانقطاع لانه ليس فى هذا الضرب صفة ذم منفية
عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء فى هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد
الا من الوجه الثانى من الوجهين المذكورين فى الضرب الاول وهو ان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال

نفذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انها استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة
مدح اخرى جاء التاكيد ولا يفيد ان فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على
التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني
فقط كان الضرب الاول افضل لافادة التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا
سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين
وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك بل يجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان
يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره
من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع
من اللغو وقوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي
تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم
سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك
في الكلام ان تذكر مستثنى منه متعددا ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة
الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم
ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح
نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان
بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا
الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في
افادة التاكيد من وجهين والاستدراك اي الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه
الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمذاني يمدح خلف
بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاولان استثناء
مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء
لان الاستثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم

في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم
وتعقب باداة استثناء تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول
يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر وياتي منه الضرب الآخر
اعني الاستثناء المفرغ نحو لا تستحسن منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق
ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي الطيب
نهبت من الاعمار ما لو حويته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر
قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى للتهنئة لاحد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي
وفيه اي في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبي
عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا
واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل
الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه
وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب بمفعول ثان ليضمن وقد اسند
الى المفعول الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق
لاجله [illegible] في قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم
فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها
لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع
لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك
الليل اجفاني كانني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر
يعني بكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم
من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله
فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستغناء عن
وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام

فتنبه

مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريد الوصلة المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع تستعاد ذا اخر الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال للاعور ليت عمرا خاط لي عمرو قبا ليت عينيه سوا فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون دعا وتمني خيره بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور وهو موضع بديار بكر مالك مورقا اي من اورق الشجر صار ذا ورق كأنك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كأن الدال على الشك والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري ألمع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف إخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي وكالتحير والدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر وفي اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاثة الاثافي والديار البلاقع وكالتعريض كقوله حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم كأن لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض

في قوله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ولغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عنه نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكني عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بحمل اي انما يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم والتطول الانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادي فليس المثال من القبيل والبيان لان الاول قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان تأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك وسمي اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عرشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم قد ثل عرشهم اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله عليه الصلوة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم

يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب
اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة منه الجناس بين اللفظين وهو
تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف
نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها
والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من
الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف وبهذا يخرج يفرح ويمرح وفي اعدادها
وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيآتها وبه يخرج نحو البَرد والبُرد بفتح احدهما وضم الآخر
فان هيئة الكلمة كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة
واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف
على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف وهذا القسم اعني التام احسن الانواع
مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد
من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين يسمى متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم ان كانا
اسمين متفقين في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم
المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال
والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به
منتهى الاعمار واما مختلفين نحو فلان طويل النجاد وطلاع انجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد
وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم
وحرف او فعل وحرف يسمى مستوفى كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه
يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان
احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والآخر مفردا يسمى جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس
التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع
من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي رحمه
اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء

مطايا مطايا وجدتكن منازلا منى زال عنها السير حتى تمنعا فما فعل ماض وما حرف نداء ومطايا
منادى والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص هذا النوع
من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام
ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الكاس لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في
قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري
ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يحاكي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه
وروعة ملقاه ومطعم صابه فالاول مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجر
مر والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا انزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا
قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب
ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك في
الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف وفي اعدادها
وهيآتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك
اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف وفي اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا
في اثنين من ذلك واكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة والعدد فقط
لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال
وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا
ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد
والترتيب يسمى التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في
الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة
فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف
في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط واحد مشددة والمشدد حرفان
وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع
اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد زيد فيه

كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء في مبرِّد
حرف مكسور كالراء في مبرَد والاختلاف بينهما في البنية فقط وهو ان الباء في الاول ساكن وفي الثاني
متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف
بالحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء
من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد
الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر حيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب
سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر
وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف
اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي
جهدي او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب
من في من ايد صفة موصوف محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش
او للتبعيض كما في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية
من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه
قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على
الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا
ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت اتى بها تاكيدا للاولى
حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها
واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الاقسام واحدا واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي
قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون باكثر
من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا
يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي
ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في
المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني

ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود
بنواصيها الخير ولا يخفى تقارب الدال والطاء والهاء والهمزة واما بين اللام والراء من تقارب المخرج
والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز
الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل
على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض
بغير الحق وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان فيهما
تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا او في الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم
في احد اللفظين بعض الحروف وهو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان
لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب
سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال
الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا
وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين تجانس القلب في اول البيت والمتجانس
الآخر في آخره سمي تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار
الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان من جناس القلب وغيره ولهذا ذكره
بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ
بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم وعواصم
عواصم وقواض قواضب وكقوله حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على
توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو
يشفين وكقوله عليه الصلوة والسلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك
فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدأ بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم
ينظر فيه الى الحروف وانفصالها كقولهم في مسعود متى يعود وفي [illegible]
حية وقيل لفاضل استنسخ ثقة آثر تصحيفه فقال اثبت تصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما

ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في اصل
المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة
وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر
من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فالاول
قال من القول والقالين من القلي ونحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف
ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في
الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم
ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل
بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز
على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى والمتجانسين
اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان
يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها
اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق
ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل فالاول من السؤال
والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا
والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما
اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع
الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون
اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر وراى
المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف حشو
المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او
عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير
اثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق

او

او شبهة الاشتقاق فيصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من
شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق
فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا الاول ما يكون اللفظان مكررين فيكون احد اللفظين في
آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي
الندى بسريع والثاني ما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري
تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار اي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع
من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول القول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي
بنا بين المنيفة فالضمار يعني اجاري رفيقي وابلنا قد قصدنا والرواحل تسرع بنا بين المنيفة
واقول في اثناء ذلك تمتع استمتع بشم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا بخروجنا من ارض
نجد ومنابته والثالث ما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان
بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض
يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما والرابع ما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله المّا على الدار التي لو وجدتها
بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب
معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى
الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فتكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو
المبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو
وجدتها مأهولة ما كان موضع مقيلها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن المامكما بها
الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فالاول ان يقع احدهما
في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني
من ملامكما سفاها اي خفة وقلة عقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء والثاني ما يكون المتجانس الآخر
في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف
افصحن بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق

فيها الحمد والاحسان القرب والمقصود بالتمثيل هو ابدال الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة
الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله اي قول الحريري فشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني
من القرآن ما كان اقل من المائتين وسمي فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القرآن
مثاني ايضا لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار
المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثني وما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع
الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني أملتهم ثم تأملتهم فلاح اي ظهر لي انه ليس فيهم فلاح
اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان الملحقان بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر
المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا
فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل
واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر
في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه
بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ عما يعود اليه ضرره فلا يخزنه على غيره ولا
يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم
من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة
انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول لانه
من القسم الثاني من الملحق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول
مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري أطنين اجنحة الذباب يضير ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد
ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب
اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع فهي الآن من بعده بتر
جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر
واما الامثلة الثلاثة الباقية التي احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر

البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان الى
ملهى فسحقا له من لاح لاح فالاول ماض من اللوح والآخر اسم فاعل من اللحي ومثال ما وقع الملحق الآخر
في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني فالاول من عني يعني
والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر
لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى
يائي ومنه اي ومن اللفظي السجع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها
موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما يجيء وقد يطلق على توافقهما واليه اشار بقوله
وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر
كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة او الحرف
الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا تطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات
على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ
المتواطئة عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم
يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود
كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك
الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر كما ان التقفية تسمية توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر
هنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم
لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف
الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى
القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق
على حرف الآخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في
القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من
القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى
والا فمتواز اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتواز

وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفية
جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا او التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون
لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير
السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى
لا عكسه وكون كل واحد من القرينتين دالا على معنى آخر والا كان تطويلا كقول الصابي لا يدركه الاعين
بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة
على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور
وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في
سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته
الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ولا يحسن ان تولى قرينة قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة
اقسام الاول ان يكون الفصلان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني
ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ
الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان
لفظات والثاني تسع وله في القرآن نظير وينتشي منه ما كان على ثلث فقر فان الاوليين يحسبان
في عدة واحدة ثم تاتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجيء متساوية لهما كقوله تعالى
واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظين
ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول
وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا ابقى الانسان
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير او طويل والقصير منه احسن لقرب
الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة
عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان على لفظين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد

عليها

عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره
خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث
عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج
بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات
وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون
وهذا غير جائز في القوافي ولا وارد بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم
عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات في مقابلة العشايا
وهناني اي امرأني واخذه ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان قياسه كان بالضم مخالف اللغة
فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل
يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل
السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله في النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت
به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء واورى به زندي اي صار ذا ورى
وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت
الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمائر في به تعود الى الممدوح المذكور في البيت السابق وهو قوله
سأحمد نصرا ما حييت واني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم
الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر
الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي
في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني للجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرة من فقرتين
سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري لما تحدث غارب الاغتراب واناتني المتربة عن الاتراب
سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم
بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه
مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء
وقوله تدبير مبتدا وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش
من الرعب

ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض
هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى
سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء
القيس أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول
غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي
من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني
ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة
ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى
في المصراعين كقول عبيد بن الابرص وكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل
درجة واما مختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض
مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول
امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح
وهذا معيب السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول
ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال
انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين
اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة
وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء
والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا
والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة
ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه
يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم
وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع

في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر
البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا
فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف
الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية
فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ
من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم
المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة
بما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري في
النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق الى
الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم
وقوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء اوانس يأنسن
بك وهذه تلك فمها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك ذوابل والنساء نواضر لا ذبول
فيها الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله في الاخرى لا جميعه اذ لا
يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري
فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان
يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا
الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين
قلبا للآخر كقوله أرانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله
اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فاشار اليه
بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف
المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين
يصح المعنى عند الوقف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف

قوله دون التقفية اي دون اشتراط التقفية

على كل منهما لانه يجب في الشعر ان يكون الشعر مستقيماً على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني
الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت
كان شعراً مستقيماً والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا
من خطب المرأة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر
الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غداً بعداً لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها
لا يفتدي بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية
الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف
في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضاً ان المتحرك الذي قبل
ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى في قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك
الردى الى الآخر او مجموع قولك الردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظة
دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين واكثر لكان
احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي
ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فانه قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين
فقد وجد البناء على قافيتين على ما هو الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنياً عليهما فقط
ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضاً
وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة
لامية او نونية مثلاً سمي به لكونه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل
يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال
او من الروية لان البيت يروى عنده فيقطع كما ان عند الارتواء يقطع الشرب او ما في معناه اي قبل
الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي
في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال
مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر وفي سجعتين او اكثر والا ففي
كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلاً قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

سقط

بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يحسن لزوم
ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضاً بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروي
من قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو
جعل ما تأن القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه
وبهذا يظهر فساد ما قيل انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف
الروي او ما في معناه فمعنى ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لما وهو ليس بلازم
لصحة السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تنظر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء يحسن السجع في نحو لا تنهر
ولا تنصر ولا تصغر كما ذكر في قوله اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر
مستمر ومجيء قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمراً ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت
اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت ودق في الاساس شكرت له نعمة واشكر له وقد يقال شكرته
فلا يريدون نعمته فكأنه اراد سأشكر لعمرو فحذف اللام وجعل ايادي بدل الاشتمال من عمرو فتى
اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت تعالى في الكناية عن نزول
الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزلت به البلايا وابتلى
بالشر بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان ودني طريقته قال الآخر اذا افتقر المرء لم يرفع
وان ايسر المرء ايسر صاحبه رأى خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها لاني كنت استرها بالتجمل
فكانت قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه اياها بايادي يعني من حسن
استماعه جعله كالامر الملازم له فلما رفعه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات
بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع في نحو جلت ومدت وشت وانشئت ونحو ذلك
في كل من الآية والابيات من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام
... للاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها
يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم
فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلة ايضاً

كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كالتزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فقبل مع مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والحق ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان الالفاظ اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات ويحلون اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا في التجنيس ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الحريري اوطاده وادرك ان زرت دارا ودادا

ووزدا ونكون ذكرا ووزدا ووزدا ووزدا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعود يزين اي اخو الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والآخر غير منقوط ومثل الحذف وهو ان يكلف الكاتب والشاعر في رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا تأثير له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم يعلق بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة فيه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد وهو ايقاع الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيح بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب وقد يجيء مع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها

بمن سلم اي الاختصاص بتلك الهيئات من يثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود
العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته
اي في معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد
والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض
العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك وجميع الجملة الشرطية
جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد
لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة
بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او
نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في
نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في
ل باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال
او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا فالاخذ
والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع
او اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله
ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني
ان يؤخذ وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم المعنى
او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب
والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله
بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعطه ما يجب النصفة
ولم توفه حقه متوجب المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجب لنفسك عليه وجدته على طرف
الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وباخائك ان كانت به مسكة وله عقل
ومروة ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره
او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان يضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف

اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعدا اي لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف
مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واستنكاف متى لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكي ان عبد
الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا
بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك
ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية
على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة
وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها
ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها
واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس
وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل اورده طرفة في دا
اليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم
ولا الدار بالدار التي كنت تعلم واورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وكذا
من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان
بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم
فطس الانوف من الطراز الاول وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ
بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من
الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الاول كحسن
السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار
من راقب الناس اي حاذرهم في الاساءة وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب
ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي لهج ولوع بالقتل
وقال سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس حتى سمي الخاسر لانه باع
مصحفا ورثه فاشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا نصب
على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي شديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا

روي عن ابي معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشاراً قول سَلْم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب ٥
بسُمر القنا والبيض عيناً وحاجباً وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيوناً لها
وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث
وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد
في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض
غزواته هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بعدان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعد
او بعد نسيان له بدلالة ما قبله وهو قوله أتى ابا نصر نسيت اذن يدي من حيث ينتصر الفتى ويُنيل
قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان
يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل
ولم ينفه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه
فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلاً فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع
ابي تمام اجود سبكاً لان قول ابي الطيب ولقد يكون لفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي
والمراد لقد كان قلت هنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان
بخيلاً بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه ابداً لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت المعنى الثاني هو
بذل للمعنى فالزمان اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره المعترض واعترض عليه
بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلاً للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه
فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فمعنى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا
بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سبباً للصلاح قلت وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي
تمام اجود سبكاً لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يسبق
اليه احد ممن شرح البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخاوته فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود
ولولا سخاؤه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد
وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلاً به علي قلت

احد سخاوة اسعدني بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام
لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بابقائه الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل
المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحاد معاني المعنيين بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام
لما كان ماخوذاً منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحاً ولهذا قال الامام
الواحدي بعدما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت
وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام
لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلاً الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية
للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها
دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا
سبلاً الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلاً وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا
وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض اللفظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس
الارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يبك الا حديث فراقكم لما اسر به الي مودعي هو ذلك
الدر الذي اودعتم في مسمعي القيته من مدمعي وقول جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذه
الدرر التي تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدر التي قد حشا بها ابو مضر اذني تساقط
من عيني وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن
والقافية والا فهو مذموم جداً كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد
ولا سافرت في الآفاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد
وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ
من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ
المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده المامًا
من ألم اذا قصده واصله من ألمّ بالمنزل اذا نزل به وسلخاً وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها والمعنى
للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلداً والبسه جلداً آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما سمي اغارة
ومسخاً يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني

ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو ضمير الشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية
اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطؤ فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب
ومن الخير بطؤ سيبك اي تأخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه
يقول لعل تأخر عطاياك عني يدل على كثرتها كالسحاب فما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء
يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان المقصود حيث ضرب المثل بالسحاب
وثانيهما اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تألق اي لمع في
الندي اي في المجلس الغاص باشراف الناس كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اي من سيفه
القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كأن ألسنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن
خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفظ مضاء
اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ
كالسنتهم في النطق فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظ تألق والمصقول من
الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا
تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل
الاول كقول الاعرابي اي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا او ذودا وما كان اكثرهم سواما السائمة
والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا في الاساس فلان رحب الباع والذراع
ورحيبهما اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى الضمير في وسعهم للملوك في
البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر
في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام يبكي وقد كان يدعى
لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير
الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك
من ارب لحاهم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من حاجة كون صورهم
على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر
خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير

عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار و
بمن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او
افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير
لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب والمديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر
ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم
لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه
اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكأنما هو مغمد لان الدم صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى
والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول
جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام كلهم وقول ابي
نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد والاول يختص ببعض العالم وهو الناس وهذا
يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه
غار عليه غيرة افضت به الى التنكير له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات
قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد
ليس من الله البيت فامر باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى
الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني
اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال
اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز
تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض وعلى تقدير المبتدأ اي وانا احب واذا جعلتها
للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحد ان
الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض بيت ابي
الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في
قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب
والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات

السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نعمة من سائل عطاء
الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراءة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال ومنه اي من غير الظاهر
ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا رأي عين اي
عيانا ثقة حال اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي تضمنه قوله
على آثارنا اي كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى
وقول ابي تمام وقد ظللت اي القيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل
من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها
ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان
قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تسايرت العقبان
فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأي
عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان
الافوه افاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين و
قربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على
قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد
المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قول الافوه رأي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال
ان قول ابي تمام ظللت الهام يعني قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها
من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى
اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو
تساير الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى
كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا
انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء
المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش
محسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات

ويحتمل

ويحتمل ان يكون معمولا له وبها يتم حسن الاول اي بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير
الطيور على آثارهم وما ذكرنا اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع
ع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع
الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان
الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ
والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما و
اتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون
بنفسه اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه حتى
انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر فلا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون
الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اي مجيئه
على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف
اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت
اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى من الروم
عنق وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى فما اعفي فدفع اليه سيف
سيفه غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني نفسه استعمله
ابو رغوان كنية الفرزدق وكانه قال لا استعمل هذا السيف الاثلم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبا
السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحك سيدهم خليفة الله
يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا
قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول كان يعاب سيد اذا ابطا
ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا
قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام و
انصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع
ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني

بابن

كفاك ع

بابن القين يعني الفرزدق وقد اجابني فقال ولا تقتل الاسرى ولكن تفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغا
ثم اخبر الفرزدق بالجود دون اعداءه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند ينبو ظباتها وتقطع احيانا مناط
التمائم ولا تقتل الاسرى ولكن تفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم
اباً عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه
فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما
يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم
اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان في كل منها اخذ
شيء من الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على
انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من
القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبي صلى الله عليه وسلم
كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من
الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او
هو اقرب حتى انشد فاغرب والثاني مثل قول الآخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من
غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري
قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه
لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلعم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت
الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه
الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لي ان رقيبي سيء الخلق
فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة
حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه الصلوة والسلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات
يقال حففته بكذا اي جعلته محفوفا به يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد
لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه
الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله

فاعل

ابعد

اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير
ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي
بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي
عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل
الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه
فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية
كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله
راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا
كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا
عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله
من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن لم اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة له اخرى لكنه لم يلتفت اليه
لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر
التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله
ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت
سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن
الوليد الانصاري ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه كان
مطويا على احن ولم يكن في قديم الدهر انشدني ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يألفهم
بالمنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اي قول
الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على اني سانشد يوم بيعي اضاعوني واي
فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنهم
نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد
ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال
والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا

حتى أخرج ما كانوا إلى وأي فتى أي كاملا من الفتيان أضاعوا وفيه تنديم وأما بدون البيت فكقول
الآخر قد قلت لما أطلعت وجناته ** حول الشقيق الغض روضة آس ** أعذاره الساري العجول
ترفقا ** ما في وقوفك ساعة من باس ** المصراع الأخير لأبي تمام واعلم أن تضمين ما دون البيت ضربان
أحدهما أن يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني أن لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا
أمس في بؤس نكابده ** والعين والقلب منا في قذى وأذى ** والآن أقبلت الدنيا عليك بما ** تهوى
فلا تنسني إن الكرام إذا ** أشار إلى بيت أبي تمام ولابد من تقدير الباقي منه لأن المعنى لا يتم بدونه ه
وأحسنه أي أحسن التضمين ما زاد على الأصل بنكتة أي يشتمل البيت أو المصراع المضمن في شعر الشاعر
الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الأول كالتورية وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد
ويراد البعيد والتشبيه في قوله أي قول صاحب التحبير إذا الوهم أبدى أي أظهر لي لماها أي سمرة شفتيها
وثغرها ** تذكرت ما بين العذيب وبارق ** ويذكرني من الإذكار من قدها ومدامعي ** مجر عوالينا
ومجرى السوابق ** انتصب مجر على أنه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود إلى الوهم وقوله تذكرت ما بين
العذيب وبارق ** مجر عوالينا ومجرى السوابق ** مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب وبارق موضعان
معروفان وما بين ظرف للتذكر أو لمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز
أن يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى أنهم كانوا نزولا بين
الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر أراد
في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لأنه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة
وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه
على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين
التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب
أقول لمعشر غلطوا وغضوا ** من الشيخ الرشيد وأنكروه ** هو ابن جلا وطلاع الثنايا ** متى يضع العمامة تعرفوه
فالبيت لسحيم بن وثيل وأصله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ** متى أضع العمامة تعرفوني ** فغيره إلى طريق الغيبة
ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا أي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا قدره
وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد وأراد به الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد

على البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه إيداعا لأن الشاعر الثاني قد أودع شعره شيئا من شعر
الأول نسويا بالعبة أي شعر قليل مغلوب ورفوا لأنه رفا خرق شعره بشعر الغير وأما العقد فهو أن
ينظم نثر قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت أن طريق الاقتباس
هو أن يضمن الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه فالنثر الذي قصد نظمه إن كان غير القرآن
والحديث فنظمه عقد على أي طريق كان إذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله أي قول أبي العتاهية ما بال من
أوله نطفة ** وجيفة آخره يفخر ** عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر
وإنما أوله نطفة وآخره جيفة وإن كان قرآنا أو حديثا فإنما يكون عقدا إذا غير تغييرا كثيرا لا يتحمل
مثله في الاقتباس أو لم يغير تغييرا كثيرا ولكن أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث وح لا يكون على طريق
الاقتباس كقول الشاعر أنلني بالذي استقرضت خطا ** وأشهد معشرا قد شاهدوه ** فإن الله خلاق
البرايا ** عنت لجلال هيبته الوجوه ** يقول إذا تداينتم بدين ** إلى أجل مسمى فاكتبوه ** وقال الإمام
الشافعي رحمه الله عمدة الخير عندنا كلمات ** أربع قالهن خير البرية ** اتق الشبهات وازهد ودع
ما ليس يعنيك واعملن بنية ** عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات
وقوله عليه الصلوة والسلم ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله عليه الصلوة والسلم من حسن إسلام
المرء تركه ما لا يعنيه وقوله عليه الصلوة والسلم إنما الأعمال بالنيات وأما الحل فهو أن ينثر نظم وشرط
كونه مقبولا أن يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وأن يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير
قلق كقول بعض المغاربة فإنه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل
في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه
الذي يعتاده أي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول أبي الطيب إذا ساء فعل المرء
ساءت ظنونه ** وصدق ما يعتاده من توهم ** يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه أي إذا
قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه بأوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على صاحبه ه
وأما التلميح فهو بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره ونظر إليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الأبيات
في هذا البيت تلميح إلى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان إلى غير ذلك من العبارات وأما التمليح بتقديم الميم
على اللام فهو مصدر ملح الشاعر إذا أتى بشيء مليح وقد ذكرنا في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ

من قبيل الشارح العلامة حيث سوّى بين التلميح والتمليح وفسّرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط
مستمراً واخذ مذهباً لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره
اي ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان
يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل سائر اما في النظم
فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوّم الهوى قلوباً عهدنا طيرها وهي وقّع
فردّت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنّة وانطوى
لبهجتها ثوب السماء المجزّع فوالله ما ادري أأحلام نائم المّت بنا ام كان في الركب يوشع
الضمير في اخراهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء اذا دار حوله
نحوه ونضا ذهب به وازاله الضمير في ضوؤها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة المطوي
النقش المجزّع ذو لونين قوله أأحلام نائم استعظام لما رأى واستغراب اشار الى قصة يوشع بن
نون فتى موسى عليه السلم واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين
يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحلّ له قتالهم فيه
فدعا الله تعالى فردّ له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء اي الارض
الحارّة ترمض فيه القدم اي تحترق والنار تلتظي ارقّ من رقّ له اذا رحمه واحفى من حفي به حفاوة
عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارقّ ومع الرمضاء حال
من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير
اي المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار
وعمرو وجسّاس بن مرّة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس ارتث اختها التميمية وهي ام جساس
كان لها جار من جرم بن ربان له ناقة وكليب قد حمى ارضاً من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لصهر
بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختلّ ضرعها فولّت
حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دماً ولبناً فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس
ايتها الحرّة اهدئي فوالله لاعقرن فحلاً هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرّة كليب حتى
خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساساً خروجه فخرج على فرسه وتبعه عمرو فطعنه جساس فوقف عليه فقال يا عمرو

اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشبت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة
كلها للتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون
ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط ودونه خرط القتاد
يضرب للامر الشاق قاله كليب وائل حين قال جساس لاعقرن فحلاً فظن انه يعرّض بفحل له يسمى عليان
والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة
والى الشعر كقول الحريري وبتّ بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبتّ
كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السمّ ناقع والى قصة يعقوب عليه الصلوة والسلم
والتلميح الى المثل كقوله فيا لها من هرّة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من هرة
تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح
احب الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير
انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح
تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلّت وروي ان رجلا من
بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب
ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تنق بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش
ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدلّ عليها صوتها حية البحر فقال المحاربي اصلحك الله
اضلوا البارحة برقعاً وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال
فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعراً كان او كاتباً ان
يتأنق اي يعمل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال تأنق في الروضة
اذا وقع فيها متتبعاً لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلاثة
اعذب لفظاً بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكاً بان يكون في غاية البعد
من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة
والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف
او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم واصحّ معنى بان يسلم من التناقض والامتناع

ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك مما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق
ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها
الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه
والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل
كقوله اي امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط
منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول
فيصير الدخول كاسم الجمع واللام بمعنى الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف
واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم
يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول فاحسن منه
بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي وحسن
الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام
في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق والعتاب على الممدوح قول ابي الطيب
فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما تسليه المدام
وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود
وهو للمدى جمر وينبغي ان يجتنب في المديح ما يتطير به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير
في مطلع قصيدة انشدها الداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك
يا اعمى ولك المثل السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد لا تقل بشرى
ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى يبتدأ بهذا يوم
المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه
واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون
المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال
من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة اي كقول ابي محمد الخازن
يهني الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا

وقوله في المرثية اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار
من بطشي وفتكي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله بفتح
عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب
في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب
وكقول ابي العلاء فيمن عزت له بكاه عظيم لعمري ان يلم عظيم بآل علي والانام سليم
وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى
اعدائك الالم ومنه ما يشار في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف
الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية
وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام
به اي ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل
وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من
نسيب اي وصف الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية
الملاءمة بينهما اي بين ما شبب الكلام به وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله
التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية الملاءمة
وانما كان التخلص من المواضع الثلاثة التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح
الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء
ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب
واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد
الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اي اثر فيه
ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية
بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية
لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقال المعاد كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع
خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة تنسب اليها الابل

٢٢٧

المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي في قومس والحال ان قد اخذ
السرى وسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على
السرى لا على قوله منا يعني ان السرى اخذت منا واخذت خطى الابل منا ايضا يقولون ومقول يقول قوله
أمطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص
ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق
وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع
والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد
المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع
نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية
والاقتضاب وان كان مذهب العرب المخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في
ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية
في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب
وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي
خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة
كقوله بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله تعالى
والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت
بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء
بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اي قوله بعد حمد
الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان
فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد
ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومنه اي من الاقتضاب
الذي يقرب من التخلص لكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب
فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف

اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر
جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال
ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج
من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه
اي ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى
حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجأة ومنه قبيل
لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها
الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه
السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق
من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على
العكس حتى ربما انسى المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن
عبد الحميد واني جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما
املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله اي فانت اهل العطاء وذلك الجميل
والا فاني عاذر اياك في هذا المنع وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا
السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه
كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك
سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون
يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة
على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت
من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنهه وصف العبارة واذا نظرت الى خواتمها
وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد
ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تشوق الى شيء آخر
وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة

۲۲۸

للإمام فخر الرازي

نهاية إقدام العقول عقال … وأكثر سعي العالمين ضلال

وكم قد رأينا من رجال ودولة … فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا

وكم من جبال قد علت شرفاتها … رجال فزالوا والجبال جبال

وأرواحنا في وحشة من جسومنا … وحاصل دنيانا أذى ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا … سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

ز آنکه در سواد تو کردی نگاه و حلقه بار قیبی

کبف نجعل ... ما حل بنا انا الفاتح انت انا

وفرائد مصاقع البلغاء، وأفرس شقاشق الفصحاء، ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة إلى
بعض الأذهان حيث انتهى بعض … ذكر الأهوال والأفزاع وأحوال الكفار وأمثال
ذلك كقوله يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى تبت يدا
أبي لهب وغير ذلك كذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
ولن شانئك هو الأبتر ونحو ذلك أشار إلى أن هذا إنما يظهر عند التأمل والتذكر للأحكام
المذكورة في علمي المعاني والبيان وأن لكل مقام مقالاً لا يحسن غيره ولا يقوم مقامه
وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم من الأصول المذكورة في الفنون الثلثة
وتفاصيل ذلك مما لا تفي لها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها إلا لعلام الغيوب
هذا آخر ما أردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الأحوال
وتعاقب الأحزان والمحن وتكاثر الأفزاع والفتن وتواتر حوادث أورثت الطبع ملالاً
والخاطر كلالاً لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للإتمام وحقق لنا الفوز بهذا المرام
والحمد لله ذي الإنعام والصلوة على محمد وآله عليه وعليهم السلام
وتهيأ الفراغ من نقله إلى البياض في يوم الأربعاء الحادي عشر من صفر ختم بالخير والظفر
سنة ثمان وأربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله عن الآفات وكان الافتتاح
يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنين وأربعين وسبعمائة
بجرجانية خوارزم حماها الله عن النكبات والحمد لله على التوفيق
ومنه الهداية إلى سواء الطريق والصلوة على نبيه خير البرية
وآله وأصحابه ذوي النفوس الزكية

وقع الفراغ من انتساخ هذه النسخة الشريفة وقت
العصر التسع والعشرين من شهر رمضان المكرم
على يد العبد الفقير إلى الله تعالى عيال الدين
بن كمال الدين الذاكر غفر الله له ولوالديه
ولمن انتسب إليه ولجميع المؤمنين
والمؤمنات والحمد لله على
الإتمام والصلوة
والسلام على خير خلقه
محمد عليه السلام
وسلم تسليماً
كثيراً دائماً

